



۵۳۰

۲۳

شرح مختصر خليل ، للخراشي ، محمد بن عبد الله
- ١١٠١ هـ . كتب في القرن الرابع عشر
الهجري تقديرا .

ج ١-٦ في ٦ مج (٢٣٨، ٢٥٨، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢١٣، ٢٣٠ ق)

٢١ س

٥٤٠٥

٢٢٥ x ١٨ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي حسن . طبع

الاعلام ١١٨:٧ معجم المطبوعات ١:٨٢٠

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب

الاسلامية ٢ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - فتح الجليل على مختصر العلامة خليل

د - شرح الخراشي على مختصر خليل .

~~مكتبة جامعة الملك سعود~~
~~قسم المخطوطات~~
~~رقم~~
~~العنوان~~
~~المؤلف~~
~~تاريخ النسخ~~
~~اسم الناسخ~~
~~عدد الأوراق~~
~~ملاحظات~~

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٤٠٥ ف ١١٩٥ ٦ ١١٤١
العنوان: شرح مختصر خلاص
المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين
تاريخ النسخ: المراجع عن + لرس
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٢٤ (٢٤٠) - ١٨٧٤٤٥
ملاحظات:

لا يجوز ولا نقله صاحب الجواهر في الاصل في الشرع الرابع كورع عن علمه في هذه
مستقيم بلادير وصدق في الروايات **ومنها** **س** يعني ان يستحب
في حق الغافل ان يكون مقتضاها بصيغ الكمال **منها** ان يكون واما الدتاري
الشبهات خوف الوقوع في المحرمات **منها** ان يكون بليل العلم بما هو في الشؤ
على الارض **منها** ان يكون غنيا لان العقيم يتقوى اليه وفائدة السوء والنقص
مكتنة استزاد من الجمع كذا لكونه اكثر لان فضيلة المال بمنزلة في البرزخ كذا
لهم في الخيم والجلل لاسيما ونصب نفسه للتأمل **منها** ان يكون في الشايعي من
وحي الغضا ولم يفتي به وصار **منها** ان يكون حليما على الاضطهاد فلم
تتمت حرمته الشروع اوبى اصل علمه في مجلسه **منها** ان يكون في شافا
عمى من عمل العزيم وان يكون في انزاع الجمع مستحبا بل يسهل له يدير الجوع على
مره اركليه واليه في بلاء من قبل ذلك من افضله في قائل **منها** ان يكون نسيما
ومزاي اقله البناقة **ومنها** معروف النصب ليللا تتسارع اليه السنن
الناس بل المعروف وظهر في ان تولية غير النسيب جارية وسواء كان رجلا ونسبه
معتادا كذا وسواء كان في حق مجتوبين بسوء ولاية ولو اننا هو ابي للمزاج
زاد ولاكن لا يحكم في اننا لعموم تتكاد ته فيه وفز نفعه البري من استغلا لا اعلم انه
خلافا بقاءه واما المحمود في اننا جعل الصبح انه يحكم فيه ولا يشهد فيه وعرض
بمحمود انه لا يحكم فيه كولي الرضا **منها** ان يكون مستشفي الاصل العلم لان ذ
لك مما يعينه ويوصله الى حصول النجاة **ومنها** **س** يعني ان يكون مستشارا
لانه واه كذا مجتهد او اقل مقلد لا يتقيد الصواب به الا مكان ان يكون لا يظن
عن قدره مؤاد من **منها** ان يكون غير مل بالان الذي يحكمه عن من ينشر ولا يفي
عن مؤاد غنيا لانه غير يكون غنيا ومع مدير **منها** ان يكون غير محدود في

في ان لا يكون في غير ما يوجب الحق وكذا امره سورة فخر في امره او في غير خلاف
الشامير ولانه لا يغفل فيما عده فيه وقيل في غير **س** يعني ان يكون الغضا وصفا راسدا
وعنه ميد بلا سفل اعتباره من غيرك وانشاء الفاضل للبينت جلال الشامير
مبغرا التهمة والوقوع ان تترك من ذلك ان حرمة **منها** ان يكون غير زائد
الرساء بفتح الراء والوقوع من غلبة من الغلاء كذا في الامم اذ في العلم من
والحرارة لان ذلك تجلله على ان يحكم في انفسه **س** يعني ان يكون غاليا
الشريعة من افلاحة بينة واما الشبهة التي **منها** ان يكون غاليا
على بطلان تكلم الباء والسوء فاضا تسرع في القول وقوله قوله فان التسلافة
منها راسد كل غير **ومنها** **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا والسوء والى
بالسلافة من بطلان الشؤ واجبة **ومنها** **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا
وتحقيق الامور **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا والسوء والى
جده على علم من قول الاكاد ويستحب الفاضل منع من ذكر من ذكرهم معه و
مصابتهم ليللا يتوهم انه لا يستوي عليهم الامام الشريعة ويستحب له ايضا
ان يجف الاخوان من عنده ما افكروا لانهم لا يعيشون غاليا لادمي تغليب الغصون
وفلب الاحكام وكان زعيم سابقا في بيته الاملاك والاعوان الرسل والاولاد
الذين في الحكم كذا مع عنده **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا والسوء والى
منهم في منكر الخدمة بل ان يزداد سوءهم بالظلم **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا
في سيرة حكمه **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا والسوء والى
من ينجيه بما يقال في سيرة به وبما يقال في حكمه وبما يقال في شؤده كذا
ان يعمل بمقتضى اختياره من ابناء وعزله وتاديب من اساءة علمه **س** يعني
ان يكون **س** يعني ان يكون غاليا في العلم من الغضا والسوء والى

له ان يوجد مستند في ذلك لعدم شرفه الشرح لا يتغير بخلاف ما شهد به عليه
 لانه اذا له وموغل به فليست له قاده وبوجهه تغيره اما ان قال اصل الاصل
 للفاض ان الله في امر او قال اذكر وموقف في الحسد يربو الله فلا يري في
 ويشعر عليه ويقول رزق الله واياه تقواه وما نسبته ذلك **وم يستحق**
في توسع عمله في جهة بعين ما استحق عليه بعينه ان الفاض لا يجوز
 له ان يستحق في اقله المولى عليه انسانا فاضيا ينظر للتأثير ويترجم نفسه لا اذ
 كان مفعولا واسما وانما امره في بناء على ما له ان يستحق شيئا يكون عالما بالامر
 انما استحق به ولا يشترط في حقه ان يكون عالما بغيره واذا استحق لوجوده
 شر له يكون في جهة بعينه كما في جهة فريت ومحل للام المولى في حيث وقع
 غير انظر لثمة محبة الام في الاستحقاق وموسر واما انظر على علم الاستحقاق
 فليست له ذلك انصح عمله لا فريت الجملة ام لا او جعلت او نزل علم الاستحقاق
 واستحقه وتلقا **ومسرا** ان لم يكن عن زمانه مرض او سقم ولا بد الاستحقاق
 ولو في الجملة التي بين يدي عن الاخير وعن محض ليس له ولو بعد ذلك في او سقم
 وعليه وان استحق لا يتغير مع الخليفة **الا ان** ينمو الفاض ان استحق
 انظر **وانظر** **لا موموت الامير** **والخليفة بعينه** ان نارب
 الفاض يتغير بموت منبه او بعزله كما لو قيل يتغير بموت مولى واما مقدم
 الفاض على شيه فلا يتغير **بعينه** الفاض ولا يتغير به وانما انظر للمولى على الموت
 مع ان العز لا يترك ليل يتغير مع ان الموت لا يكون يات بغيره لا يتغير به **وا**
 علم ان كل امرى كلالهم انه حيث اذ في الاستحقاق امرى العرف بذكره واسم
 استحق فلا يتغير نارب بموت ولا بعزله وموم مستعد وكلام ابن عبد
 الصلام وغيره وخلفه ولو كان من مية المستحق بالحقس يقتض عنون

نارب

نارب بذكر والعينه بمن مية التراب بالحقس اذا استلقت ما لكيا بلذ من
 وكلا او صرح به بذلك او قلنا لم يتغير المالك كماله من اهلدهم واما
 الفاض لا يتغير بموت الخليفة لانه لم يتول لمصلحة الخليفة واما لا يتغير
 عاقبة لمصلحة المسلمين **وامسرا** بل الامير ملة انظر في مملعا سواء كان سل
 سلطانه او غيره **وليس** انظر في الخليفة له ولو كان الامير الخليفة ولو عي
 للامير بمردوه السلطان لم يتغير السلطنة لان شيه ان يكون فاضيا كماله فلا
 عليها **وانقبل** **سنة** **تجعل** **لله** **فمنه** **بشر** **بعينه** ان الفاض اذا انسل
 بعزله على حكمه كان حكمه بد قبل وان تلك السلطنة لا تقبل لانها سمة في
 فعل التبعس ومنه بالهتير يروى شمس وعمر شخص اخر وعلا لى الخراج
 البطلان بل ان الفاض مفر على غير ومربى او في السلطنة اذا كان الفاض
 بعزله شهر عن ساجدان بقر او فملت سادة وليفان ج خليف
 المكلون ان السلطنة التي بر يول الفاض ما شمس عليه بها احد ما نكل علف
 الكلاله وثبتت السلطنة فالله في المرونة وكذا لا تقبل سادة قبل
 العزل فلا ميعوم لقوله بعينه **وامسرا** الاختيار فيقبل قبل العزل لا بعينه
 ولا يجوز سادة الحكم فيما حكم به لانه يتغير العزاع من الفضية صا ومزوا
 ويجوز للفاض ان يولى او يعزل وموم خيم ولا ينة بخلاف حكمه لا يجوز بعينه
 ولا ينة **وامسرا** **مستقل** **او** **خا** **ص** **بن** **حيث** **او** **فع** **بعينه** ان يجوز
 للامام الاعظم ان ينصب ما خيم او اكثر كل فاض مستقل بمملكته بحكم حيث
 له لا يتوقف انقاد حكمه على غيره او كل واحد بناء على من المملعة حكم في تلك
 السلطنة او ينصب كلاله بنوع من انواع البغية كفاض السلطنة وملا يتولى
 بها وفاض السلطنة وفاض امياله وما ارشيد ذلك وما ارشيد علوان ولا ينة

انما لا يجوز ولا ينبغي مكر كما اذا احكمه جاهلا او كراما او غير مسمى وانما
 بالحق هو مسمى من امر ثبت ينفذ ويبرأ من الشراعية خصوصية دينية وان لم
 تصل الى الغزاة كالتكليف في الشايد ولو سئلوا عما قيل ان العلماء فيما
 حكم فيه وعلم الحكم مبدئ لم يكرهوا ما قيل ولو حكم الجاهل او الغفيم او الكافر كان
 الحكم ورواؤه او يفسد اذا قتل احد منهم ان يكون الدين على غافله واذا اختلف
 شيئا ان يكون حاكما له **فصل** في غير مسمى يحكم على حكمه لا غير
 غير مسمى وهو المسمى ان يفسد الشراعية **فصل** في استثنائهم من الصبر الا في قوله
 وفي صبي كذا وتكلم مسمى في الباطن في كل لم يستثنى غير (اولى
 ويكون فعلا مسمى معكوف على غير الجواب **فصل** ان لو لم يلدت بقيت نوح
 القحف على حكم كهيئة المعكوفة مع هذا بل يتبين ان يكون غير **فصل**
فصل في لقان وادب ونسب واولاد وعقوب **فصل** في غير المسمى
 في شيء من منكر الاشياء لانه يتعلق بهما على المسمى الخبير اذ لا بد له من
 مربي اللسان على القول بقطع النسب وكذا في النسب والاولاد وفي الخلاف
 والعقوب لله تعالى اذ لا يجوز بقاء الطائفة الباطنية في الصلوة والادب
 في الروي ونزله المسمى **فصل** في بعض مسائل ذكرها في باب الحج من قول
 وانما الحكم بالشرع في كل والجسم المعقوب وامر الغالب والنسب كذا القفا
 في نزله مثلا بعض مسائل ذكرها من مسمى ان يرد في كل ما يقع في الحكم
 الا وهو غير مثلا بالافعال ومنه فير بالقتل في غير ذلك بما مسمى **فصل**
فصل في قوله لا وادب **فصل** في الحكم اذا لم يكن مسمى لا يجوز له التكليف فيه فانه
 يفسد ان كان هو الذي ليس له امر ولا حكم مسمى ان يفسد ولا في الاستثنائي
 الحكم بالحق والقتل بوجوب كذا في قوله علم الاقناع في الاستنباط والافلا بوجوب

انما لا يجوز ولا ينبغي مكر كما اذا احكمه جاهلا او كراما او غير مسمى وانما
 بالحق هو مسمى من امر ثبت ينفذ ويبرأ من الشراعية خصوصية دينية وان لم
 تصل الى الغزاة كالتكليف في الشايد ولو سئلوا عما قيل ان العلماء فيما
 حكم فيه وعلم الحكم مبدئ لم يكرهوا ما قيل ولو حكم الجاهل او الغفيم او الكافر كان
 الحكم ورواؤه او يفسد اذا قتل احد منهم ان يكون الدين على غافله واذا اختلف
 شيئا ان يكون حاكما له **فصل** في غير مسمى يحكم على حكمه لا غير
 غير مسمى وهو المسمى ان يفسد الشراعية **فصل** في استثنائهم من الصبر الا في قوله
 وفي صبي كذا وتكلم مسمى في الباطن في كل لم يستثنى غير (اولى
 ويكون فعلا مسمى معكوف على غير الجواب **فصل** ان لو لم يلدت بقيت نوح
 القحف على حكم كهيئة المعكوفة مع هذا بل يتبين ان يكون غير **فصل**
فصل في لقان وادب ونسب واولاد وعقوب **فصل** في غير المسمى
 في شيء من منكر الاشياء لانه يتعلق بهما على المسمى الخبير اذ لا بد له من
 مربي اللسان على القول بقطع النسب وكذا في النسب والاولاد وفي الخلاف
 والعقوب لله تعالى اذ لا يجوز بقاء الطائفة الباطنية في الصلوة والادب
 في الروي ونزله المسمى **فصل** في بعض مسائل ذكرها في باب الحج من قول
 وانما الحكم بالشرع في كل والجسم المعقوب وامر الغالب والنسب كذا القفا
 في نزله مثلا بعض مسائل ذكرها من مسمى ان يرد في كل ما يقع في الحكم
 الا وهو غير مثلا بالافعال ومنه فير بالقتل في غير ذلك بما مسمى **فصل**
فصل في قوله لا وادب **فصل** في الحكم اذا لم يكن مسمى لا يجوز له التكليف فيه فانه
 يفسد ان كان هو الذي ليس له امر ولا حكم مسمى ان يفسد ولا في الاستثنائي
 الحكم بالحق والقتل بوجوب كذا في قوله علم الاقناع في الاستنباط والافلا بوجوب

المسألة

[illegible]

ما دام الحكماء فيقولون للفلاح ان يقول المذنب في قلوبهم كذا وكذا
 وما لا يدخل عليه منهم كنهه لشدة البؤس **وبعد** ان الذي اراد بالفرق بين
 الحكماء وغيرهم في قولهم انهم في قولهم كذا وكذا فيقولون
 من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 قبله فله في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 والآن ان يرد في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 يعني على جميع على الفلاح ان يقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 وضيعة الفلاح او لا يجرى عليه ذلك بل يكون في غيره فلو كان في غيره
 الفلاح ان يجرى في حاكم من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 لان من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 بل لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 انما كان في رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 بل لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 جلت له اهل في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 كما قاله الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 الحكم او لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 الحكم لان الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
يقضي ان الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 العكر والامر عليه الحكم **وبعد** ان الذي اراد بالفرق بين الحكماء

فل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ما دام الحكماء فيقولون للفلاح ان يقول المذنب في قلوبهم كذا وكذا
 وما لا يدخل عليه منهم كنهه لشدة البؤس **وبعد** ان الذي اراد بالفرق بين
 الحكماء وغيرهم في قولهم انهم في قولهم كذا وكذا فيقولون
 من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 قبله فله في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 والآن ان يرد في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 يعني على جميع على الفلاح ان يقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 وضيعة الفلاح او لا يجرى عليه ذلك بل يكون في غيره فلو كان في غيره
 الفلاح ان يجرى في حاكم من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 لان من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 بل لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 انما كان في رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 بل لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 جلت له اهل في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 كما قاله الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 الحكم او لا يجرى في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 الحكم لان الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
يقضي ان الفلاح في قوله فيقول من رجع في قوله فيقول من رجع في قوله
 العكر والامر عليه الحكم **وبعد** ان الذي اراد بالفرق بين الحكماء

حملته ان ذلك له ولعل قول المازريه من ان هو المزمع فف قال البساطي
 عن ابن العربي انه يقول ان هو على علمه جواربه بل في اراء ائمة و قال ويطلبه انهم قالوا
 بفعل الامر او بشي وخ اما ان يقولوا تقبل الدعوى بشي ام لا فان لم تقبل فلا يلزم بل
 لم ارا وان فقلت هو ان يقول المازريه وان كان احتج بغير ذلك فان قلت
 ان قولك بشي يلزم تفسيره ويرجع للتفسير مع ام من غير اذ يقول فلان
 امر بالتفسير ومع الزامه بالالف او بشي فيقال قلت **والا لم نسمع ثلاثين** بعن ابن اذ
 لم يرد بشي معلوم محقق بل قال المازريه عليه حفظه ان من ادعى الدعوى لا تسمع
 ما لم يقول المازريه في قوله واعتمد ائمة على كفي قوي كتحديد او غير ائمة
وبقاء بعن ابن اذ وحمل على الصحيح **والا لم يسمع ثلاثين** عن السبب تقدم
 ان قال يرد مع قول محقق وانما هو ان لا يرد مع سماع الدعوى من
 تسمى السبب ويأيد ان يقول له عليه ما يرد من سلف ام من بيع او من نكاح
 وهذا السبب الذي وكلنا في ان يقول سماعه محققا ونكاحه محققا بل هو محقق
 على الصحيح حتى يبين خلافه فان لم يثبت المزمع عليه لسؤال المزمع عن السبب
 الذي ترقى الى يد فان الخاتم يقوم مقامه في ذلك وجوابه عليه ويشتمل المزمع
 على ذلك السبب اذ تعلم في الأصل جلاله لا يلزم بشي من فان قال القائل
 لا أعلم السبب او لا يثبت لم يعلم المزمع عليه بالجواب فان قال نسيت
 السبب قبل ان يثبت كما يثبت ولا مفهوم للسبب بل يثبت على الخلق والاعمال والنفق
 وعندهما يستغنى عن ان يقول ولا يرد من ذكر السبب كما استلزم قوله وكما
 بعن ابن اذ وحمل على البيع والمز وبع كل منهما سبب بفعله ولا اجد ان
 لم يثبت المزمع عليه لسؤال المزمع عن السبب فان الخاتم يثبت فان السبب
 هو ان يثبت ما يثبت وقوله عليه لسؤال المزمع عن السبب ومثل هذا لا يثبت

انصاف

[illegible]

مقرر

ثبت بيينة انه مقرر كذا وان اخطا وعلم ذلك مقرر او فريضة واصغر من بيينة
 مما اذا لم يثبت ذلك بل انه ينفص موقوف على ما يتلوه **وبعد**
 فلاحظوا انهم انما يثبتون انهم مقرران فكم مقرران كذا كذا في علمهم وهو بيينة
 متعلق بفصله ثبت بيينة انه مقرر كذا ثم علمه عن علمه (اعز او لا باعها
 لان انما لا يثبت ان يكون مقرر او كذا في نفس حكم الطاعة اذا حكم بشهادة شاهد
 بن بعد الفحص عن امرهم ثم ظهر بعد ذلك انهم ارادوا انهم كذا او انهم
 صيرون او انهم بلا سفاه او انهم مقرران للمقرر عليه او فريضة للمقرر
 اعلم ان مقتضى العلم ان يثبت الحكم بالاستسعاء المتعلق وشعنة الجلاء
 ميراث في العلم لمخالفة السفة وان نفس الحكم في شهادة الكلام لمخالفة
 نفس مقرر تقبلوا شهدوا واذود عمل منكم ومخالفة الفحص اجماع فكم جعلنا قوله
 كذا مستعلا من لا لا تشبهه انظر الكيس **كلامهم (اعلان قلايه ان خلف**
والاعز منه ان خلف التشبيه في **النفس والمعنى** ان (اعلان اذ اعلم
 شهادة مقرر بعد الفحص عن حاله ثم ظهر ان امرهم مقرر او كذا او فريضة او ما
 صور برسر والحق ان الحكم به كذا يثبت (لا يثبت له فان حكمه ينفص اما ان
 الحكم به كذا لا يثبت انهم فان الحكم لا ينفص اذا خلف الطاعة مع شاهد
 الباطن وكذا الحكم به ويصح الحكم بان لم يثبت بان الطاعة بيلف ويراد به الحكم
 م به بان نكل لا يثبت ذلك بل انهم في حق الحكم به يشمل المال وماريول ايش
 واثرا بل انهم مقرران (استثناء **وطع في القطار خمير بينا مع علمهم**
يعني ان الفكاك اذا حكم بشهادة غيره في فصله في نفسهم كذا بعد الحكم
 ان امر الطاعة مقرر غير مقرر بل انهم ينفص مع اصل العصبية خمير بينا
 وبين الحكم ان الباطن لو لم يثبت نفس الحكم والامر استلزام قوله **وان نكل**

ادنى

وقت ان كان نكل الحكم له بالقتل عن ملحق خمير بينا متوالي مع واحد
 من العصابة فان الحكم ينفص ووقت شهادة ابناء في الخمير في وقت الشهادة كذا
 لفصله لا نكلهم ثم قد وعبر شهود علموا **وبعد** **اعلان قلايه انهم** **يعني**
 ان الطاعة الباطن اذا علم ان يفصله عبد او حبر او فاسو فانه يعلم الرتبة وهذا
 من كلام **تت** وعبر انهم انما علموا على (الضم مفعول وهو مشكل فان لم يكن عنده علم فان
 العلم بالذات عاقله (اعلان على المشهور ان اذ لم يعلم الا ما و (كذا في ما به
 وهذا من كلامه غير انه لا ينفص مقرر ولو انهم بالعلم ومن لا يثبت ما يتلوه في
 قوله وان علم الحاكم بكنهم وحكمه لا ينفص لان علمه مقرران من غير مقرر
 الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكنهم ثم (اعلان عينة في الشهود بالعلم
 او اذ جاز يثبت الاستدلال او الاستدلال الجهر والابحار موضوع المسئلة انهم شامران
 ظهر ان امرهم كذا **وطع في النقص خلف المفقوع** **اعلان قلايه** **عطف على**
 قوله في الفصل ان الزيادة (القتل المات) اذ انشئ (ان امر شامري النقص
 غير مقرر الشهادة بان خلفه النقص له بالقسم مع الشاهد ابناء في ثم حكم
 ونحو كلام جاح القدر تثبت بالشاهد واليمين فاما ان نكل خلف المفقوع فانا
 ان الشهادة عليه بالهيلة بالهيلة واشفق الحكم ونعم الشاهد ان علم والاعلان
 بما قلنا الا انهم كذا مقرر المراد بالانفص الجرح وانما مقرر بالانفص كذا (شرا لا
 شيا وانما لو كانت البيينة على امره فلا يغير على الطاعة لانها بالانفص
 للفهم كذا تثبت بالشاهد واليمين وكذا يثبت المفقوع ويكون حكمه مقرر **ونقص**
موقوف ان ظهر ان غير الموقوع اوضح من رايه **اقول** **فعل** **ما**
فعل على المسائل التي حاكمها ونعيم نفعها اضر لان يتكلم على كذا
 ان مسائله لا ينفصها (امامها ففهم اذ مع بيان (السيب ايضا وقوله **وي**

عنان اوله الاول كما في تعليله الاول اذ احكم بحكم ثم حكم ان غيره اصوب
 منه وموافقا كان باقيا على ولا ينفك عنك شمس ولي وكما في اخرى خلافا لما في
 وابن الملا جسون من ان لا يفسد في نفسه فبذلك اعزله وولي لا ينافي ولا
 في المحذور اذ احكم به مستند الى دليل ثم حكم ان غيره اصوب وفي المثل اذ كان
 من اهل التوجه كما اذ احكم بقول ابن القاسم مثلا ثم حكم ان قول بعضون
 اوضح منه وبالعكس **الثاني** اذ احكم بحكم ثم حكم له انه خرج ميره
 عن رايه بان كان محتمرا او محتملا على السموات فيفسد ويحكم بقاءه الثالثة
 اذ احكم المثل عن وقت في فضيعة وموتيرى انها من ماله بعد حكمه بغير غلظ اقله
 بفضله موقوفه وهو غير له لغيره على فذهب بعض القائلين **وبعد** اذ
 خرج عن رايه اذ راي فقلل في بعضه والسر اذ اذ على القائلين ولم تشهد بغير
 بل عولاه والابن في فضيعة وهو غير حكمه في قوله لو ان فصر كذا جلا خلا
 وهذا اذ خلا في موجه عن رايه قول علم وكان فلا صدر العمل بقول غير
 وامر في فصر الحكم بغير مستند لقوله اخر وضاد في قول عالم بل حكمه
 بيفضله وهو غير انظر **ووقع الخلاف** كما في اخر اما يعني ان حكم الحكم
 اذ اوقع على وجه القول بغير مع العمل بفضيعة في الخلاف بمعنى انه اذ اوقع على
 لا يراه ليس له تفضله واللا خلاف بين العلماء في موجوده على حاله في كذا
 وفي الضلع اذ احكم حكمه بغيره ثم دفع لمكان يفتي بفضله في نفسه ولا فضله
 ولا يميل له تفضله وكذلك اذ قال في نفسه كذا سره ان تزوجت بملوك هلاله
 ونزوجه او حكم حكمه بغيره هذا الضلع بان يرى لزوم الضلع في بعض
 هذا الحكم الضلع ولا يميل له تفضله واما في قول المتن كذا اقل من اقل فمحتمل
 على ماله فذكره في قوله وبالحق فمنوع بغيره لو اطلع الحكم عليه لم يحكم بجواز له

ص

ماله حكمه لا يميل الى الحكم كى اطلع حكمه في زود علم يحتاج امر ان يحكم له بغيره
 للمحكم له وكما لان الحكم لو اطلع على ذلك لم يحكم بغيره في واما
 ما دامه كذا كذا فيميل الى الحكم كذا فيميل الى الحكم من التلطف به واما في الضمير
 يميل الى المشورة والسر له بالتحمل بالنسبة للمحكم له في قوله في صر
 التفسير على وجه القول بان امر ان كذا اذ اطلع على حكمه او على في قوله
 انه يفسد كذا في **وبعد** اذ اطلع على خلاف ما عوى للممثل المتفرق
 بان للمالك تفضله ولو حكم بغيره في رايه لانه لا يملك في ماله
 ضيعف كذا في قوله **وبعد** عفا وتفرق الحكم بغيره ولم حكمه كذا في قوله او ابي
 اشار الى ان الحكم يكون بغيره حكمت كقوله نقلت ذلك من الرار من اذ
 من حكمه له او تبت على انها حكمه له بعد حصوله فلا يجب في الحكم من تركه وانما
 روي في كذا وكقوله بغيره عفا كذا من ثلث او غير او مع له نكاح بغير ولي
 فسكت عنه ولم يحكم بان ياتي وكذا في كذا في قوله **ففي قوله**
 حكمه في قوله ونقل في كذا في قوله بغيره نفسه واما اذ اوقع في فضيعة
 من المائة فلم يرد على قوله كذا في قوله نكاحا بغير ولي من غير فصل الى بسن
 هذا الضلع بعينه بان من اليسر حكمه كذا اذ اعتبر في مسئلة لانه لا يملك
 رعي الحكم في غير الزام بل ياتي بغيره ان يستعمل النظر فيه **وبعد** في قوله
بل ان تجزى في قوله **كيفية** ضلع كذا في قوله **وتابيد** من كذا في قوله يعني
 ان الحكم لا يجرى في كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 لا يكون حكما مما يجوز من ماله لان الحكم جزو من كذا في قوله ان تجزى المسائل فانه
 يستأنف اجتهاد اذ كان محتمرا واما كان عدم الفعل في معنى المحتمل فاولي
 المفضل من ان التولية فضل بغيره في الماتر تعشا لابر سلطان ونقده اذ اوقع

في فاعل فاعل كسر مجتمعا بان رضاء الكسر يحرم ومنه النكاح من اجله قبل
 لغز الخي ثبته بحكمه موقفة النكاح محسب واما في مباح عليه في المستقبل
 فانه لا يثبت بحكمه ويغير ذلك مع هذا للاجتهاد فيه وكذا في لزوم ابيد
 حال امرأة تكنت في عرتها فبعض نكاحها وحرمها على زوجها الثاني الفدراني
 ثبت من حكمه في النكاح محسب واما في مباح في المستقبل فبعض للاجتهاد ومن
 من القواعد ان يحكم بنجاسته ماء او كقاء او سعال او قيح يبع او نكاح اول
 جارية فانه لا يثبت حكمه في ذلك الجسد من العفوية ولا المباشرة على النكاح
 يسقط عنه ان يعبر في ذلك ما شئت من اجزائه بعد ذلك فانه مقرر
 لما ينافي من النكاح والفقهاء **فصل** المؤلف كسر في حرامه ان رضاء
 الزوج الكسر على ان زوجته مثلا يثبت حرام النكاح على مذهب النكاح فلم يوجب
 من الخاتم الا في النكاح واما في مباح عليه في المستقبل فبعض للاجتهاد
 منه او من غيره والبرهان في قوله **ومن كسر مباح في المستقبل** انه متى لم يتقدم
 عليها في سبب رضاء يصح عدم الحرمة مع هذا للاجتهاد منه او من غيره
 والبرهان الكسر على ان رضاء عدل يثبت الحرمة بان ذلك على الفدراني في كلامه
 الرضاء كذا من قوله وتلايه على طرف مطلقا له وتلايه حرمة منقولة عن
 وفاء من رضاء معكوف على فسخ فيصير مباحا انه حكم بقوله رضاء عليها وكذا
 انه احكم بالتلايه مباحا تكون مرفوعة للاجتهاد بعد مع ان حكم الخاتم في مسائل
 الخلاه يصح المسئلة كالمجموع عليها **فصل** في الجوارح المتفرقة السهل والصلب
 في المؤلف لانه قد ان يثبت بعض نكاحها وحرمها على زوجها لان قوله وحرم
 مباحا بعد قوله فبعض نكاحها محتمل ان يكون في مباح عليه لاجل في النكاح لوانه
 حكم بذلك بخلافه عبر في المؤلف **وبعض** في تأخير عكف على رضاء

والباء بالنسبة اليه للنسبة وكذا بالنسبة لما قبلها اذ في سبب ان لا
 النكاح في العدة يوجب التحريم كما ان الحكم بالنسبة ورفع منه مؤثرا لكونه كذا
 لك ما في قوله وهي كغيره في المستقبل بالنسبة **فصل** في الجوارح المتفرقة
فصل في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 على ان رضاء لا يجوز ان يبرعوا الى النكاح فيما عدا اقامته في قوله وحرم
 بالصلح في الفضل والرحم في التراد بالجمهور ثم يثبت بالافراد المعتبر
 او بالنسبة والتعليل بعدم الرجوع الى الصلح بان الصلح لا يبرئ من خطيئته
 في الغالب فالامر فيه مضمون لبعض الحق يقتضيه انه لا يبرأ من ذنوبه العظمى والعلم
 به لوجود العلة المذكورة في امره به **فصل** في الجوارح المتفرقة
 رضاء على اقرى اقرب منها وقدر اشراكها في قول عمر رضي الله عنه في
 ردع الحكم برفقته **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 يورث الضلعى ولا يستل علمه **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 ان القاض لا يستل العلم به في شيء من **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 المحكوم به ويستعمل الطرق التي عينت المشقة للحي سواء تلك القاضية بمقتضى
 او مطلقا لا في التعديل والخرج بقية الجيم بمقتضى التحريم ولو عين به لكاه
 احسن **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 في الغالبية بالخرج والامر سهل مباحا اعلم الحكم من شح القدر الذي او الجرمه فاما
 انه يجوز له ان يستل العلم به كل واحد من **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
فصل في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة
 يعتمد على تلك الشهادة ويستل علمه على ما اشتهر عنك في ذلك في قصر
 شهد ان ايد حازم عن قاضي الميرنة فقال اما **فصل** في الجوارح المتفرقة **فصل** في الجوارح المتفرقة

ليس مع البراد بوجه من الوجوه وان لم يميز مع اغرابه او لا حتى يثبت
احد منه فوان ان لم يميز الغايه في كتاب الحكم عليه بصحته التي تميز
 عن غيره على ما مر من قبل للفاطه الى سل اليمين ان يعزى الى سلطة الغلاب على
 صاحب ذلك الاسم مرقه وسلة وعلى صاحبه ذلك الاسم ان يثبت
 ان لا يطر من يطر منه في ذلك الاسم او لا يعزى عليه حتى يثبت ان لا
 له ان ليس في اطر من يطر الى الغلاب في الصفة فوالان له وهو صفة ان
 ليس في اطر من يطر الى محقق ولا لا يعزى عليه ان لا يطر من يطر في قوله كان
 سطر كغيره **والغريب لا يطر** فترى ان الفاطه يحكم على الغلاب وال
 رخصته على ثلاثة اقسام وصية وبيع وموتوسعة وانما الموقوف الى
 ان الغلاب غيبته وصية كالثلاثة الايام مع الامن حكمه حكم الخاخر في سماع
 للرعي واليهذه عليه وتر كبتها والحكم عليه في كل شيء وهو على حخته اذا
 فرغ **والبيع جبر ان لا يفيقه** ففرض عليه فميز الغلاب **يعني** ان الغلاب
 بغير غيبته يعزى له كما يفيقه من المدينه او مكنه يفيقه عليه في كل شيء وفيما
 كان او عرظ الوحيه ان لا يفيقه الا ان يفيقه فيله الغلاب يميز الغلاب
 التي لم يتم الحكم الا بها بان يعلم انه ملاه او لا او لا على الاقضاء
 فيه ولا يفيقه ونعمتي يميز الاستبراء وملاهي واجبة او استبراء فوالان
 وكلام كلام المؤلف الاول قال له رسل ويمس الفضلاء متوجهة على
 من يقوم على غيبته او على غلاب او على يمين او على الاحتماس او على المتلاهي
 او على كل واحد من وجوه اليه او على يمين المتلاهي او على من يستحق سلة
 من الغلاب **وعبارة** ويحيى الغلاب في الدين ان على الميت
 ما لم تشهد اليه على اقرار ورثة الميت بالدين فلا يقبض **وسمى اليهود ولا ينفذ**

سج

يعني ان الفاطه ان يميز اليهود في حكمه على الغلاب ليجر من وقت
 عن قدره في يجره اليهود لانه باو على حخته وان لم يميز اليه والتم الحكم
 الحكم من غير تسمية في حكمه ويستأنف ثانيا ويجرد في متوسعة الغيبته
 ايضا تسمية اليهود في اسم ان تسمية اليهود هي ان يعزى من يميز من يميز
 موله ولا ينفذ ما لم يطر الى الحكم مستمرا والى الغلاب ولا ينفذ كماله يفسر
 كلام الجزية وامرهم من موله ولا ينفذ راجع لقوله يميز الغلاب وقوله
 وسمى اليهود **والغيبه ايام** او **اليوم** مع الخوف ينفذ عليه **معناه** في
الغلاب من كل ذي الغيبة المتوسطة **يعني** ان الغلاب على صفة عشر
 ايام او على صفة يومين مع الخوف ينفذ عليه مع يميز الغلاب في كل شيء
 عن استحقاق الغلاب **واما** موله فلا ينفذ عليه فيه بل موله على حخته
 اذا قدم وهو المستمرون من المولى موله مع الخوف فيلزم اليه في كل شيء
 في معناه راجع يميز الغلاب وقوله في غير استحقاق الغلاب واما في بيع الغلاب فيحكم
 عليه **كما** اذا افلقت النواة بينه على انها عادية انفعته او ارباب
 الدين موله بل انه يحكم ببيع غلابه وانما لم يحكم عليه في استحقاق الغلاب لان
 الغلاب ما تحتاج فيه النجوس ويصل فيه الغضب والخوف والنزاع عن
 احرازه فلا يترتب حضوره ليكون ارفع للنزاع **وحكم بما يميز به غلابا بالبيع**
خبر من امكن به الغلاب لا على الغلاب **والمعنى** ان الحكم به اذا
 كان غلابا لم يطر اليه وهو مستمرون بالهبة في غيبته كالفقار والعبيد والاف
 ان وخسوم فلان لا يملك حضوره لمجلس الحكم بل تميزه اليه بالصفة ويحيى
 حكمه حكم الدين على المستمرون وان كان لا يميز بالهبة كالفقار والحرير
 فلان اليه تميزه بغيره ويحكم به بالهبة في الغلاب على الغلاب لا يملك

۵۴

حال الاداء فلا يفتقر شهادة الرضا الا على بعضهم بشرط استماع في الجرح
والقتل كما في حاله بالاثبات يخصص مجمع ما عدا **و** منها ثبوت عدم العصبى بل
الجوارح برضا الله ذكر العصبى بالاعتقاد بما ياتى **و** منها الا يكون مجزواً عليه
اجل سعيه فلا يفتقر شهادة العاصى ولا مجهول الحال ولا الشعيه لانه مخدوع **و**
منه الا يكون برضا وسواء تعذر او حصل او تناول به كقول ابي الحارث ولا يعزُر
بجمل ولا تناول ولا تعذر والاختار في ذلك في نفي تعلق اليمين بالسلام
يحتمل ان يكون الضرر هناك للجمال بل كذا في اكثر شيعهم عقليته والخطا فيه يسمى
بجمل والاختار في هذا لا المتناول لان شيعهم سمعته والخطا فيها يسمى تناوُلًا
ويحتمل ان يراد بالجمال الظهور في التوقيع والتناول والمجتمعة منى **و** لم
يعزروا منها بالتناول لكونه ادى اليهم او عصبى ولا كثر في التناول في الخطا
يبنى ثم قلنا في كلام المؤلف ان من كثر في مطلق العقلية واصل المزمع
جعلوه لا يشرط في غير الخاصة وهي على التزم فقبل سدادته ويلزم على
القول ان لم يمتنع من الشك ويكون باسفل جمل في كلام اصل المزمع فانه
لا يلزم من كونه غير مقبول الشهادة ان يكون باسفل مجردا عن المزمع بل هو
الزعماء على الخاصة وهي على التزم فقبل سدادته لا مطلق على التزم
ان عن الشك لا يستقر منها حال الاداء والتخل الا لا فعل ويقف كالتزم
بلا افعال الاداء لم يلائم كسيرة او كثير كذا او صفة غشنة وسفاهة **و** لغير
ثم يجمع انه يستقر في الشك لا يلبس بل يمسر تلبس لا يعرفه لا يبرر
بجمل وهو غير من كلامه اذ هو باسفل كسيرة وقت الاداء الشهادة
فانه اذا تلبس بملووظك وحسنت توبته ثم اذ لم يبرر عليه انه تلبس
بما هو يلبس في الشك ان لا يكون كثير الكثر فيقبول الكثرة الواصلة في السنة

[illegible]

عند اذالم يقتله ميل ومودامع المستسلمين وامرذ القميص الكون (تقطعا بلوا)
 ص ولا عودا على عودوه **من** الى اذ ب (العقارة) التي يبيعها لا التي يبيعه تجوز شهادة (المسلم
 على انما هو يبيع من ان العقارة تنتم) الشهادة فلا يقبل على عود عودوه ولا على ابي
 وامر ولا يلزم بالشهادة على عقي او سعيد في عود عودوه **وليس** اذ كان العقارة بين
 النصارى والمسلمين عليه تمنع القبول **ولا** تكلم على ما اذا كانت اية سرية منها على
 منعها مشي الخلفاء بذلك بقوله **ولو على البني** اء البراءة ولو كان المسلم
 مثل عبد الرحمن بن عوف بن النخعي وسلم بن النخعي اء شيوخ عبد الرحمن بن النخعي
 واشترى بالمباعة له وفول محرم بن النخعي ومحل الخلفاء حيث لم يكن (الاب معن) ولا
 تقبل (تقارفا) وقوله **من** او مسلم وكما يرى في حين المباقة اء ان العقارة التي
 بين فادحة في الشهادة ولو طرقت بر مسلم وكما يرى في حين المباقة اء المسلم على الا
 مرجوع **وعقارة** البر غير مقبولة لانها على من غير خاتمة وانما تنتم العقارة
 الفادحة **من** ويخيرها **من** ان الفاضل اذ افعال النصارى اء الشهادة
 فانه اذا ما قيل عليه ان يبيع النصارى بالعقارة التي بينه وبين المسلم عليه
 ليسلم من التمسك واصحاله ان يكون فادحة او يكون الفاضل من يبيع النصارى
 فادحة **ومن** فرز نوابه من اء الاختيار بعد (الا فوطا) فاعل **تنت**
 ومن العقارة الفاربية **من** كقولهم بعد ما تنتم وتشتبه بالمجموع مما عظمها
 لا شك كما **من** بعض ان النصارى اذ افعال المسلم عليه بعد اء الشهادة
 قبل الحكم تنتم وتشتبه بالمجموع فانه ذلك يكون فادحة في شهادة وتروى
 بركت اء العود منه ذلك على وجه التخالفة بل ان يكون كلافه بغير الكون شهادة
 انما هي **لا** بل فاعل **لا** على وجه التكاليف للنصارى ان يقول لهم انقروا او اقول معي
 ولفاقه بصفه **ولا** كنت اء ان يبيع مع ذلك او خوفك وقوله كقول

المنقولة **م** او شهد وعلق **ش** او كثر لا تقبل شهادة السامع اذا شهد
 وعلق مع ذلك غير صحه شهادته سواء شهد بمو الله او كما دعي وكذا
 بين ان يكون الخلف متصلا بالشهادة كقولك اشهد والله ان له غنله كذا او قد
 فنعلا عنها كقولك اشهد ان له غنله كذا والله **ف** ان يثبت السامع
 ان يكون الشاهد من جملة العوام فانهم يثبتون في ذلك ويثبتون على
 ان يعزوا به ولعل ان يلف الشاهد ولو بالظلاله اذا اشتهر كذا فالأمر
 في حرمه او رجع قبل القلب في محرم **ش** من اهل الحرم على اذا
 الشهادة ومو مانع من قبولها **و** **اللعن** ان الشاهد اذا رجع شها
 ونه قبل ان يثبت منه بان لا تقبل منه ومنه بلا حكمة لانه يشهد قبل
 قبل ان يستشهد وفي الحرب شتر الشهود من شهر قبل ان تستشهد وان
 يجب عليه ان يحسم طاحبه بها ثم ان التبادر من كلامه من غير تامل ان قوله
 او رجع في ان شأنا لك الحرم على القبول انه وشهادة شهادته مع شهادته
 وادامه قبل القلب من المشهود به في محرمه الادب والسج ابر شأنا وا
 بالحاجب انه من الحرم على الاذاه فكان عليه ان يقول وكذا الحرم على اذا
 كان رجع في غير انما اهل البيت في قوله رجع قبل القلب ان رجع بمعنى
 التبادر بين امر اوله ومثله والحرم على القبول يحصل بعد اجهلها فكيف لم
 يلتزم امره بالآخر غير من المعنى من النوعين والحكم في ذلك ان يقرر
 بعد الاذاه بعد القبول ليصير شرا من الله ويصير الله متكررا وكذا ان
 حرم على القبول او الاذاه في جميع قوله شأنا كذا في قوله وعلق منه ليس
 الحرم على القبول وقوله او رجع قبل القلب مثلا لا الحرم على الاذاه **م**
م وفي محرم الله فجب ابيادته بالامكان ان استقر في محرمه كقوله

وفلا

وفلا وفلا وعلق **ش** رجع ان الخواذ الخضر لله تعالى وكان مما
 يستدرك في حجة بانه يجب على الشاهد المبادرة بالشهادة ان الحكم بحسب
 الامكان ان علم يفتق عبدا ويسكن يفتقر من ويرعى الملكية فيبدو
 كذا لك الأمة او علم بطلاق امراته وعلقها بغير شرا في الحرام او علم
 بوقف على مغير او على غيرهم ومن مفسد او غيرهم واجه برك عليه فيستقل ويرى
 في الظن في غير مفسد من الشرع يثبت من ان يركب وجهه في الكسر او علم
 برضاع رجل مع امراته وهو مفسد في روج بها وما اشهد ذلك فله لم يبادر برفع
 شهادته كان ذلك حرجة في حقه نزلت به شهادته ثم انه المزداد بحسب من الادب
 ما لا اسفاهة ولا ابله من الادب مع مفسد حوله في حقه بل يقال ذلك الحق
 الى مستحقه كذا قاله الفقيه ابو الهيثم في قوله ما يفسد للعلم اسفاه
 كذا ومنه ان يوجب فيه هو الادب مع وفاء بوجوه كذا في قوله كذا
 المؤلف بان المقتضى في العتق تخلص منه والى وكذلك المرأة المشهود
 بطلاقها هو تخلص عتقها والزوج في الوفاء هو الادب مع مفسد
 المرفوع عليها استقامة فيه وفترت من الامور الثلاثة في محرم الادب كذا اذا
 رجع المقتضى في الادب استقام العتق كذا في قوله الرقي او رقيت المرأة بطلاقها
 فحتم المرفوع عليه بترك ما يستفد في الوفاء واما الرضاع فظاهر في بعض
 الخفي **م** والاخير كذا في رجع ان الحق اذا كان له لا يستلزم في حجة بانه
 كانت المعصية تنقض بالبراءة منه قبل الزنا وشرا في قوله بانه السامع
 فيما ان شأنا رجع وان شأنا لا ذلك من الشتر ومفسد في غير المشهود بل العتق
 الجامد ولا يفسد كذا قاله في غير الشتر تليد ونزع عليه الاحتمالات بما
 اعترف به برفع مفسد **م** بخلاف الحرم على التحمل كالمقتضى شرا فان الشتر

ومسمى به نادر وعلمه ان ملك ان الذي على نجل الشهادة لا يخرج منها ومنه
 المشهور ففعل ذلك في رجل يعرف بالامور ولا يفعل من محققا لا من عليه قال
 ان الحق لا وار كالحب فليست له **وان استعمل لبري محرم** يعني ان لا
 يستعان به من قبل الشهادة في القادة كمنه في البرود المحرم على حق
 في قوله عليه السلام لا يستعمل برود على حق في قوله في طامب في
 لا يما يستعمل الاموال واما في البرية والقوة والفرج وشبهه فلا يستعان
 ولا يستعان لا يستعان باي يستعان في الكف الشهادة من النوا ومو من اعزوله
 في العمل العدمية ويشهد على العباد في قوله كبرود اذ وفعله في العصى
 لا من مو ان يخطى لا نفع في اسم ان المؤلف على بالحق في الفري الوافع في بعض
 الر والية وراعي صاحب فري والسبي في قوله لا يستعان في القلب اذ طلب
 الشهادة في الحق في البرود في الشهادة البرود المحرم من غير الشهادة ففعله
 لا لا يستعان بهما كالميل قوله في ان يستعان في الاستعان في قوله
فلا قال ان سمع له في الاموال او رة له في الاموال (مر البرود عليه)
 ومي يفران وكذا في الشهادة له في السعي وشبهه (مروراته في الحب
 في القول والبري العزول **واسل عليه كبر خلاف** من لم يسئل او
يسئل لا عيان تقدم له قال وان استعان في كذا في الشهادة للمشكلة المانع
 فيها لا يستعان ومما عرفت القادة **والعصى** ان السائل لا يجوز شهادة
 في الحق اما في اذ كان كبر او يجوز في القادة السبي كما تقدم ومنه مع
 الشهادة وامر ان يحق في قوله (ومر بها ومي يشهد على جازر صرمي)
 للاخر بكذا جازر في قوله في كثير ليس معكف سائل بل يجوز ان يشهد
 في كثير خلاف من يفعله في غير قوله او يسئل اعيان التماس واشترامهم

يجوز

يجوز شهادة ولو في المال الكثير والمعاد بالاعمال / ففعله وانما تمتع
 شهادة السائل في الكثير اذ كان يسئل نفسه من غير الشهادة والاول كماله
 ان ناه في شرح القروية **وان جازر به بعدا على من روى العصى بل ان نسي**
 من ذلك على علمه ففعل به اعتبار المعنى (مروراته في الشهادة في العصى)
 ان لا نسا اذ جازر به بعدا في قوله في قوله لا تفعل لنفسك اذ افسر على
 مرورته المحرم بل ان جازر به بعدا في قوله لا تفعل لنفسك اذ افسر على
 كان الشهادة كلهم وروته او يفعله من رة الشهادة (مروراته في الشهادة)
 في اياه او اياه او رة او رة **الحكم من البرود في الشهادة** فان شهد
 دة عليه جازر له اذ اتمته **او قتل العمد البغي** يعني ان اذ شهد
 على مرورته بعدا قتل خطا على اياه لا تفعل لنفسك (مروراته في الشهادة)
 في غير اياه شهادة العواد في علم مرورته بالبرود او القتل على جازر في الشهادة
 في نفع اذ لا نفع في كراهته في قتل العمد في قتل الخطا جازر شهادة
 يجوز عليه بذلك غيبا كان او مغيثا اذ اتمته **او يفتل من نهم** في قوله
 سزا عطف على مرورته بقدر مضاه وكذا قوله بعدا ويزيد وتقدم
 شهادة في علم مرورته المحصر بالبرود وكشهادة في بعض من نهم علمه
 لو شهادة في بر مسمى امثلة لغيره **كسلا** اذ شهد ان اياه اعصى
 فلا ناملا حيث كان المشهود بعقده اذ قال وان يكون في العروة من
 لامي له في الولا كالبطلات والروحات **كسلا** في المرونة وذلك ان شهادة
 نهم توفى الي امرام العروة البرود في قوله لم تفعل وامر ان لم يبر مسمى مرة
 من مغيثا لان الاخر عليهم زاه مبي فبذلك اخرج ومما نكوه التمس من عدله
 بان يكون لو قاتل في ورثته **كسلا** ان كان فليبر مع اليه يؤخذ كماله

ان لا يتبع ثم ان كلامه بكثير او بوجوه متعلو بشعر واخيه مع محو على له
 ان الاول لا تقبل له والثاني لا تقبل له مع قوله وهو من شعره بكثير وغير
 له بقليل او كثير كما منهم من المقابلته ومن حذو الشغل فانه يدل على العدم
 على ان يجهل ان يقول وغيره مطلقا والسواد بكثير في نفسه بغيره
 في ذلك لا بل انما هو من شعره في الاخر ومثل الكلام في قوله ولا من شعره اذا
 كتبت الوصية بكتاب واصر بغيره في الشايع به كانت في الحقيقة او في غيره
 بل قوله بان كتب في الشايع او لم يكتبه اصلا فقلت شهادة في غيره لا بنفسه
 ولو قل كان كتبت بكتابي ان كتبت الوصية له بكتاب والوصية لم يكتبه شعره
 بكتاب الا في غير كتابه شعره في الاخر ايضا فونه واملا الشهادة في غيره وغيره
 في غير الوصية فلا تقبل ولا غيره للمهمته والاه وقع كشهادة **بعض العاقلات**
 بقوله **شهادة القتل** يعني امر مؤمن بالشهادة الزور مع بطلان نفسه فزاد
 شهادة بعض عاقلات العاقلات خطأ بعض الشهود الزور فمردود بالقتل المذكور
 ولو كان من الشايع فغيره لا يلزم من اليمين في ذلك شهادة لا تخرج وانما
 لم يغير القتل بل في العاقلات لانها لا تحمل حمل ولا ما دونها انما هي من الشعر
 كانت شهادة بعض العاقلات بعض مؤمن بالقتل وقيل الحكم او بغيره فقلت
 بقوله وان دمج له ولا يلزم مع غيره ضرورة في المعنى معطوف
 على بقتل او **المعسر** يريد ان يصير في تربية راع للرب المجمع من الفداء
والفدية ان المراد وهو من عليه الرب اذا كان معصرا فقلت في
 شهادة له لخاصة الرب سواء شعره لم يملك او بغيره كغيره او يستجبه له
 غير انما في ربه ام خلافا ليقول ابن قزوين بان كان مؤسرا لا يستحق بدمع
 خا عليه فانه شهادة في ربه الصالح للرب سواء شعره لم يملك او بغيره فقلت

خ
زرقوه

العسر

العسر ان يغير لامر ومعلوم في القام وما لو كان ثابتا عن الخايج جازي منها
 ونه لانه لا يتبع من واما انما العسر لانه لا يجوز جسد **وامع** على مستعينة
 ان كان لا ينوي **بهم والاربع** وكذلك لا يجوز شهادة المقت على مستعينة
 ان كان استعناؤه في يده ينوي الخايع اذا اطلق بالكلية ان لا يعلم زيرا
 وكلمة بعد ايام مثلا وادعى في ذلك عن الخايع فانه اطلعت الزوجة المقت
 بعينها عن اطلاق عاز وعما بما سمعت منه فانه لا يجوز ان يشهد عليه
 في المقت يعلم من تالفي اليمين خلافا لما يقتضيه كلامه واما ان يشهد
 للدين في غير ما على المقت ان يرجع ويشهد لما اذا افر عن المقت بخله او
 او حذو قوله شمس انما لا افرقه ولا يسع المقت ان يتأخر عن افرقه الشهادة بقوله
 على مستعينة انما هي الشهادة في غير ما بطل وقوله ولا بان كان في غير ما اسم
 استعناؤه في غير ما كمالا او افر عن كماله من غير استعناؤه ولو كان مما لا ينوي
 فيمرد كراة مبيعة رجع على التوصل (السلام) من كونه معصرا لا يمين او معصرا
 لده ان استخرج قهرا او لا او **ان شعره يستغفر** وقال ان لا يقتله له او قزوين
 لا يجوز الشهادة في غير الا ايضا وهو ما اذا افسر بالاستغفار ثوب مثلا شعره فقلت
 ان وقع ذلك وانما يقتله له لانه يتيه ان لم يشهد بوجه عليه بالتمنى ولو قال
 وانما او عتبه او تصرفت به عليه فلا يلزم لا لشهادة الرجوع عليه ان لم يشهد
 والضمير في الرجوع لم يسهل له بالاستغفار واملا لوم بخله وانما يقتله له ان
 ان الشايع كان باعده للمشهور له فلا يلزم لاحتمال كون اليمين لانا (الافتراد)
 انوي كذا استخبره (المرحوم) وهو خلافا للام المؤلف ولا نقال وثبت بغيره
 له يكون خلافا لليمين لانه ان كان من ابي بيا (المرحوم) على القول ان الشهادة
 دة تميز عن اطلاق من الشايع بقوله وانما يقتله له بغير تقوية



الحق عند الفاضل بصدقته فهو قد مر من قبل اليك على قبوله شهادة من مكانه
 ينبغي ذكره في كل مرة ذكره في كل مرة على القول او يكتب بمسألة فيقول هذا القول
 وان كان من قبل الرفع عن نفسه ليلاد مع عليه بالتمنى لو لم تقبل شهادة ثم
 هو نوع اخر كاي ينبغي ذكره عن نفسه ليلاد مع عليه بالتمنى لو لم تقبل شهادة ثم
 عن التمول لها وقيل ان ذلك انما كان من قبل الرفع عن نفسه ليلاد مع عليه بالتمنى لو لم تقبل شهادة ثم
 عن وكذا ان عرفت **مسألة** **بمعنى** ان السامع اذا شهد بشيء
 من قبل الرفع انما هو من قبل الحكم بها عرفت به مقتضى ما في الشهادة فلا يجوز ان ذلك
 وليعلم ان السامع من قبل كمن مر ذلك اليك العسوق وان كان متلبس بوقت
 اذ لا يشك في صحة ما قلناه واما الوقوع في حكم فلا يكون ما في الشهادة من قبل
 ما حكم به واما الوثيق بعلم الحكم ان كان كسر فمما عرفت اذ اذ وفيما الحكم فلا
 يتفق كمالا اذ اظهر ان مقتضى بقاء صيغة **خلافا** **لما** **في** **المتن** **من** **يجوز** **و** **جميع** **وعرف** **او**
يعني ان عرفت من قبل الرفع اذ الشهادة وقبل الحكم بها لا يقدح فيها
 لحجة التهمة في ذلك **بمعنى** ان التهمة من ان يشهد شاهد لا يقره ليعلم على
 اخر ولم يحكم الخاطيء بشهادة من تزوج الغلام من تلك المرأة ومن قال
 التهمة الرفع ان يشهد رجل بعسوة اخر ثم بعد ذلك شهد المشهود بعسفه على
 رجل ان شهد رجلا خطا وانما يرد بالعسوة من على فله ان يقاتل به في ذلك
 لا يهل لشهادة تدينه بالعسوة فانه لا يشك في اذ هو يتعدى للبسالة في قوله ثم بعد
 ذلك شهد المشهود بعسفه اذ قبل ان يحكم بعسفه او بعد ثبوت العذر اليها
 جرح به ومن قبل العذرة كذا لو قدام الشهادة انما هو من المشهود عليه بعد
 الشهادة وقبل الحكم وصورة المسئلة انه علم ان العذرة انما حصلت
 بعد واما لو اختلفت فيهما على اذ اذ مقتضى كلامه في قوله كقوليه تشهد

ولا

ولا علم على قوله يعني ان العلم اذ التبرئت بينهم التماسا والتمناض
 والعذرة اذ اشهد اخرهم على صلاحهم فانه لا تقبل ولا تحل كلام المؤلف
 لا علم من اذ اذ لم يثبت ما ذكره بينهم فانه شهادة قوه العذر مقبولة على
 بعضهم واقلنا في قوله وفيما لا عليه التمسك من الدير من كل خلف
 عرولة ولا يعتبر من صنع عليهم رضى الله عنهم واما ان اخذ من العمل او كل
 عنهم **خلافا** **لما** **في** **المتن** **من** **يجوز** **و** **جميع** **وعرف** **او**
 الذي جعل له حياية الاموال في كل وقت وفي كل حال وجوبها بغيره في العذر
 وكذا في كل عندهم والسر اذ ان كل من له او يرضى واما العلم المؤلف
 ان لا يعلم من امره ان الية الواحدة كصغار غير الحشنة فلا تخرج واما
 العمل الذي يرضى اليهم حياية الاموال وصريه في وجوبها كالحجاء وقوله من
 امره ان يبلد الذي يرضى اليهم جميع امور الاموال يجوز ان يرضى كالحجاء يجوز
 ان لا عندهم واخذ جوابهم من غير راحة ولا ان تعصب كما في سورة وتلفيخ حرم
 ثم وزعم كل واحد بعينه وظلوا ويحب مجلس الفاضل فلا تلبس بالمرء ولا يرضى
 حرم ويحكم مقتضى اوجه وليس شريفا وبوجه من لا توطء وبان يفتد في الصلاة
 وياقته الله عجلت من المسجود مع امكان الوقوف والغسل وان كان لا يوقف في المسجود
 نزل ولا يجوز واستحلال اليد من الامور ما تخرج من العذر من حيث اخر الدير
 اذ اخذ المال لا يهل له او يفتي بدينه واملا مع المال لا يهل له العلم بمسألة
 في التراجع حوام على الاخذ قوله وكان تعصب اذ اتهم على التعصب اذ اذ
 التخليل والحيث **من** **تلفيخ** **لهم** **ا** **بلفظة** **من** **الحج** **ما** **يستعير** **على** **خلفهم**
 بغير حق واما ما ثبتت تحفه من ذلك فليعلم من قوله **تلفيخ**
 ولا يجوز شهادة من تشاء ولا اخذ الرسوة اذ مر ذلك في كلامه وان لم يلقه ولو كان في

يا حزمي هذا الشهر له (٧) وكذا لك لا يجوز شهادته فليكن الخصاص له
 في ذلك وان لم يكن هذا الشهر له (٧) ولا يفسد للطلاق اه يلغى احد مما
 عجز عنهما **ومنها** تعذر وزوجها ولا يوم السنة التي هي من لانها لم تكن
 نزل الى و... **ومنها** اذا جاز مع الامور ومومن بعمل الجاهلية والنكاح
 سم ان الاضافة على مفسر في يوم فيروز قال فيل ان كان في يوم
 يعمل يوم النير وزوجها في يومه ان رأت بعض فري الضعيف يات رجل
 من يجره ليس الفرية فيعمل عليه برة فقلوبه او حصر التي في رفته وير
 كنه و... **ومنها** رعلع الناس وصوره جماعة فيقبضوه على من امرهم بالقبض
 عليه على وجه اللعب ولا يخلقونه الا بشيء يوم معد لهم او يعرف به **ومنها**
 المظلم من الغنى بل عطاء الحق لانه اذ اية للمسلم في قوله والمحل تاجر الامع عند
 استحقاق الحق مع مروت على الدرع ولونم يخلب رب الدين الرعية استحقاق
 من عليه كما يعمه ذلك من بحق المؤلف في توضيح **ومنها** اذ انكر منه ذلك كما
 يعين كلام ابن رشد **ومنها** انكر الخلف بالعنوا والطلاق في قوله عليه السلام
 الطلاق والعتاق من ايمان العتاق بمعنى الخالف بذلك فاسفا **ومنها**
 لا تقبل شهادته **ومنها** يجيء مجلس الفاي تلك مرات في اليوم الواحد بل امور
وعبار تلك اتيان متواليات بلا عذر قال ابن مرقس مرات اول تلك
 مرات في يوم **ومنها** التجارة الرجل الحر او الرجل السود ان كان ذلك لمعاداة
 اسمي من المسلمين عزمهم او اذ قلنا الرب غلبة **ومنها** ان يتبع جلد علم غصم
ومنها من اسرقه ذلك الذي يكره الخمر والجمال اندقاد على منع او اذ انتم
 ولستم بغيره وغير الولد اول ولا معصوم للشرب بل غير من القلاء كذا فيكم ان الكفر
 المعصومة من هيج المبالغة بالعرف او تقصير بما هو به اذ ان الشكر في ردة

في ذلك بعض **ومنها** من روى من ائمتنا شرفا لشي استمر امره فوهيت قبل السن
 لها او روى زوجته في حال حييتها او علة كونه من لا يقيم الوطء **ومنها**
 اذ كان ينفق في صلته بغير حاجته وسواء كانت مرضا او نقلا يدل على عدم
 اكثر انه بهاء ذلك في المروية وتلقا من اذ اشركت منه بغير حاجته وعزل
 امر صلته عرفت **ومنها** لا يفتقر **ومنها** من امر في حيا من حيا في النحر او يفتقر
 وموعا لم بالخير ولا معصوم للسجدة الجبر مخلصا ولا معصوم للجلد **ومنها**
 منها من يعرف امكان الوضوء والفصل من الجنابة وكذا من لم يعرف امكان
 الزكاة حيث لم يفتقر بمعنى امكان بكسر الهمزة ان كان ذلك عليه فخل الشئ على
 ابن طائفة لا تقبل شهادته من لم يحكم الوضوء والصلوة اذ لم يفتقر **ومنها** لا معصوم
 م الوضوء بل كما يلزم به جعل كذا في فصل التيمم والنجس **ومنها** عدم
 امكان اذ انتم على جعل الوضوء والفصل والتمسك على اذ انتم اذ انتم
 وحز انتم على عطف الزكاة على الوضوء ويحمل على عطف امكان وفي الملام
 حرف فقاء اذ وعدم معرفته بظاهر الزكاة كما في **ومنها** لا غلظ ان لا عذر
 له في الحظر لا يجوز شهادته **ومنها** من سلمى يتعاضد بينه الاية الملام كذا في
 والمرايم والظهور **ومنها** اشبه ذلك **ومنها** من استخلف اياه او امر
 دنية من نسب في حق له عليه او علم احد من وانكر في ذلك اذ وقلبه
 بل يعمل ولا يعز ولا يجر (ان يكون البيبي منفصلة من الولد او متعلق بها
 حق لغير الولد ان المتعلق بها حق ليس للاب في حاله والمنفصلة منها
 ان لا تملك **ومنها** ان علم ان الولد خليف ابيه كذا في الامر ولا في المزمع ان
 لا يكره ذلك **ومنها** في المتوسعة بكذا في الميراث بالقرابة والغلبة وان
 برونه يعني ان السامد المتوسعة في القرابة اذ اشتهر على شخص

واعرف ان الغاية المشهورة عليه في ذلك ان لا يدركه ان يخرج فيه بطل
 فلاح من جهة او من جهة او عداوة او غير ذلك ونسب دعواه ويوقف الحكم
 اني ابتلته ويحكم منه ان ملة من المتوسعة يخرج فيه بطل بالاول وان الميز
 سوار كان سادما او من جهة العقلانية يخرج فيه المشهود عليه ولو علم
 بالعداوة او التوبة او بالغير انما المالك فقامت اذ حل بينه وبين المشهود
 عليه عداوة او بينه وبين المشهود له بالعداوة والعداوة فلا نسب دعوى
 اذ لو اراد ان يثبت بالبينه وانما في النسخ في الخلاء ان الميز كالمشود
 له يصح من المشهود عليه الفتح فيه بطل او الهدى او سائر بقوله في غير
 على المختار ان لا يصح الفتح في الميز بغير العداوة او الفداوة على ما افترق
 النسخ في الخلاء وموضوعه محمول على ان يخرج مما يكتسب النسخ في نفسه
 فيطلع عليه بغير الظاهر وفي شهادة يفتل وعلم يؤدب مثل سائر النسخ
 وانه **قوله** وان يزعم انه قد ثبت الفتح بسلامة وونه في التبريد ورد
 بالحق لغة قول من شرطه في سلامة النسخ ان يكون مثله او اعلم منه في القول
 وجعل من ان قول الله الباء بمعنى من غير متغير وعلى انما بمعنى من بعض
 الروايات المقابلة في شمل العباسي والكاري وجمعا لجمع المشهود عليه له وان
 كان الفتح مردودا الميز في العباسي والكاري و**قوله** العداوة والعباسي
 بما يغلب على القول بآخر **يقول** ان السامع اذ اراد شهادة في العباسي
 او العداوة بينه وبين المشهود عليه في شمرنا نيا بالحق الاول او بغيره فان
 زالت عداوته او فسفم بما يغلب على الحق بلا مردود في كسرة اشهر او سنة
 كدليل بطل فيلزم والارادة وجب ان يرفع عنها لكون المنصوص في قوله بما
 يغلب على الحق اذ هو الفاسد ويسلم الغاية في ذلك فيجوز به **وقوله**

المشقة

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

المشقة لم يرد في السلام ولم يخرج شاملا عليه **يقول** ان من امتنعت بشهادته
 له في كل حال الفداوة كايك ونحوه لا يجوز لك ان ترضى من شمر له في كل حال
 له بطلت بطلت ولا يجوز لك ان يخرج من شمر عليه في كل حال فزعم من يرد ذلك في
 بقوله ويخرج معطوف على شرطه ان يرضى من شمر له في كل حال فزعم من يرد ذلك في
 ومن له والحق اني والحق في ذلك على ان السامع المستمع المشهود له في كل حال
 انما هو كاعلم من **وقوله** المشقة عليه بالعباسي **يقول** ان من امتنعت بشهادته
 عليه لا جمل من اذ يثبت في كل حال لا يجوز لك ان يخرج من شمر له في كل حال
 من شمر عليه في كل حال في الحالتين فله في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 بناء على اني اذ بالحق في النسخ و**يقول** ان العباسي في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 على قوله ومن امتنعت له في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 بطلت شاملا في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 عليه ومن امتنعت له في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 شهادة الباقين والاشياء موانعها في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 بعض بعضهم فانه لا يشترط فيها جميع الاشياء وكل الموانع في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 شمر بشروطه لا يشترط في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 من الاشياء منهم علم من اذ قاله ومعاوية ومنعهما لا يشترط في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 ومعاوية وانما جازان لا يشترط في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 وغير ذلك مما يرد من كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 معصم فلو لم تقبل شهادة بعضهم علم بعض لادى الى مردود ما يرضى ولا يشترط في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 شهادة انما يشترط بعضهم بعض على بعض في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال
 في عرس او جماع او غير ذلك فقامت في كل حال لا يجوز لك في كل حال لا يجوز لك في كل حال

21

عقلا افرا

[illegible]

والاعمال يجوز ان لا يجرى في الرتبة وقد قيل في ذلك ان يكون من قوله ولا بعد
فعله وللزنا واللعنات اربعة **ونوع** سوالهم كذا في تمام **ويكفي** اخذت بعض
الذين يستحبون الحكم ان يسئل من هو الذي انما كان في قوله يفعل بها وعلل ذلك على
ظاهرهما او على وجهين اوجهين ذلك وعلل ذلك ذكره في وجهين كذا في الكسبة او
الما غير ذلك كسائلين للفرع سوالهم في الشبهة كيف اخذوا وما واخذوا
بها وعلل ذلك في دليل اوجهين كذا في النوع على ان غير ذلك اذ قد ثبت
سؤالهم عما ليس شرعا في الشهادة كسائلين سوالهم في الشبهة عما ليس شرعا
في الشهادة فان اختلفوا في اذ كانت شهادتهم فكال ابن عمر وصرحوا وان
كان السبب من رواية تفكيه في ان يطلع وعرفه فلهذا منه **ولما** ليس بمالك
والا بل اريد كعتق ورجعة وتولية فكل ان تقدم انه فاك ولفظنا والاول
اربعة وعطف من اعليه ومما اضل الى الرتبة الثانية من مراتب الشهادة
والمعنى ان ما ليس بمالك ولا يسئل اليه لا يكفي فيه الا انما هو ان
من ذلك العتق وموعدة لا يحتاج الى عطف فيه اضرار وعلل الوفاء
والطلاق غير الخلع والرجوع عن الطلاق والولاية بغير المال ويلي به الوفاء
والقريب ومن ذلك الرجعة وهي كذا في ان في طلاقه خلا ومثله الا
سلام والاستحلال والردة ويناسب الاملا والاحكام ومسرد ذلك
التولية وهي عطف بعطف العتق ومثله المثلح والوكالة في غير الملاك والخلع
ويجي به العتق له تاييد الموت او الطلاق لا بد ان يفسد العتق لان العتق قولها
فيكون **مسرد** من انقلبه الاصله انقلبه انما مثل بها المؤلف ومثله انما
زع الزوجين الخلف مع شامير الموت ويرث في دعوى النكاح فبان الدعوى
في ما هو اقل قايما في قول المؤلف وان تغزى يميني بعين كسائلين يوفى

في امان يكون مستثنى للفرقة او ميب على كون الوفاء يثبت بشايع ومحيي
ولا بعد ذلك وانما انما او اخر في يميني من المراتب الثلاثة او لا بان كل
المستبعد انما او ما يسئل اليه فانه يكتفي به العتق والموت او اخر
كلما في يميني فانه يميني مع استم مثل ذلك بقوله كذا في اختيار
وعلل وشبهة واخذت وجرم خفا او فاك واداء كذا في رواية
في فيه مستثنا لاجل ان يقول البائع بعت على ان تغزو ويقول المستثني بل انما
بت ان اجل صرا ووقع الخلاف في ان يترك ودوام او انقضائه وانقضائه
انما يترك ان يقول البائع بعت على ان تغزو البت ويقول المستثني انما بعت على ان تغزو
لانما يسئل ان المال لان الثمن يغزو ويكثر بالبت والخيل **ومنه** الشبهة بان
يقول المستثني انما بعت شبعتم ويقول الشعييم لم اسفكم
وكذلك ما يتعلق بالشبهة في اضرار وتزويج ومثله الشعييم وغير ذلك
ومنه الاضارة بان يقول المستاجر اجرتي بكذا وكذا في قوله المالك
لم يقع ذلك **ومنه** مستحاجم انما بان يقول المجرم تغزو ماله انما جرحتم
ويترك الاخر او جرح العتق اليه المال كالمال موقته والباقي لا يقتصر فيه
لكونه في المصالح ومما اضل الى المال في القضاة يقتضيه المقاربة **ومنه**
اداء الكفاية بان مال السبيل ما وصل الى من من مجموع الكفاية ومما
العتق ومما العتق للمالك بل اذ يتفهم الكفاية اليه بماله فله البتة
على الرعي حتى في النجم الاخير واي اء الى العتق **ومنه** الا يضاه بالفرق
في المال سواء حصل له ذلك في حيلته او يعرفه لانه قبله وانما يكون
هو كذا وتعدك وصية واعترافه بان لا يملكه اقر ويستحق غير **ومنه**
ارجيب بان من اذ كان فيه نفع للوصي او الوكيل كما اذا كانت

او طلبة او الوكلاء بلغة او رمي مثلا ذلك بوقع انهم وكله على فبعض صلغة
 بجمعها ومنا عمنك في التبريد الى التوكيد على التوكيد فاما مسئلة ابراه بن جعفر +
 عليه نفع بلان طلع ثبتت الوصاية او الوكالة وان قل خلع الموكل او الوصي
 ان كانا عيلا وان كانا عيلا بطلت بنكول الوصي وامامه على وصي طلع
 وصي على ان يطلع جلا يثبت الا بشارع غير مثل مطلق ويحل جلا ان كان التوكيد
 او الوصي نفع في الوكالة او الوصاية كقبي التامير والميراثان او اخرهما
 يميمي ولا بقاء بغير شرط حقير او بطلان حكم له به معطوف على المعنى له كما يشاهد
 باجل او بطلان حكم له به بالمثلان ومعنى ذلك ان من حكم له به ثم اراد كليم
 في غير محل الحكم وحصل شرط غير الميراثان او اخرهما مع اليميني يضمن له على
 حكم الحاكم بلان ذلك يكفي كسرا او زوجته وتنفق دير عتقا وفطام في جرح
 من ان تشييه ومعناه ان الزوج اذا ادعا ان له شري زوجته وانكر السيل
 ذلك بلان يكفي ان يسلطه والميراثان او اخرهما مع اليميني وكذا يثبت
 تفريق (لا يبي) على الفتى بسلطه والميراثان او اخرهما مع اليميني طاب الخو
 ميرد العتق وبيع القبر في التبريد ومثل اذا كان الميرجى الغفارة اربا
 التبريد اما المعقوب بالكسر اذا اراد رد العتق وافلام طلع على تفريق
 التبريد على العتق بلان لا يكفي ذلك ولا يبرمي بطلان يميني وكذلك اذا ادعى
 المعقوب بالفتح ذلك بلا يبرمي طلع من وكذلك ان يقطع في جرح القبر بالسلا
 عدو الميراثان او اخرهما مع اليميني ومثل اخرى بطلان ١٢ استحصال
 الاربع لانها ليست بمسال ولا ايل اليه **ومسألة لا ينفذ الرجل امر اناء كولاية**
وعيب جرح واستنكال وحيف من كل هي المرتبة الرابعة كذا قال الشافعي
مراتب السكينة وهي الامور التي لا تنفذ للرجل وانما عمل الله الميراث

في
 السكينة

او ثلاثة لانه المرتبة الثالثة فثبتت مرتبة من مستب الولاية فيكف منها
 شهادة امرائيه مسلمين على اثنين وسواهما حتى يخلص المولود ام لا على المهور
 وامامه شهادة الصبيان المتفرقة جلا بزمين شهادة امرائيه مقتولا وابقوا
 طلعهم وضوء كولاية في الرجل يبرو لا ملاء والملاح المتوفى في ثبوت الولاية وامام
 ثبوت الامومة وعمرها بمشاة واضر وحلالم ابن عمر في ثبوت الامومة
 ومنه اذا اختلف الطلوع والمشرق في عيب جرح (لا ينفذ) بطلان ينقضه بغيره +
 اليه بخلاف الحرة فهي مصرفة في عيب وجهها ولا ينظر النصفاء لها والميراث
 بالبرج طيس السرة والركبة **ومسألة لا يستألك بان التولد نزل معتملا طلع**
رضا او غير صارخ وسواها الخ ليرور لا ملاء فيقبل في ذلك شهادة امرائيه
عريتين وشلة اذ قلنا ان ذكر او انثى ومنه الخ في جرح الاقله دونه الحر ليس
لانثى يصرفه كالمحرور ولا يسل قول التوفى ونشاع بعرقوت او سبغيت
او موت ولا زوجة ولا مخرج وخو حقه لا يكون منقول طلع قوله ولا لا ينفذ
للرجل امر اناء من طلع في سلك ما يقبل فيه قول وامر اناء او اخرهما يميمي والمعنى
ان امرأة اذ تمت بعرقوت بطلان نزل وجهها بصداف معلوم ولفظت على ذلك
سالم لوامر انثى او اخرهما وحلفت معه بلان يثبت بذلك اطلاق
النيكاح من انثى الطامع وهو المسموع فحوله بعرقوت خرف بغير اذ يشهد
به بعرقوت كقولك اذا وقعت الشهادة بلا صلح الزوجين فلو قبل
صلح عبد فيقبل فيه رجل وامر اناء او اخرهما يميمي او وقعت على موت
رجل بشرط ان لا يكون له زوجة ولا او حرة بعتق عبدا ولا مدبر وخو وليس
لا ضم المال فصول ولا زوجة لا طلع بعرقوت وقوت وليس راجعا للمسا
للسبغية ايضا لان موتها طلع وانما المفسود من الشهادة الملاء والواو

جامعة القادسيه
كلية التربية
مكتبة قسم اللغة العربية والأدب

نفاذی

نقل **و** في باب الحايمة والاشجار من انك اذا كانا من جنس واحد فليس بينهما حيلة ولا حيلة فيهما
نفس الوجود الاطلاق **و** في كلام ابن عربي في تفسير قوله تعالى وما ازال لكاهن انزل عليه نورا
معنا غير الامة وافعال الموعى عام مع جميع عذرا وافعال الشجر كمثل ان ياتيه نور من
في حليته فيقول له والاشجار على جميع حليته بتدبير الثانية عليه على اهل قوله الموعى
طلبه بتدبير الله فيكون الفهم من ان كل واحد من الموعى من اهل قوله او ان
الموعى لا يفرق بين اهل قوله والاشجار على قوله **بقول** او **الشجر** كمثل ان متعلق حيث
والله سبحانه وتعالى **و** في حليته امة كذا في باب اطلاق قوله تعالى يشعل الموعى فاذا ذكر او
ان من جملة من يركب له بقوله الا اذا اجتاز من الموعى كذا في **وسيع** ما يعبر **و** في
منه **معها** فهم التقنية يرجع لغير من الموعى الذين يجتاز من ان الشجر كذا
والمعنى انما اذا اشتهر في **في** ما يصرح اليه (باعتدال كالحق) وطلب
القول كبقائه بقاء ويوقف منه عند افعاله فان ضلوع اولئك كذا في حليته
في فضل له **و** في قوله تعالى متعلق **و** في قوله تعالى متعلق
يسوع وهو على صوف من اهل ادريس مع شهادته **و** في قوله تعالى متعلق
القول **مجال** **و** في قوله تعالى **يحيى** **و** في قوله تعالى **يحيى** **و** في قوله تعالى **يحيى**
مع القول لا في افعاله كذا وان لم يكن في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**
ادله ان الشجر **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**
انما **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**
الملكية في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**
انما **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**
تقريب **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و** في قوله تعالى **و**

مفرا بلا اعتبار عظيم اذ فيه اوقلا ان يغفل عن فعله كذا مثلا ومولد بلا محسن متمم
 للشيء كذا مع الشاغل واما مع الشاغل فلا بد من محسن متمم للشيء واما محسن
 انقطاع فلا بد منها مطلقا وموان يعلق ما جاء ولا وقت ولا ابر او فتور كذا ولا في
 الراجح انه لا يغفل عن الشهادة على شيء المفرا لا يغفل وان كان الحاصل ثبت بالشاهد
 والسمير او المراد من مع التميز ان الشهادة على شيء الواحد كالمفرا عنه ولا يغفل عنه
 الا الشك ونحوه انما كان كذا على نفسه وعلى غيره واذا كان صرا لا مرنا بشايد الشهادة على
 شيء المفرا عنه من اقول بل ولى ان في ذلك في الشهادة على شيء الشاغل الميت او
 الغائب التي هي ضعيفة بالقياسية او قل لا في الشهادة على شيء الشاغل الميت ان
 يشهد على شيء كذا شاهد شامرا كذا في الشهادة على شيء الشاغل وعلى من لا يقول ان
 له بلا تميز لا تكيل انما لا يكون الا مع الشاغل انما هو بلا ينافي انه جليل
 انقطاع كذا ان كان المفرا عنهم ميتا او غائبا في بعض صور ولا تغفل الشهادة ان
 في الغير الغاري بالحق كذا ولا يشترط ان يكون الشاغل قد اذله في الحي
 شامرا كذا او غاب يغفل عن نفسه ان الشهادة على شيء الشاغل الميت جارية في نفسه
 وهي لا تفتقر كذا في الشهادة على شيء الشاغل الغائب جارية في نفسه بعد الغيبة
 ولا تفتقر في الغيبة ومو لا يقال الشاغل فيه مستغف وجعل المكان بمنزلة
 البعد والقرابة كذا الرجل يشهد به بعد الغيبة وليست الشهادة على شيء كذا تغفل
 عن المراتم ولا تغفل عنها ولو لم تغفل كذا الشهادة على شيء ضعيفة فلا بد
 اليك مع امكان غير ما وان يغفل قال فيمن هي التفتية يجمع لمثل الشهادة
 على شيء المفرا الشهادة والشهادة على شيء الغائب او الميت والمعنى ان الشهادة
 على شيء تفتقر في الحق والمداية وغير ما كذا كذا ولا يغفل ونحوه ان عرفت كذا
 ما جبر وان كان يعرف ما مشهور وتفتقر على من لا يزوج في ذكر كذا في الشهادة

على انما اذ على شيء الشاغل الغائب غيبة بعينه او الميت كذا (لا يكون في
 المستند رتبة من محو وكشف ولا لا يجوز الشهادة على شيء اعترض ذلك ان لا على ان
ومع ان يعرف الشاهد الخط معرفة تامة كذا لا شك فيها ولا يبعد ان يعرف كذا لا
 شياء المعينة من شيء او غير ما فلا بد من معرفة القطع **ومع** ان تعرف الشاهد ان
 تعرف الشاهد ان طاعت الخط كان يعرف وشهد عليه اذ يعرف نفسه وعينه فان
 لم تعرف ذلك منه لم تشهد على حقه لا احتمال انه شهد على ما لا يعرف **ومع** ان تعرف
 الشاهد على الخط ان الشاهد على شيء الشهادة وقوة حقه وموعدا وسبق
 على الموت وانما اقر بالضم في قوله ان عرفت انما لا يغفل عن قول كذا لا يعرف
 اذ معرفة لا شك فيها حتى يصح عن ما كذا في قوله من الغير الموجود (لا ان لا
 يتيقن ان كذا فلا يغفل وانما لا يغفل على الرجل في عرفت لا على شيء نفسه
متمم كذا في قوله بلا نفع منكم في الصورة الثالثة وهي الشهادة على شيء نفسه
والمعنى انه لا يجوز للغير ان يشهد على شيء نفسه ولو عرفت حتى يترك
 القضية كلها او حتى يترك بعضها ما يدل على ضعفها ونقص التمسك بها
 ما لم يترك ما قلناه يؤيد بها على ما علم فلا يشجع الغالب بها بل يقول للمسلم
 من الشهادة ببل ولا ذكر ما يقتضيه لا على شيء نفسه المعطوف محذوف اذ لا
 الشهادة على شيء نفسه لا تشجع الشهادة على شيء نفسه حتى يذكر ما يدل عليه
 واذي بلا نفع **ومع** حذف مرجع الضمير اني مكان الضمير بظاهره وقا بس
 الترادفية احتمال كونه الفاعل في القول بانها تشجع او يكون محتمل ان وجد
 واعلم ما يعرفه **والاعلى** غيبة **معنى** انه لا يجوز للشاغل ان يشهد على
 نفسه لا يعرف نسبة لا على غيبة المعينة بصحة شخصه لا احتمال ان يضع الرجل
 اسم غيره على اسمه او لا يغفل الشاهد بالشاهد الخلية بحيث يغفل العمل

بیت

اد او ملا

اداؤا ولا يكون ذلك فادعاه في هذا وفي اضافة الدابة الى رضى عن الدابة وفيه
 فليس عليه اشتراطها ووجود الدابة كالدابة وقوله لا يكون ذلك اياها
 وتقرى بعضهم نعم في العفة كالمسافة العظمى وله ان يتبع منه بدالة
 ونفقة يعنى ان الاشتراط اذا كان بينه وبين رجل اداء الشهادة فمما
 الفى بانه لا يلزمه ان يعبر الى رجل اداء الشهادة بل يوجبها عند الفاعل
 موع بله ويكتب بها اذ ذلك الفاعل الخ على مسافة الفى ويجوز للسلم
 ان يشع من المشهود له براتبه كماله الى رجل اداء الشهادة وينفقه
 له ولا مل يثبت من ذلك ما به ولا يلزمه من غير ذلك لانه اضرع من كالجبا عليه
 وحلف بخايرة فلا ولا يعتد بالنتائج كسائر اضع ليعوم قوله فيما سبق
 وكل دعوى كالتثبت لا يعبر اليها فلا يثبت الا بيمينه فلا يثبت ما لم يتجوز بعضها
 تنويع فيه اليمين وبعضها لا تنويعه والباقى بظاهر السببية والمففى
 ان المراء اذا فاقعت شامرا على زوجها انه خلف او فرقت امراتى بترك
 جانه يفضى على الزوج يمين انه ما خلف جانه خلف روت الشهادة وان
 نكاحا لا يجرى بان قال عبيد كسنة جلانه يربى اذ يخل بينه وبين زوجته
 كسائر البعير اذا افام كما مر على سبيل انه اعققت فان السبيل يلزمه
 اليمين في الشهادة بان نكل جسر وان قال دوى وشك اذا افام نكل
 على واخوته فرب جانه امرع عليه يلزمه ما هو يمينه او الشهادة بان
 نكل جسر وان قال دوى بخلافه ما هو افام امر الزوج جسر شاكرا وعقرا انه
 زوج للآخر وهو منك جانه لا يمين على المنكر منه ما هو افام كما مر في اخر
 عمل به والاجل لان النكاح كسهرته لا يلاخ يخفى على ما مل وان يمين ان جالعي
 من افامه كسهرته بفرقة كثر من عيده وايضا لانه لو افام بانكاح لا يثبت

شاهنشاہ

ولا يلزم خلاف الكلام والعنوة فلو كان لا يلزم ان يكون (الفاخر) غير (الفاخر) وما يصح
 مستوي على منكر الفلاح بينهما بالظاهر لا يخرج من الدعوى **وعلى صبر ومعيه**
مع ما صدر يعني ان العبد مائة وثمانية في التجار انما اذا افهم سادس الجوى
 فانه يجلف مع شامسك ويستحق المال ولا خلاف في ذلك فان نكل العبد
 عن التمسك بما كان مائة وثمانية في التجار خلف المهر عليه وبه وله كان
 غير مائة وثمانية خلف سبيلك واستحقوك من ذلك السعيد اذ ادعى على نفسه جوى
 مائة وثمانية بذلك فاما ان يجلف مع شامسك ويستحق المال فلا
 يفتقر التناظر عليه اسم ان شامسك فوله وعلى ان شامسك فوله فله على من لا
 يشتمط في الدعوى الحرة وكذا الرسل وموكر الكيل بل وكما البلوغ **كالمصير وابق**
وان ابق يعني ان العبد اذا افهم له شامسك جوى مائة وثمانية
 شرعى او استخفه بوجد من الوجوه فانه لا يجلف مع شامسك كانه غير مكلف ولا
 يمس جزه بقلب لا تتمم كذا في الجلف ابله عند مع الشامسك ان فلا يولد المزمع
 ان لا يمسك لا يجلف لم يستحق غير ولو كان الابن ينفق على ابيه بحيث يكون ليمينه
 جازي وموسقود ان ينفق عند حاله ليرثه وهو المسمى بالعلم من
 قول ابي القاسم وروايت عن مالك في غير الخلاف بما اذا لم يزل الابن او النوى
 بعد ان يمسك من اهل اهل ابيه احدى فباليمين واجبة لانه ان لم يجلف غرم
 والنوا ومفوي وابلوه بمقتضى ما يجمع مع وقوله وان ابق له ان يمسك واجبا
 واما ان يمسك فله مائة وثمانية في الاول **وعلى المملوك لينتد ما يزل**
وسجل الجلف اذ ابلغ **يقضي** ان العبد لا يجلف مع شامسك مع كجلف
 المملوك اذ المهر عليه ويغير اليه انما على جسد يتك حوز اليه بلوغ الصبي
 ان كان معينا او كان يمسك بغيره فانه ابلغ العبد وحلف اضله

ان كان

ان كان قائما او فمندا ان قلنا او مملوك ان كان مملوكا فانه مملوك على
 اليه من اهل العبد مملوكا فانه مملوكا فانه مملوكا فانه مملوكا فانه مملوكا
فصل في لينتد يتك اذ موزا يمسك اذ ابلغ ولو لم يمسك من لانه مملوك
 واذ ابلغ المملوك فانه الخاتم يكتسب مائة وثمانية في الشامسك ويملكه في جلف
 يملك العبد اذ ابلغ صونا جلف مائة العبد وهو ما مرقون الشامسك او
 نفي مائة من العبد قبل بلوغ العبد ولو نكل العبد بعد بلوغه على اليمين
 مائة وثمانية في الجلف المملوك كانه يمسك وقوله وسجل له امره بما عليه اذ ابلغ
 التنازع والرعوى وما عليه ان يمسك في الخصومة لا جازي الجلف اذ ابلغ كذا
فصل في يعني ان العبد اذا ابلغ قبل بلوغه فانه وارثه لان الجلف وياخذ
 ذلك لانه صار له بالتقسيمية اذ ابلغ واستخفا يشع به الكلام لان قوله
 يجلف اذ ابلغ معنا هو يستحق لانه اذ ابلغ استحق باليمين في وارثه للصبي
 وفي قبله يعود على البلوغ المسمى من بلغ **لان يكون نكل او يمسك**
فولان له لان يكون النوا في الجمع الصغير نكل او يمسك حيث قوته
 في نفسه **وسجل** وقيل ان يمسك في الصغير واخيه الكبير فينكل الكبير
 واستثنى الصغير من ان قبل بلوغه وورثه اخوه الكبير في جلف الكبير على
 نصيب اخيه الصغير (الوارثه منه لانه نكل او يمسك في حصة ابن يوسف
 وهو الذي يمسك في ورثته لو لم يمسك او لا اخوه حصة ثم انه ورث الصغير لم يمسك
 حصة صفة الا يمسك ثمانية وعدم جلفه لانه نكل او يمسك في ابيه اليمين
فولان **فصل في** التنازع والرعوى في التنازع بين التكليف
 ان يمسك له ان يقول تزد على عاقبة **فان** وان نكل العبد يمسك
المملوك (الاولى) يعني ان العبد اذ ابلغ ونكل على الصغير ونكل او

الصبي اذا اقلنا قبل بلوغه فانه يكتب في المصالح الاولى فلا تقاد
 عليه كذا في كتاب المصالح وقوله وان نكل ان من استحق عن التناخي
 وهو الصبي اذا اقلنا قبل بلوغه وان اقلنا المصالح اسم
 التناخي فلا يصح في مصالحه معه وقليل المصالح ان لم يجلع فوالا ان من
 ادعاهما ما ليا وافرعا شامرا او لم يجلع معه وعلف المصالح عليه رسم ان المصالح
 التناخي من اقره فانه لا يصح ان الاول كان شهادة الاول بطلت فيقول
 المصالح وعلف المصالح عليه لا اني يثبت بالشامرا واليحيى واذا اقلنا شهادة الا
 وان يجلع المصالح مع مثل الشامرا الثاني وهو قول غير ابن الفلاس كذا
 وان نكل او لا يجلع كذا في كتاب ما يقرع به على اليحيى او لا يجلع وهو قول ابن
 الفلاس في المصالح كذا في كتاب الشامرا او لا يجلع المصالح مع وعلم القول بان للها
 ان يجلع مع الثاني لو نكل عن اليحيى من يجلع المصالح في شهادة الشامرا الثاني
 لانه لم يستعمل بمصالحه الاولى سوى شهادة الشامرا الاول فيجلع فانه يثبته
 رد شهادة الشامرا الثاني وهو قول غير ابن الفلاس لانه ولو نكل او لا يجلع
 يثبت له ان ما يقرع به على اليحيى او لا يجلع وهو قول ابن الفلاس في المصالح
 لانه لو نكل او لا يجلع المصالح مع وعلم القول بان للها ان يجلع مع
 الثاني لو نكل عن اليحيى من يجلع المصالح في شهادة الشامرا الثاني كذا
 لم يستعمل بمصالحه الاولى سوى شهادة الشامرا الاول فيجلع فانه يثبته
 الشامرا الثاني وعلم من القول لو نكل المصالح عن اليحيى انزل الثاني اني
 بغير يحيى فانه **هي** او لا يجلع كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي
 فانه عليه وهو قول ابن ميسر ولا يصح قولهم اني كذا في مصالحي الحي
 كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي

فلا

مباح ومنزلة الايعاز في قوله او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
 تعذر غير يحيى كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي
والا يجلع بنفسه ان اليحيى اما ان تعذر من البعز او اما ان يجلع في المصالح
 ان الاول ان يثبته او لا يثبته في قوله او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
 ونسب له وعنده ما يثبته اليحيى ان تعذر من البعز او اما ان يجلع في المصالح
 وان نكل ان البعز التواجد في قوله مع الشامرا ويثبت التواجد وان نكل في قوله
 التواجد كذا ان نكلوا التواجد في قوله مع الشامرا ويثبت التواجد وان نكل في قوله
 وان نكل البعز ثبت نصيب مصالحيه ومثل الشامرا الثاني ميزانك على
 ان التواجد اقل اليحيى اذ ان شهادة المصالح في قوله او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
 بها المشهود به **ومثال** الثاني ان يثبته شامرا او لا يثبته شامرا او لا يثبته شامرا
 مثلا على البعز ان يثبته شامرا او لا يثبته شامرا او لا يثبته شامرا او لا يثبته شامرا
 عليه يجلع في قوله او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
 وان تعذر يحيى بغيره او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
 البعز كذا مثال المصالح ومثال علف المصالح كذا في مصالحي الحي كذا في مصالحي الحي
 الموجود من البعز والمصالح عليه في البعز او اما ان يجلع في المصالح
 وان قوله بان قلت قد بعد ان يجرع على المصالح ولا يجبر بملك صبغة اللع
 والنشر اشعر وهو في رتبة امتناع رجوع قوله او لا يجبر للمصالح مع
 المصالح او لا يجرع البعز في التواجد لانه اذا لم يجرع على المصالح ولا يجبر
 البعز الاول ولا الثاني وعلم من قوله او لا وصورنا فينا لانه يملك لم يجلع في المصالح وان
وان كان **يعتبر** **مصلحة** **من يثبته** **الاول** **والبعز** **الثاني** **ويعتبر**
 ان من اقلنا شامرا او لا يثبته شامرا او لا يثبته شامرا او لا يثبته شامرا

وحلف مئة ونكل ابا فون من اهل الحنفية فهل يرجع نصيبه الى اخوته
 من اهل الحنفية لان نكولهم من الحلف على نصيبهم لا يمنع استحفاا نصيب
 الخلف التي تكلون في قاضي الصبي لانه نكل اخوه الكسبي ثم مات الصبي قبل
 بلوغه او ابرج ٢٢ الى البحر النكاح لانه حلف بنية البحر الاول نكلهم وا
 نكل البحر الثاني انما يطلقون على جرم الحميم فصوله مستحقة ان مستحق
 نصيب الخلف انما ملكه المجهوم من السباي وفصوله مستحقة الاصل
 في جنسية وميراثية لا تبعضية لان يرث من اهل جنس مستحقة ان
 مؤنثية ٢٢ ويرث البحر الثاني فلا اعترا في فصوله او البحر الثاني معطوف
 على بقية نكل من مستحق لا يومر بميمه لان اصل النكاح بصله واجر ومنا
 مكرمي ايمى بعرضه نكل عنها وسباي ولا يكره ان نكل وتقوم الا ان يكون
 نكل او اوقع حلفه فكلان هذا الخلف له وما ذكرناه من ان بقية الاول
 ليس يستحقونه بعرض الخلف لانه من في النكاح على قاييد واصل حلف فميم
 فكلان من حلف ثانيا لا واصل الفصول بل انه يستحقه اهل النكاح الثاني
 بعرض الخلف وينبغي ان يلحق نكول الامت كانه يلحق بالعدوانة ولم يشهد على
قال فانه ثبت بحلف الاباء ان ينفق ان الحاكم اذا اقال ثبتت عن
 نكاح على ملاك كذا او في امر عام بانه لا يشهد على قوله حتى يقول الشهادة على
 حكمه وينبغي ان يكون كل ثبت عند ما اذا سمع يقول حكمه بكذا في الا
 في بلا يشهد عليه ابا فون ويكون حكمه لا يبرأ منه انه يكون نكول
 للشامري بلا يقبل خبري **فانه من على شهادة اوزة اليهودية هذا**
 شروع في الكلام على شهادة النكاح وعرضه ان يبرأ منه بقوله النكاح عروفا
 اختيار الشامري سمع من شهادة نكاح او سمع من اياه لافا خبره نكل

النقل

النقل ويخرج ٢٢ اختيار هذا الك لغيره فان قوله الشاهد اخرج به ما ليس
 بشاهد اذا اخرج بما سمع لا على وجه الشهادة واهل الشاهد على محل الصلح
 قوله عن سماعة شهادة غيره معناه انما اخرج عن الذي سمع من غيره من اهل
 عنك وعن سماعة فتعلقوا بخيار والصحيح على ان الشاهد ومنا غيره
 معقول لسماعه فصوله او سماعة اياه حلف على السماع والصحيح المضاف
 ليد يعود على الشامري وايده على ان اختياره في كس ما لا يردية
 فيرسل نقل النقل ويختار اياها وصحيح سماعة يعود على غيره في قوله
 شهادة غيره وصحيح اياه على الشهادة واهل هذا ايضا نقل النقل فصوله لا شهد
 على شهادة غيره لو تسلسل ولا يملك بتأخير النقل فصوله او رارة يورد بها مينا
 ل لما هو من له ٢٢ شهادة سماعة اذا الشهادة لا عند النكاح تنزل عن قوله
 اشهد على كذا **ان عاى الاطلس وصوره ليلان الاطلس الاداء منه شيء**
 يترك الى ان سرقه جواز النقل ان يتعريفه وصوره الاطلس او يتعسر
 حشته كان خطا فاما خبر القادر على الرد لا يجوز النقل عنه وامر ان كان
 في الاصل امرأة فانه يجوز النقل عنها مع حضورها للضرورة واستحقاق
 غيبتها لا الرجل والغيبه التي يتعسر النقل معها من غايه التي يرد في فصوله
 بكان متعلقا بقلاب ادعائه في مكان لا يلزم الشامري الاداء منه ومضى
 على جوى التي يرد سواه كان النسب المستودع مالا او حولا وفيما يشتر
 في حكمة النقل في الحرو ان يكون الشاهد الاطلس غايه غيبه يعمل بقوى الا
 ثمة الايام واليه ائتمل بقوته **والكعب في الحزو والملائكة ايلام او قلات او**
في موقوف على غلبه او كذا يصح النقل اذا كان الاطلس قداما او كان موقوف
 موقوف شريفا يتعسر معه الحضور الى محل الاداء الشهادة ولم يرد مسوا وقول

او

خلافه يعني ان من شرط صحة النفل ان لا يكون على التمام
 الا لا يفسد او عداوة بينه وبين المصنوع عليه قبل اداء الشهادة فلو
 اذ المصنوع على اقل من اقل ينفل عنه بالشماع الاول او حتى يلازم ثم يمتد
 خلاف خلافه على ما هو في اجنود على شامس الا على ما لا يفرج في النفل عنه ولم ينفذ
 الموت بل ان يرضى الجنون مع انه مقتضى بدالة في ان لا ينفذ في قول الشما
 في خلافه المرفوع بما يتوهم منع النفل على مصلح **وتم** يكثر امله يعني
 ومن شرط صحة النفل ان لا يكون الا على وجه قبل الحكم بشهادة النفل
 لان نكز ينفذ قبل الحكم وجوب عن الشهادة **وقال ابن المولى** وشي الا على
 مع جزم العزم بمقتضى الا نكز او ففسد في قبل الحكم راجع للمقاييل الثلاثة ومز
 او قبل الحكم بشهادة النفل **والله اعلم** يعني ان لا يكون كثر (لا على
 بعد بعد الحكم بل ان ينفذ في مقتضى ما لا يفسد على احوالهم بكثرهم والحكم
 صرح في اجتهاد فلا ينفذ في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
وقال في كل انشائي يعني ان لا يكون في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
 النفل في غير الزنا بل في كل ما لا يفسد او عداوة بينه وبين المصنوع عليه
 اصرم من مشهور الا في ان لا يكون اصرم من مشهور الا في ان لا يكون اصرم من مشهور
 ثبته بشامس واصر في الزنا ان ينفل عنه كل واحد من اربعة مشهور وبلو شهد
 ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن اربعة لم يتم الحكم اذ اربعة لم يشهد على شهادة في
 انسان ولا يبرأ فيقولوا انهم في ان لا يكون اصرم من مشهور الا في ان لا يكون اصرم من مشهور
 بنية وموت المودع في المحكمة وان ثبت التفرقة في اختلاف خلاف الاصول وقوله
او عن كل انشائي انسان مع كونه على قوله عن كل انشائي او اربعة عن كل انشائي
 انسان منهم واحد عن كل واحد انسان واحد اذا نفل انسان عن ثلاثة وانسان

على

عن واحد فقال في **انما** الشهادة لا تنفل على المشهور وتفضل على قوله
 ابن القاجشون في تامل ومهما فسال وانما لم تنفل على المشهور بل انما تنفل
 ان يكون عن كل انشائي انسان واحد او عن التمام المشهور بشهادة انسان على
 ثلاثة خلاف قول ابن القاجشون بل انما ينفذ عن ذلك **ويجوز** او ما
 نفع خلوه لا يخلو الخالق من هذا او من اربعة فيصير القناد بينهما حقيقيا فيخرج صورة
 في ان لا ينفذ مع انه يصرى بما **ويجوز** **والله اعلم** يعني ان لا يكون كثر (لا على
 ان يجوز تليق النفل مع مشهور (لا على اربعة انشائي بل في الزنا ونفل انسان على
 انشائي تحت الشهادة وكذلك لو شهد ثلاثة بالزنا وانشائي نفل عداوة وامرقت الشهادة
 على المشهور ويجوز للرجل ان يترك ما لا ينفذ عنه شهادة في خلاف تركه امر الشاخص
 لصاحب جانه يجوز ولا ضارة ليست للتفسير بل امر غير له سم كلامه ان التركة
 وقعت بعد النفل وموصيه وكانهم لم يترك والتمس في تزويجه نفل انما خفي
 بهما ما لم يخف في الشهادة (لا على اربعة عن كل انشائي يجوز ان الشهادة في ما
 في اقوى منها فيما قبلها **وقال ابن المولى** يعني ان لا يكون في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
 او اثنين مع رجل واحد على اجل او امرأة في (لا على اربعة عن كل انشائي يجوز ان الشهادة في ما
 مشهورا وعينه العزم انما نفل انما نفل مع رجل واحد لا يجوز اطلاقه بالمراد بجاه شهادة
 ما نفل شهادة تهم في استقلال او مع رجل واحد لا يجوز شهادة تهم في ذلك خلاف الغنى
 وقوله فلا يجوز تليق تهم في انفراد او مع رجل واحد **وقال ابن المولى** يعني ان لا يكون في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
وجوزهم وغرقا لا يودع ولو عمل **وقال ابن المولى** يعني ان لا يكون في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
 على الشهادة فكان عليه ان يوزع عن قوله رجعهم بان يقول لا رجوعهم
 كفولهم ومما بل هو من او يترك قوله في سفهنا **وقال ابن المولى** يعني ان لا يكون في مقتضى ما لا يفسد او عداوة بعد الحكم
 نفل بالرجوع على نفل عن اربعة ثم فلا لا بعد الشهادة ونفل الحكم بالزنا ومما

بالحوادث على هذا النوع الاضرب في الاول ما في الشهادة الاولى والثانية نفس
 لا غير منى التي شهدا على انفسهم وانما اولها وجماعتها شهدا فيهم بعد الحكم فان
 الحكم لا ينفذ سواء كان الحكم بالان أو بغيره وسواء شهدوا بالزور والباطل فان انما يسم
 اذ ارضوا في طاعة او غشوا او دبروا او فطروا او حادوا او غير ذلك فلهذا يضمنان
 فيمنع المقتضى وبالله ان دخل بالزور في طاعة او غشوا او دبروا او فطروا او حادوا او غير ذلك فلهذا يضمنان
 الصواب ويضمنان الزور ويضمنان العقل في الطاعة او موافقة **رسالة**
 اشتهب يقتصر من الشهود في الغم واستغنى عن التوفيق كما في قولنا يقتصر بغير
 شبهة ويقتصر ان ثبت كونه حجة من قبل اوجبة قبل الزنا يعني ان الشهود
 اذا اتوا كونه من الحكم ينفذ كما اذا شهدوا ان فلانا قتل فلانا ما يقتضونه
 ثم قدم الشهود يقتضيه حيا او شهرا او فلانا زنا فلانا ثم تيران مجتوب وقيل
 ذلك الزنا ويايكتفى بالحكم اه حيث لا مكان لفلان الزنا لا يجب ويحذر ان يعلم ان
 قوله وغير ما يتعلو بمصلحة الجميع مع ان الحكم كذا في الاستيفاء الا ان مع غير
 من الذين يوصفون ادبنا ويحذرون كل هوليت كما في **ولا يسلوهم شاعر الا**
مقارون ارجع اليك فيقتضي اذا شهدوا عليه اربعة بالزنا والثلث بالاحصا
 وجميعهم رجعوا اليهم بعد ذلك فلهذا لا غرامة على شامري الا حضانة لا يسمي في شيئا
 عيب الزوج والفرامة كلها على شهود الزنا كما انما غرامة على المترك اذا رجع بفعله او رجع
 طوع وشهو واصل الا الحق بغيره اخذوا على الغرامة على الشامري لانه به فاع
 الحق **واذ ياء كثره يفتضي** ايها اذا شهدوا على شخص انه فخره فخطا عسر
 المشهود عليه ثم رجعا عنه شهدا فيهم واعترفا بالزور وانهما يوقدان اذ لم يتلقا ما لا
 يغير ملانه ولا يفسد ما يظن ان برئتهما ومثل الغزو الذي والسنة ونحو ذلك **وحر**
سود الزنا ما قلنا يعني لو شهد اربعة على شخص بالزنا ثم رجعوا عنه شهدا فيهم

بعد الاستيفاء انهم يدرين قولهم وعرفوا
 من الاولوية وكذا يجب ان
 تفضي الحكم احيث

بالان

بانهم يرون من الغزو ومقتضى الاستيفاء هو ان رجعا عن الحكم او يعلو وقيل
 الاستيفاء او يعلو وسواء من الشهود عليه ام لا **مجمع امر** **اربعة عشر** **الحكم**
ونعتك امر الراجع فقط تشبيه وجوب حصر الاربعة يعني اذا شهد اربعة على
 شخص بالزنا ثم رجع واحد منهم قبل الحكم فلهذا الشهود الاربعة يرون حصر الغزو لان
 الشهادة لا تكمل الا بالجميع امر الشهود بعد الحكم فانه يجوز الراجع فقط على المشهور
 لا يعتد به على نفسه بالانفرد وكون غيره والحكم تامر تمام يعني الاربعة فيستوي في
 المشهود عليه فلا يميز به عليه بخلاف ما اذا اظهر بعد الحكم ان اصل الاربعة غير فان الحذر
 على الجميع وان يقتضي ان احدهم واسى بعد الحكم فلا حرج على واحد منهم ان الشهادة تمت
 باجماعه النافي والحفظ بالعبر الايام والاعمال لا تقبل شهادة فيه ويدر الزنا
 كذا والاولى عليه ان في **فان** في مخرج قوله وغير ما يقتضيه مع الزنا **واربعة عشر**
من ستة قاتلهم واخر **الاشي** **اربعة عشر** **غيره** **ميراثا** **ميراثا** **ميراثا**
 يعني لو شهد ستة على شخص بالزنا فافهم عليه الزنا ثم رجع اربعة منهم فلهذا ستة فانه امر
 واحد عليه لانها كذا في ميراثه اربعة من الغزو وفلان على كل امته (اربعة عشر) بالان
 منها دلو قية بعد الاستيفاء وبعد رجوع الزنا اربعة الباقية غير فانه يجوز الراجع
 والعبر وصل نصف حصر الحر وعلم من السلطنة في كتاب الحزبان الحزبان في الشهادة (اربعة عشر) بالان
 امره يكون غير واحد على السلطنة الباقية واخر **فان** في ميراثه اذا اتوا ان اصل الاربعة
 عبر حيز الجميع ومما جعله الحر عليه وعلى الراجع فقط **فان** لانه في الاول لم يبق
 اربعة غير ثلاثة فلهذا ما منا فانه في خمسة غير لا شهادة الراجع بقول به في الجملة (الاربعة) بالان
 الحكم الذي عليه لا ينفذ وغيره **فان** **الاربعة** يعني الاربعة غير فانه فقط رجع الزنا
 لا ملاذ على السلطنة ولو كثر رجع حكم الحاكم من التامر بتمسك البينة واما العبر فانه لا غر
 عليه ولا اصل من السلطنة الباقية اذا شهدوا فيهم اثنا ولا عينة في معهم رجوع من رجع

ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 وهو من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 وما كان من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 فكل من هو من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 لا يعرفون من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 نفعهم من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 يعرفون من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 والذين كفروا من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 الذين كفروا من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 بالانجيل فكل من هو من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 كما هو من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 وذلك من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 وورثوا من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 ليس من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 بولس الرسول من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 ذلك من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 لان السيرة التي هي من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 انما هي من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 لانهم يعرفون من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 فلا يطلع من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام

الحية

بالحية ولا يطلع من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 المال والعبدان يعطيه لرسوله جنة او وصية في ذلك او عنى وما اشته ذلك وليسيت
 للعبدان يتزوج بنوك المال لانه عيب بنقص رقبته والسلام في كل من يعنى على ويكره ان يكون
 لحي صعدون ابرو كالمزج في دماغه واما كان **ويعلمون** انما يعنى عنى له وان كان هو
 مما عرفت له عن نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 وقول الله واما يعنى الحية في نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 انما يعنى من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 بل انهم من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 عن نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 اخذ ما علم من النسل والى من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 في خمسين لكر كمال حرمها عن نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 النسل للغير وهو المعنى عليه ان نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
الحية يعنى اذا سئل على النسل يعنى انما هو من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 نصف ذلك الحية وهو قول ابراهيم وهو علم في مصداق الرجوم ويختص بمصلحة في نسل نوح عليه السلام
 وتعلم انما من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 منها شمل كل من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 من ارب العالمين او يعنى النصف الاول من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 على نصف الحية سواء جمع وحده او مع بعض النساء حيث يعنى منهن النساء على نسل نوح عليه السلام
 بل ان يعنى منهن واحداً مع كل من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام
 مع من نسل نوح عليه السلام ونزولهم في الجنة ومنه انهم انما هم من نسل نوح عليه السلام

صلوات وادعائے نصر اداں اناہ قلات
نظر بنا وادعائے التیجود اناہ قلات

[illegible]

اعوام وهو ينسب فيه بالعموم والبناء والبناء يعود فيه القسمة مرة واحدة كما يكون حيا والالا
ان يكون امره لا لا ينسب مع العموم والبناء ثم ان كلامهم ان البناء والبناء انما ينسب بهم
فراية كالا جانب وهو امره لا لا ينسب مع العموم والبناء ثم ان كلامهم ان البناء والبناء انما ينسب بهم
حيا والبناء والبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء والبناء
يحصل بان بناءه انما ينسب مع العموم والبناء ثم ان كلامهم ان البناء والبناء انما ينسب بهم
كلامه الاول بل لا يكون مع العموم والبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
البناء ليسوا بعموم ولا البناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
البناء مع العموم والبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
والبناء والبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
على الآخر من ان تلك فيه البناء وينقطع فيه وهو ينسب مع العموم والبناء والبناء
ولا ينقطع بل ينسب للبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
ستظهر بعض ان المنة التي فيها البناء وينقطع فيه العلم فكله باختلاف سر المستوفى
القضية في قوله معنى جمع للعموم والبناء ثم ان قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي
وانما لا يكون في قوله معنى العلم في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي
يشير به الى ان من الخيارات بالنسبة الى الالف لا ينقطع فيها الفقر من غير ان يكون الالف والحيوان
والدور على حوسوا وانما ينسب الى الالف في البناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
جنبه من مستوفى فقره من الخيارات وفقره الالف انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
او عفا من تلكا سيرة في فقره الخيارات وفقره الالف انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
ما نعو ان البناء ينسب الى البناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
في الفرب في خياره من غير على اخر القول ونظير السكنى والدار والدار في الارض في حيا والبناء
استلزام العسر وكوي الدار والدار في حيا والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
فيه البناء وينقطع فيه العلم في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي ان يكون الالف
وقوله في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي ان يكون الالف

البناء (مكرر)

باب ذكر فيه امكان الرماء وما يتعلق به وانما انتم الوعد
البناء قضية والشهادان انما انتم ينسب للبناء ان ينسب فيه او لا انتم الرماء
البناء من اعلاه في جميع الملل بعد جملة الرماء وهو جمع النعموس **باب** العلم
اول ما ينسب به البناء من القياس الرماء والبناء ينسب التمسك بها وكذا
في الرماء في الحرب من الرماء في امره مسلم ينسب كذا جاء يوم الفيلامة من عينه
مكتوب ما ينسب به البناء انما ينسب في امره مسلم ينسب كذا جاء يوم الفيلامة من عينه
في ايجار من حيا اول ما ينسب به البناء انما ينسب في امره مسلم ينسب كذا جاء يوم الفيلامة من عينه
البناء العسر نفسه وذلك مما ينسب به البناء انما ينسب في امره مسلم ينسب كذا جاء يوم الفيلامة من عينه
في الرماء **باب** البناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
البناء والبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
البناء من ان تلك فيه البناء وينقطع فيه وهو ينسب مع العموم والبناء والبناء
ولا ينقطع بل ينسب للبناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
ستظهر بعض ان المنة التي فيها البناء وينقطع فيه العلم فكله باختلاف سر المستوفى
القضية في قوله معنى جمع للعموم والبناء ثم ان قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي
وانما لا يكون في قوله معنى العلم في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي
يشير به الى ان من الخيارات بالنسبة الى الالف لا ينقطع فيها الفقر من غير ان يكون الالف والحيوان
والدور على حوسوا وانما ينسب الى الالف في البناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
جنبه من مستوفى فقره من الخيارات وفقره الالف انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
او عفا من تلكا سيرة في فقره الخيارات وفقره الالف انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
ما نعو ان البناء ينسب الى البناء والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
في الفرب في خياره من غير على اخر القول ونظير السكنى والدار والدار في الارض في حيا والبناء
استلزام العسر وكوي الدار والدار في حيا والبناء انما لا يكون حيا والبناء والبناء مع العموم والبناء
فيه البناء وينقطع فيه العلم في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي ان يكون الالف
وقوله في قوله لا ان يكون مستوفى من فقره لا ينبغي ان يكون الالف

78

فانه ان اشترى ما يربح مثلاً والاحمال ان يشترى عذراء فانه يقتل به وهما امرء وسوا
 كانا زكيتين او ما يربح او متعلين ولو سقوا بماء فانه يقتل به ايضاً لكن بقما
 من الاحمال ان كان من السقاة بماء ولا ان الزرع فمسير بينا متواليه بقا انه
 فانه من السقاة هو فانه ولو كان بجرة الاكل على اي وجه فلا يلزم (لا يسه)
 انما الخمسة على الفاعل وهما امرء في غير فلاة وكذلك يقتل من مسك
 غير شخص يقتل بقتله لنفسه ويقتل (افضل) شربة ولو مسكه لشخص
 لشربة شربة فانه مقتول بقتله فانه يقتل به واذا المسك فانه يقتل
 فبشر الغفيرة ويحرم سنة **ويجب** السلام في القتل الجعلي
 ولا يقتل المسك (افضل) فانه ان يمسكه رجل القتل وان يعلم ان القاتل انما
 يريد قتله وان يعلم انه لو المسك ما خرد على قتله والقتل امر ان التران التران
 ولا التران القتل التران على المسك القتل القتل معنى فلوله وكما سارته
 بسيف الكاكة اخلت على سيفه اذ واطق وهو فلوله وان سقط له و
 بيني عذراء ومعهوم وبينهما عذراء انه يكون خطا **ويقتل جميع** **يوحنا**
يغني ان الجماعة اذ اجتمعوا على قتل شخص محرم او انا فانه يقتل
 به وموضوع المسئلة انهم لم يمانوا على قتله بويل فاعل ولم يميز الذي
 و (افضل) الاقوى كما يات في مكرانه او انقروا فلوله واما لو عاش فلوله و
 فلا يبرؤ من الفلاة ولا يفسد في العزل على واجل تغير لها والباء سبيته اي
 سبب قتلهم واجل والمماليك وان سبوا **سود** **والمتسبب مع الباطل**
ثم يغني ان الجماعة التمايلة على القتل يخرج يقتلون وان لم يبرؤ
 بالان تقتل كما يبرؤ السود بل ولو لم يبرؤ القتل او امرهم ان يكونوا اجيب
 لو استعاه بهم اعانوه كما ان المتسبب يقتل مع المتكبر كمن جبره اليق

فلوله

يقع مبادئ من موفد على شعيرها واداه غير الحليم ومن البير تكرر ارا
 مع قوله وكالا مسلحاً للقتل لان ذلك سبب قريب لانه مبتدئ لا مسلكه ولو لا
 ما يقتل ومن اسبب بغيره لانه جبره ليس ولم يباكر ولا يلزم مرتبة القصاص على
 سبب قريب ترتب على سبب بغيره ولا يفتن ذلك عن هذا **وقوله** **المكر**
ومكره تشبيه في انهما يقتلان جميعاً من التسميم في (اكثر) له وكذا المبادئ
 وانما جعلت تشبهها بالمتسبب لانه مثيل لان حليم البير فلوله افضل بعين
 القتل بخلاف المكره فان فلوله مفسود على المتكبر من موفد سبب غير
 مسلكه والمكره بالمتسبب المتشارك في محل قتل المكره بعينه اذ لم يكر اياها
 في كراه اياها فانه لا يقتل بل يقتل المكره **وكذا** **او معلم** **امرو** **او اغني**
 ان (لا) اذ امرؤ من الضيف ان يقتل شخصاً مقتله فان (لا) يقتل به و
 الضيف سواء كان صرا او رفيقا وعلى عاقلة الضيف نصف الزينة فلوله ان
 لكثير القتل ومن وعده اذ لم يوفه وان لم ينف المامور اقتصر منه وبقائه
 الاب وكذا العلم اذ امرؤ او اغني يقتل شخصاً مقتله فان المعلم يقتل به
 وعلى عاقلة الضيف نصف الزينة ولو كان المامور كثير القتل ومن وعده
 فبالمعلم ولو كثرت الصبيان فلا يفتن على مواعيلهم اذ وان لم يجب على عاقلة
 كل (لا) من الملك فانه اقله **ويجب** بها وبقاها عاقلة لا حملت اقل
 من الملك **وسير امرؤ يقتل** **مختلف** **يغني** ان السير اذ امرؤ من
 الضيف او الكبي الضيف او الاغني يقتل شخصاً مقتله فان السير يقتل ولما العبد
 وان كان كثير القتل اياها ولا يكون عليه نصف الزينة جناية في رقبته لا اعا
 فلوله له واما لو امر عبد غيره فلوله اجنبيا فلا خلاف انه يقتل القاتل فقط
 ويكره الاممالية ويحرم سنة **قال** **مكر** **او امرؤ** **او اغني** **او اغني**

وجرح كل وقتان ولم يدر من ايهما ملات والاحتمال الاول بعرض من شره وان كان
 شارحاً تبعا للتقريب فمع الاضحية على غير ويتغير للقتل وجرحه بفسادته ويقتضي
 من غير له من جرح وبما يقرب من الجرح وهذا واضحا اذا تميزت الضريرة واقباله لم
 يميز جان قتل كان قتلوا ايدوا ما ان لم يقتل مكانه فبقيت الفسامة لا بد بقتل
 في العر عاواصر عينيه ويضمون عليه **ولا ينفذ القتل غير المقتول**
او ايهما يقتل او اسلام يقتل ان من قتل من مؤملا كغير قتل عبد
 ثم قتل (انما تلبس) اعتقه بغيره فان غنقه ايسفط عند الفطام وكذا لو قتل
 كلاما لم يزل اسم الفاتل قبل ان يسلطه ايسفط عند الفطام لا المايغ اذا حصل
 بعد ترتيب الحكم لا اثره وقيل القتل الجرح فاذ افقع رجل يدر مسلم ثم ارتد
 المقتول عنه بلك فالفطام في القتل وتزله المؤلف ذلك للعلم به من قوله
 الجرح كالتبشير في الضم في زوالها يرجع للشهادة للمساوات وان تفرق من قوله ولا زال
 مربية او اسلام شرط في الفطام وما من تلبس به بغيره بغيره بغيره بغيره
 فبما لم يزل **في حروفه** **او صلاته** **او الموت** من اجله قال في جنائزته انما
 والقول ان لا فطام بيده وما من اوله التلبس في العمر ان لم ينفذ الفطام **والمعنى**
 انه يقتل في ضمان الدنيا وفيه العروة وقت الصلاة في الجرح ووقت الموت في العروة
 التبشير ولا يترامى وقت السبب بهما عند ابن الفاسم وقال انما يقتل ويضمون
 انه يعتم وقت السبب ثم جمع ضمونه لواقعة ابن الفاسم فلو رخص شخص
 عبد اعلم تصل الرمية اليه حتى يقتل او كراما لم تصل الرمية اليه حتى اسلام فانه
 يقتل عوض جرح مؤتملا عند ابن الفاسم واعدا غير غير يقتل عوض جرح عبد
 او كرام مؤتملا ولما راجع لم يجمع قوله عند التلبس واقباله وان لم يكن
 من اجل مسارات صفة القتل في بعض النصوص ومما اذا كان انما تلبس على ما

وراه ذلك بان القتلان ووقت عند ابن الفاسم وقت الاضحية والموت لا وقت
 السبب وعليه منى المؤلف **والجرح كالتبشير في الجرح والقتل في الجرح**
بما انهم اهل الاسلام على الجنابة على التبشير في الجرح **والقتل في الجرح**
 دونها ومنى لبلانده في كسر وجرح ومنفعة وعلم عند المؤلف من الجرح
 وقوله لكونه موافقا **واركانه ثلاثة** كالتبشير (اما استلنى
والمقتل ان الجرح انما فيه الفطام حكمه حكم التبشير والقتل على
 والمقتول ومثاله بالقتل الجرح وبالبقاء على الجرح وبالمقتول الجرح يقتل
 حال الرجوع وقال الا طائفة فلا بد من رجوعه جميع النصوص **وبعبارة**
 الجرح بالضم بريل قوله في القتل لا بالفتح والرجوع تشبيه الشيء بنفسه
 لان الجرح بالفتح هو القتل وتضم في قوله ان فصل ضربا والقتل في قوله
 وكله غير في ذواله بغيره في قوله معصوما للثقل والصلابة بديما
 او اقلان والمستثنى من قوله **فيما جرح** **تاليا** **بقتل**
 ان العبد او اللام اذا فقع يدر الخي اسلام فانه لا فطام على العبد ولا على اللام
 وان كان يقتل من اجله في التبشير من اهل المهور من المهر وبه قال الفقهاء
 السبعة وعليه عمل اهل المدينة وتلزم الدنيا وقال ابن عبد الحكم الاسلام
 فخير في الفطام او الرجوع وقيل بالانفصال وهو لا يستلنى مستثنى من القتل
 بلواخر على المقتول ليعلم من الفصل بين المستثنى والمستثنى فيه تلبس اولي
 والاسلام يقتل اللام من النفاق في غير التبشير لان جرحه بعد كالتبشير الاسلام
والجرح **وانما يقتل جنائزته** **بما انهم** **يركض** **كفعله** **تفرم** **انما اذا**
 جماعة على قتل رجل قاتله يقتلوه به كالمسلم او اذا جنى عليه جنابة متعمدة
 من غير قاتل وميثوت جنائزته بانه يقتل من كل واحد بغيره بغيره بغيره

[illegible]

من موقوع ومن اسفل واستقر الخاجبه ومثل الحجة لانها موقوع وفيه الحكومة اذا فتح
بليت ومحل من الارضيه وخطها مساواة الارضيه الاية يفتح فان الارضيه
ومحل ثالثة الاية الاية كان من الارضيه ليست جراحات وانما ورد اللفظ في
الحراج وبعد ذلك ينظر فان لم يفتح الشجر معيه حكومة وان ثبت فلابد فيه وكان
يعلم ان في غير ما اعظم الصور مشبه بما قبله في وجوه العقل وعلم الفصل
يقضي ان من الارضيه ان يفتح فيه العقل اعلم ان في غير ما اعظم العقل يفتح
العجزة والكلاء المهملة الارضيه على الصلابة والضمير في غير ما اعلم على المنقلة والكلاء
موقوع والورقة والشمس من الارضيه ان في غير ما اعظم حكومة او عليه او عنقه
وما اشبه ذلك ان في غير ما اعظم حكومة وانما فيه العقل في نسخة والارضيه ان في غير ما
وبها اقل في غير الارضيه ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
المتعلق في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
مواضع ما في الارضيه والشمس ومواضع الارضيه والشمس ومواضع الارضيه والشمس
المتعلق في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
مع كبريهم ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
الحجج ومما اشبه ذلك من الارضيه ان في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
بر الحجة عليه فان حصل للجحج مثل ما حصل للجحج عليه او اكثر من ذلك فلا شك وان
لم يحصل للجحج في الارضيه او حصل البعوض من الارضيه في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
كلا او بعضا او ما لا يوجب منعته من المتابع في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة
وانما عليه الرية الارضيه من ذلك المنفعة في غير ما اعظم حكومة ان في غير ما اعظم حكومة

مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 وقال اصب من اذا اكلت الضربة خرج منه القوة ولم يترك على راسه بعض
 مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 انما على كل ذي قلب معنى يثل في الدنيا ولا تسمى ولا تسمى ولا تسمى ولا تسمى
 محزوماء وان ذمها ذمها وفصوله يخرج له فيه الفظام وفصوله يقتصر منه له
 من الجوارح التي تضمنه ليرحم له يقتصر من الجوارح التي تضمنه وفصوله جاز فصل او
 زاد ضمير حصل على عمل الزايم على تقدير مضاف وضمير زاد على عمل مفعول في غير تقدير
 بل لا بد بالانضمام الى الجاهل ان كان حصل قبل الزايم من الجاهل عليه او زاد الزايم في
 الجاهل فلا كلام **فصل في** ما اذا راجع لقوله حصل لا لقوله زاد وقوله جاز تمام
 بركض ان يركض او مقارن او مقارن من كلامه يركض من كلامه يركض ومن كلامه يركض
 ما دام بالجنح عليه لا ما دام بالجاهل في كلامه يركض من كلامه يركض وان ذمها
 ولا يعقلها من كلامه استطيع كقولك **والا فاعقل يعني** ان مرضي انما لا من
 على نمر ربي ولا يعقلها من كلامه لم تحذف جازنه بعمل بالجاهل من ذلك جازا حصل
 فذلك او ذم فلا كلام وان لم يستطع ان يعمل بالجاهل من ذلك فلا بد بتغير العقل
وبعد ان ذمها ذمها في الجاهل ان استطيع ذمها ذمها في الجاهل في الجاهل في
 الجاهل من ذلك ولا يحتمل ان يرضى بركضه من كلامه يركض لان الضربة لا يقتصر منها
 وانما يقتصر من الجاهل فلا كلامه الشارحة ذمها يرضى فيه الفظام وميزاد ذمها
 في الفظام من كلامه مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 فاعقل **والفصل في** ان من ضرب يركض او يركض من كلامه يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 في كلامه دون الفظام من كلامه مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس

واما ان ضرب يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 لكونه يستطعم فعل السلك بدون الضربة ام لا ولا يعمل العيون بينه وبينه
 نزل السلك على الضربة بخلاف ذلك ان الضربة وانما هي في الجاهل او من
 او فاعقل **فصل في** ما اذا راجع لقوله حصل لا لقوله زاد وقوله جاز تمام
 بركض ان يركض او مقارن او مقارن من كلامه يركض من كلامه يركض ومن كلامه يركض
 ما دام بالجنح عليه لا ما دام بالجاهل في كلامه يركض من كلامه يركض وان ذمها
 ولا يعقلها من كلامه استطيع كقولك **والا فاعقل يعني** ان مرضي انما لا من
 على نمر ربي ولا يعقلها من كلامه لم تحذف جازنه بعمل بالجاهل من ذلك جازا حصل
 فذلك او ذم فلا كلام وان لم يستطع ان يعمل بالجاهل من ذلك فلا بد بتغير العقل
وبعد ان ذمها ذمها في الجاهل ان استطيع ذمها ذمها في الجاهل في الجاهل في
 الجاهل من ذلك ولا يحتمل ان يرضى بركضه من كلامه يركض لان الضربة لا يقتصر منها
 وانما يقتصر من الجاهل فلا كلامه الشارحة ذمها يرضى فيه الفظام وميزاد ذمها
 في الفظام من كلامه مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 فاعقل **والفصل في** ان من ضرب يركض او يركض من كلامه يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس
 في كلامه دون الفظام من كلامه مشلت يركض في النار كضرب في سكت من قلاقله ولا يعقلها في علمه ان يونس

اصحاب الكمال في العلم وغير ان نفقت اكثر في قوله ان الذي يترك كماله
اصحابه يستب جنابا او غير ما اذا نفقت قرا كماله رجل او امرأة فان يترك الكماله تنفع
بالكماله فلا تخرج له صاحب الكماله على الجاه صاحب الكماله يثبت اصبعه فان
نفقت يترك الجاه اكثر من اجمع وان الجاه عليه يترك ان يفتقر او لا من الدية له دية
يترك كماله اذ دية يترك الجاه عليه كذا دية يترك الجاه وان نفقت يترك الجاه عليه **قال الفود**
عينا ولو اياهما **يقضي** لو كانت يترك الجاه عليه من الكماله اصبعه ولو اياهما
فانه يستحق الفقد من على الجاه فيقطع يترك الكماله في يترك الكماله ولا غرامة عليه
لصاحب الكماله وهو الجاه في قوله وان نفقت اذ اصبحا بديل قوله ولو اياهما
لا اكثر **يقضي** ان الذي يترك الجاه عليه اذ نفقت اكثر من اجمع يترك نفقت اصبعي
او اكثر فليطامها دية قاتلها من اياهما صاحب وكذا في الكماله عينا كان فيها اكثر
من اجمع واركانها واحدا من بيتها وحكومة الكماله فانه يترك الكماله
وليس للمجنس عليه الا الحكومة ارضاء وارضاء فله **وعبارة** كذا اكثر اكل
صغير او كذا كان الكماله انما تستعمل في الكماله من اياهما من اياهما ولا يعاين
مفهوم الموقوفة **فان قلت** تقدم في الجاه اذ كانت نافقة اكثر الجاه عليه
يترك ومنها نفقة على تغيير العقل بما البق **قلت** كان يترك الجاه اذ كانت نافقة
اكثر واختار المجنس عليه الفود فغير في يترك الجاه عليه وامارة اذ كانت يترك الجاه
عليه نافقة اكثر من اجمع لو اقتصر في يترك الجاه الكماله كذا في اياهما على حغير وكذا
يجوز كونه **و** هو وان **زانيا** **يقضي** او من قطع يترك من المرفق ثم اياهما
على ان يترك المجنس عليه يترك الجاه من الكماله فانه لا يجوز انفق من كماله مخالف
لقوله تعالى والجور فقام من اياهما كماله في الجاه كذا لا يجوز ان يقطع حيلة
في يترك كماله واما على الجاه الفضا كذا لا تقدر والبناء بمعنى من التي كذا بتراة الغلبة

والمجوز الفضا من كماله مستوا من كماله في قطع كماله لا يجوز ان يترك من كماله
انفصام من كماله وكذا لم يترك كماله وكذا ان يترك الجاه من كماله وفيه نظر كذا الجاه
يجوز ان يترك من كماله ليس من اياهما وكذا سلام المثل مواضع للنفقة ويترك الجاه من كماله
والجور وان **زانيا** كماله كماله وان اذ ارفع وتترك الجاه وكذا يترك كماله مستطير بعض **وتنزل**
الغير السليم بالضعيفة خلفه او من كماله **يقضي** ان صاحب الغير السليم
لا يترك اذ ارفع عينا ضعيفة لا يترك خلفه او من كماله يترك ان السليم تترك
بالضعيفة كما يفتقر من الجاه وخلفه منه هو يترك الجاه من كماله الضعيفة من اياهما
خلفتهما ويجوز ان يترك من كماله الفود ان يترك **يقضي** ان الذي يترك الجاه من كماله
بالغير الضعيفة من جوري او من رمية وسواد اخذ عينه بسبب الرمية عفا
او كماله اذ انظر الخلية فانه لم يترك من كماله يترك الجاه بجهل ولا يترك من
نور ما يترك فيقال قد يترك من الرمية فيقال انفسها مثلا بغير رمية الدية مثلا
وعلى هذا الفيلسوف **والله** لا يترك بقوله **ولا يحسب** ان حيث اخذ عفا ولا يترك
لدية كماله كماله في قوله وكذا المجنس عليها ان لم يترك عفا بقوله **و** يترك
واجمع بقوله او كماله رمية وقوله بالفود واجمع الجور والرمية ولا يصح ان يكون مع
موقوف على ما فعله وموقوفه وتترك الغير السليم في لهم الفود منه ويد
وعبارة وكذا صاحب لقوله بالفود مع قوله وتترك الغير في كماله
ان يترك كماله اللامع في كماله وكذا قوله **ولا يحسب** مع قوله مما يترك وكذا المجنس عليها
ان لم يترك عفا مع اخذ كماله بالشر **والله** او فقا سلم غير انفق ولا يترك
الفود **و** اخذ دية كماله **موقال** **يقضي** ان سلم العين اذ افسد
غير انفق من كماله في كماله عينا يترك او غير ما فانه اختيار للمجنس
عليه اياهما اقتصر من الجاه ما يترك واما قوله في الفضا من كماله عينا

(اعلاه) فرب وكذا ينظر زوال البرص لاني البصر اما ان يموت عاجلاً او يعيش
 عاجلاً والبرص وروى في الراس ينظر منه لغيره وانما لا ينظر في الاذن لان يعمى
 واما زوال الفاضل الغيب فلا ينظر في العز وروى في الفاضل لا ينظر في العز
 فاعا انشوت عليه في عيسى لو كان احد الوفاء محفوناً فافان لا ينظر في
 جنة واما ان كان يجر اميناً او يعمى احباً فافان لا ينظر في اقله وكنه لا ينظر
 بلوغ الصبي من الوفاء حيث لم يتوفى انشوت عليه بان يكون من الفاضلة انما
 لا يعمل منه او واحداً يستعير بقله او يكون في مرتبة كبره ويستعير بقله
 فله ان يعمى او يقتلوا اما ان توقف انشوت الفاضل بلوغ الصغي
 بان لا يوجد فيه وان الكسبي يحلف حصة من ايمان الفاضلة خمسة وعشرين
 يميناً والاضغى معه ثم ينظر في الصغي التي بلوغه يحلف بغيره ايمان ويستحق الدرع فلا
 في شاة اشتهر او عاقر الجاهل **ويعيب** ثم يتوقف في رابعه ثم ان في
 لم يمايل ولا ينظر في الصغي في الاذن والبرص الا ان يكون عتيقاً يحلف الكسبي حصة
 والصغي معه في نوعه ثم ارفع ما قبله والنساء ان ورثت ولم يسلموه من عاقر
 عاقر على قوله والاستبراء للقاص **والغيب** ان الاستبراء للنساء والبر
 ارثان الا ان لو كر ذكر او ارض عتيقاً يخرج الحق للام وان ورثت وبشره الا ان
 وبين ما عاقر بان لا يوجد اصله او يوجد عاقره انزل كعم مع بنته او ابنته فيجوز
 بهي البنت مع الابن وعمر الاخت مع الاخ فانه لا يكون لواجل منهن في عمو
 ولا فود **فبشر** والنساء في اء والقتل ثابت بينة او اقرار او اقرار
 بفصل من **فبشر** في ان بعض الشيوخ والبر ان تكون البينة مع لو كان في
 في جنته رجل ورث ذلك الرجل بانه عاقره او اخته للام او الزوجة
 وانما للام واما الام من ذاخله في ذلك فانه لو كان في جنته رجل ومو

(الاب) وري بالتقصير اذ لما اختلف قوله القاتل في ولاي لا يلقى لها قد لا يفر
 ناء او ما القاصب وقيل صرح به في الجمل من ويحكم في كلام المؤلف **فان**
 البطل في ومزا الفاضل اما ان يكون كلام المؤلف بعمه قوله ولم يسلموه من **والقتل**
ولا يعمى الا باجماعهم او بالبري البينة والقاصب غير المسلم والقتل من ملته
 في البري يمين فانه يجب ان يورثه ولو عاقره البري او الاخر وسواء ثبت القتل بفصل من
 او بينة كما في القرون **واما** حكم القاصب من البري فانه لا يكون الا باجماع القاص
 يمين معاً او يورث من مزا البري موافقاً من الاخر ولو لم يثبت القتل بالاجتماع
 ع الا باجماع وتبين هذا بما ياء في قوله وفي حال وفاء لم يسلموه الا يمين او يمين
 فيعبد نوع ثم ارفع من الاذن من الميراث **وثبت** بفصل من تشبه في قوله ولكل
 القتل ولا يعمى باجماعهم كما اذا ترك القتل لثبوت القتل شقيقتا او اب واب
 فلو اذلك ان القتل ثبت بفصل من في هله القتل من البري يمين اوجب الاذن
 واما حكم القاصب فانه لا يكون الا باجماع كما في اما ان ثبت القتل بينة فانه
 لا يورث للعصمة عيم الوارثين فيه والحق فيه للنساء واما ان لم يجر الميراث
 ان كالتباعد مع اخوة فكل القتل ولا يعمى باجماعهم سواء ثبت بينة او
 فصاة وهو كذا في مود اخل في قوله والنساء ان ورثت ولم يسلموه من
 عاقره **والوارث** كورونه اء الوارث ينظر في الكلام في الاستبقاء وعز
 من فلو كان من ذكرك لورثته وان كان في الوارث ذكر وانثى كان الكلام في وان
 استوفى در جنته فاذ كان الكلام لابر المقتول وماتت امرأتها وبنتها كان الكلام
 للبنت مع اخيها فلو اقر في الوارث (لا يورث عمو) معاقره عاقره لها كما وعز ذ
 لك في رواية المقتول لو كان الكلام للبنت المقتول وعمرها فلو اقرت عر بنت
 كان لها الكلام مع النعم ولا يورث في كلام الزوج والزوجة والصغير ان عمه كسبي

يعني في النوبة **يعني** ان اولياء امره اذ كان بهم كبراً ووجهاً رعباً
 الكبار في القتل او اذ ابر منهن قبله انقطاع سبطه كبراً في قوته وسبطه ان
 عمل جليل كان في اذ اسقط القتل في حواله الصغير بسبطه في الدنيا بل ان تصيبه
 في دية عمره ووليه **النظر في القتل او النوبة كماله يعني** لو كان من
 مستحق الدية هو الصغير وحده فان وليه بران او وصو او غيره في نظر في امر مجوز
 فان رآه انقطاع هو لا طم في حق مجزوه افتقر من الجاني وان رآه انقطاع في الدية
 هو لا طم في حق مجزوه انقطاع المجزول للولي ان يعالج عن فراق الدنيا حيث كان انفا
 قبل وليه او من لا ينشئ على قرضه من انقطاع في ان انقطاع يتعين وان لم
 كان من المجل محل ضرر فاحل الصغير كان الحكم كماله **ويعني** في محل التمييز في
 من كونه منسباً للفهم (التي حيث رض الخاضع بدمع الدنيا فان ابا ليس الا لفهم
 او ان يعجز عن انا وح لا يضاف اليه لكن من الخاضع كماله المرفوع ولا يظهر في الجوان
 الاول ومن كونه النظر لوليه ان لم يكن للمقتول اولياء او فالحق لهم تفهم في
 تشبيه كلام **والمعنى** ان الصغير اذ اتعزى عليه منصرف مفتح في كانه
 وليه ينظر في امره وانه راء الفهم اصله في حق مجزوه ففهم بر الفاهج وان رآه
 ان رآه يذ ابر كماله اصله في حق مجزوه ان رآه في ان يثقله على اقل من
 الدنيا حيث كان الفاهج ملية فان كان الجاني على النعم او العرف وعسر لا يجوز
 للولي ان يثقله باقل من الدنيا وانه راء في بؤس في **النعم** له ان النعم اذا
 في جلاء فقله وقله صبي **والحق** ان النعم **يعني** ان النعم
 اذ اتعزى عليه منصرف فقله فان النعمه او في شغل من صبي وفرا فقله وانه
 الوصي بالموت ولو قتل انصار عبد كل من الصغير او الصغير عند الوصية قال
 ولي للولي ان يذخر المال له ان يفته او ان يفتقر ولا يفتقر في رغبة له ان يذفع

للمجوز

للمجوز في القوة **وانما** في القوة صبي ولم يفلح وارثه يعلم ان الحكم من كماله
 المتفرج في ولاية الاستيفاء على التخصيص انساب وان حكم النساء من كماله من
 يعني اذ اسروا من عاصب فلا كمال له في عفو ولا في فقه ولا في اخراج وقوله
 ووليه النظر وقله مصدر عطاء ليعقوب **وقوله** **والحق** ان النعم
 الا حث في الجناية على مجمل انه على المجوز ويقصر من يعو باجر من المستحق
يعني ان انقطاع اذ وجب في جرم فلا يشتمط في ان يفتقر له يذخر
 انقطاع ان يكون من لعل النعمية بالانقطاع وان يكون من اصل العرف ان ان
 له على مستحق انقطاع على النعمية ان الواجب على الجاني انما هو التكميل في نفسه
 في **والحق** ان النعم **يعني** في النعمية النعمية من النعمية ان النعم
 في النعمية انقطاع في النعمية ان ساء افتقر وان ساء راء النعمية مستحق
 انقطاع على الجاني ان النعمية على النعمية بل الجاني فلا يفتقر في ان فقله
 المستحق يعني اذ الاطلاع جاني بؤس كماله في كماله ان لا يذخر غير انقطاع للولي
 وعلى من اقله كان المجني عليه معهما او صغير اقله وفيه فلا يذخر ما في النعمية وهو
 ضام وان غير النعمية لا يذخر **والحق** ان النعمية وح كماله في كماله في كماله
يعني ان الجاني اذ اجنا جناية مائة من النعمية توحي انقطاع فلا يذخر
 من النعمية لا جمل النعمية المبركة ولا جمل النعمية فوق النعمية في كماله في كماله
 ان النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية
 واضح في كلام النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية
 والنعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية
 يذخر النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية
 النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية مائة من النعمية

رجل له كلاله من ماله من قبل ان يبيع نفسه وان ثبت له من
 الاخت في عبوه **فصل** في بيع نفسه ان الفطر اذا ثبت بيعة او باع غيره
 من الجاني وكان المستحق للدم بشا او اختا ففطر على ان ثبت اولى من (الاخت في
 الاعتاج بالدم وتزكوه كالمساكين لا تخت من الدم ولا يترك من مساواته في الدم انما مسا
 وانتهى في الفطر وعمره من الفطر انما لا يفسد اما لو امتلح الفطر من
 الفطرية فليس له ان يفسد لان النساء لا يفسدن في العمل ويغفر القصة
 فان افسدوا وازادوا القتل وعقبت البنت بلاء عبوها وان ارادت ان تقتل
 وعجل القصة بلاء عبوها ثم لا با اجتماع بينهما ومنهم من يفسد ثم
 ان امراد بالبيعة ما يثبت بغير (الرب) وان عقت بنت من بنات **فصل** في
 ان لو اختلف من الفوات لو ثبت ان يربط ان لو فوطت فله ان (المساءة مؤثرا
 وسرا طارضا وان وان ان فوطت من الضرر او اذ ان في ذك كذا بشئ
 ان يكون على كذا الجماعة المسلمة فلعنك وانك فوطت كذا لقرني وان
 عند كان الحاكم يظفر الحال اما كذا لانه بمنزلة القصة كذا ترى الباني بيعة
 الحال وفي رجل انما لم يفسد (الرب) او يبيع نفسه **فصل** في
 المستحق للدم اذا كانا رجلا ونساء او نساء او نساء او نساء او نساء او نساء
 القتل بفساد قاتل القود كما يفسد (الرب) باخر البعير جميعا وبعض البعير جميعا
 فان عاقر في وعلب البعير الاخر الفطر على ان يجره الى ذك وان يترك المسئلة
 مع انه يترك على فوطه مما سبى والنساء ان ورتي ولم يسلوا من عاقر وكل
 القتل ولا يبيع (الرب) اجتماعهم لا يفسد او يفسد ما كان كما سبقت (الرب) ان
 البعير **فصل** في النساء اعلاء وجه من الرجال احقر انما لو كان الرجل
 ان مساوير النساء بلاء كلاله من (الرب) لا يتقبله للعقاب كذا من (الرب) انما

البعير

البعير **فصل** في بيع نفسه من يبيع نفسه انما لا يقتل اذا كلاله من ماله
 عن الفطر من بعض مستحقه والحال انهم في ذك ورجل او رجل بغير ترتيب الدم
 وثبوت بيعة او افسد او فطامه من القود يفسد ولا يترك من يبيع نفسه
 من يبيع نفسه ومنه ومنه اسفد البعير بشئ او القتل ثابت اذا لا يقتل اسفد
 (الرب) انما القتل ثابتا ومنه او اجمع للجميع من فوطه وسفد اما عاقر رجل كذا في الى
 منا وعيد نفع نكر ارفع فوطه سافدا ولا يفسد ان عاقر بغير نصيب من (الرب) فوطه
 ومنه انما حيث اسفد البعير الفطر من سفد محلوب الشك محزون وفوط
 بلى بغير كذا مسيب من الجواب انما ومنه اسفد بعض من كذا الشكل في الفطر محلوب
 على بغير كذا التكم ارفع من كذا التكم كذا من (الرب) بغير كذا خلاف
 لو عقت البنت ومنه انما بلاء كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 تكلم وبطل يبيع كذا تكلم كذا الزوج وان زوجة كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 ان انما كذا لكونه او يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 ل ما قبل المبالغة اذا اقتل امرأته بلاء كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 جميع دم نفسه ومنه انما يفسد ما اذا اقتل امرأته بلاء كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 عليه جميع (الرب) كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 من ومنه كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 ففسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 (الرب) كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 ففسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد
 اسفد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد كذا لا يفسد

ورتي

فلا ينفك عنه الغطاء بل ربه ذاك بقوله كذا ربه تشديد في قوله سلفه
 ولما قلنا في قوله ولو فسها لكفاء عن قوله من نفسه لا كذا تبع ابن الحاجب
 وأما كذا قال له انك انما كذا لا كذا لا سيقا فاذ لكانت في الرفع تنزل
 ورثته من نفسه من غير خصوصية للعصبة منهم عن ذوة الغير وخصم من الغلات
 ولا ممانات ويكون له العفو والغطاء كما ان كانوا كلهم عصبة كانهم ورثته
 ثم كان ذلك من سائر اهل البيت انما هي معية من قبل الله ام وعصبة ممانات لا
 جوار شتى مكافاة ان امثوا ان يقتلوا قتلوا ولا عفو للعصبة فونهم كما
 لو كانت الام بامية **فصل** وارثه وارث الغطاء والدم والمقتنى
 وارثه كذا قال في الجملة فلا يرث الزوج والزوجة **في** تعقب ابن عمر علي
 سارحي ابن الحاجب نظري لا في كلام سارحي ابن الحاجب في اهل العور
 ومن اير خلا في مبد وكلام ابن عمر في الغطاء واما عود النعمير على اهل
 الماخوذ من دية عمل ادوات اهل الماخوذ عود عمل كمال الموروث
 في عود اختصار القاصيه فيمنع عنه قوله من نفس نصيبه من دية عمل
 لان من في صبيح النعمير كذا علمت **وجاء** في قوله في عمل باقل او اكثر فوعلمت
 ان العمل لا يفرق بين مسمى وامتسابه الفوصية كذا في يجوز طه اجماع في
 على ذمت لو وروا او غير ضرر للزينة او اقل او اكثر مفسا صالا او مؤجلا ومثلا
 لكرار مع قوله في باب الطه وعمل العمل باقل او اكثر **فصل** في جناية عمير
 يشمل النعمير والجرم **والنظر** كسب الزينة يعني ان اهل في الخلق في النعمير او
 الجرم حكمه حكم سب الزينة لا في الخلق ما فيه الا اهل ومودير ميسر اعني فلا يجوز اخذ
 ذنب عمير ولا العكس كانه هو مستأخر ولا اضل من غيره لانه ميسر ذنب في دين
 اهل اهل وامام في النعمير فجاء في قوله في اهل من الزينة وضع وتعمل وبالكسر

لا يضر

لا يضره اهل سلفه ذابة ولا يضره اهل غافلته كالعكس **يعني** ان اهل في
 اذ اهل اولياء النعمير عليه فيما تحل الغافلته وان طمعت لا يكون لهم اهل غافلته
 تدفع الزينة من اهلهم ولا يضره جعفر بن عبد الله في موقوفه في طمعت عنهم كذا ان
 طمعت الغافلته على الجاني فيما يجب عليه لا يضره كما لا يضره النعمير اذ اهل في طمعت
 غيمه **في** عبادا لوصية **يعني** ان من قتل ذكرا مع طمعت غافلته قبل موته
 فان ذلك يكون وصية بالزينة الغافلته فتكون من طمعت فان ضربت من طمعت
 بمواضع وان زاد على طمعت وقيل ان اهل طمعت الزينة وان كان له طمعت غيمه
 تمت طمعت ودخلت الوصية في ذلك الجميع وتدخل الوصية فيه وان بعرضه
 او بملكه او بغيره **فصل** اذا ما شرعوا ما يملكه النعمير فلم يغير **يعني**
 ان النعمير عليه اذا اوصى فومد بوصايا اهل مع العفو المزعور فان الوصايا
 تدخل في ملكه ومن جملة تلك الزينة واقرى في الوصايا ان يوصى بها قبل
 سبب الزينة ومولجرح او زينة الغافلته او بعرضه لذكر النعمير انما هو
 اذ اوصى بها قبل سبب **ويستل** اهل في قول المؤلف وان بعرضه
 ان يقول وان قبل سبب وكذا يدخل في ذلك الزينة ما اوصى به من ملك ماله او
 اوصى به من بركة او موصى به معني كذا ومثلا ولم يعني تلك او لم يعني شيئا
 بشيء ان يعيش بعد الزينة زمانا يملكه فيه النعمير للوصية وموالت الزينة
 فلم يغير ولا لم تدخل الوصايا في ذلك وبقية من اشرط فيما اوصى به قبل السبب
 ما النعمير في مبد للملك النعمير من قوله فوصية اذ من اعلم ان الوصية
 انما تكون في الملك اذ تلك ذنبه وعلم منه انه ان لم تكن في غير الزينة كانه الوصية
 في ملكه او اذ ذنبه وذكر في نظر الزينة انما مال ومعلوم ان الوصايا انما تكون في
 الملك له في تلك الوصية في الخلق وكذا في النعمير ليس فيه اهل المال وانما

وملوا له ما يقتل به وهو علف على المستتر وفستول او يجتهد على مقتدر
 له او يقتل به ويجتهد في قتله فيغيره ويخفى ويخبره ويضرب بالحق المزعج كل
 عقوب **يقضي** ان من قتل خطأ بلان في اوب الخبيث او بالحجر فانه لا
 يعمل به مثل ذلك انه يقتل بما مثل به وكذا في قتل خطأ بالحق لا يضر بها الى
 ان يموت وضول كل عقوب مثله في العنق فيقولون قتل بالخطأ للموت اي
 كل من شئ عمن له من ضرب خطأ بالخطأ وربي فانه قتل انما يضر بالخطأ
 الى ان يموت ولا يراد في ذلك عدد الضرر بل هو مستحق من الشيعه **مختلف**
يقضي ان مستحق الدم اذا طلب ان يقتل من الجاني بالسيف جاز في كل
 الدم ذلك في كل واحد من الوجوه الشارعية وسواء قتل بالخطأ من السيف ام بالان
 من بالسيف اضع على الخط الجاني في اقباب مجنونة البية والزوج هو ان تعلم وان
 لغني لم يقصر **يقضي** ان ملادون النعم يسرع بها ان تعلم
 الجاني ذلك ولم يقصر النعمة وسواء كان النعم في القول او في الفعل ما اذا اقباعه واصر
 وقطع يده امر فانه يقتصر منه لواء الدم ويغفر صون غيرهم ان القتل بانه علمي
 الجميع وليس من انكر ان مع قوله سابطا او فطر لغني كان الساب في الاخر
 ومثرا في النعم واصر في قوله ان تعلم في الخطا فانه في البرية ما اذا قطع
 رجل مثلاً فطام قتل اضر من املانه يقتل بما قتل ولا تغفر ذنبه رخصا البير
 صغر في قوله لم يقصر فطامه ما اذا قطع النعمة فانه يعمل به مثل ذلك ثم يقتصر
 منه ثم ان قوله لم يقصر فطامه راجع لما قبل النعمة وما بعد ما ثم مثل لانا راجع
 بقوله كذا **قاضي** في النعم كذا تندرج في النعم كذا تندرج في النعم كذا تندرج في
 البير ما لم يقصر النعمة **قاضي** موجب الجنابة فطام او ذنب
 ونقد ان كلام على الخطا **قاضي** ينكح على البرية وفيه من العوى وموالاه

سميت

سميت بذلك لانها مسيئة عند قتل كسرتها فختلف باختلاف اموال
 الناس من ابل وذئبي وورق بفسوله وحيث اختلفا على ابلان من جهة بيت
 فحاضر وورق ابلان وحقة وجزعة وربعه في العمر يجوز ابن النعم انه
 وبيت ابل الذكر المسلم ملائمة من ابلان خمسة رخصا بمود بها عشر وبيت مخاض
 وعشرون بيت لبن وعشرون ابن لبن وعشرون حقة وعشرون جرة وتنفذ
 وكذا سائرهما في الزكاة وقاية له الرقيق بيد ميمته ولو زادة على البرية وتبائة اي
 الانثى على النصف من الذكر وان الكتاب والمقام من كل نصف وبيت ابل المسلم وان
 علم ان الباني في ابي اقليم كان مامل ابل حيت كان عندهم ابل فانه لم يكن
 عندهم ابل كامل الجوارح النعم ليس عندهم الا الخيل مثلاً بهل يلعبون بها
 يجب على حاضرهم ومولاهم اكرامه ولو دية العمد اذا قبلت من ابل ابل يان
 عبا الا وياه كلهم او بعضهم او كل قول علمت به من جانيه اربعة
 انواع يجوز ابن لبن خمس وعشرون بيت مخاض وخمس وعشرون بيت لبن خمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جزعة **قاضي** **قاضي** ذلك نصف
 السنة وكل نحو خفي في البرية جف وكلمه وقر اول مرسى البرية ملائمة من
 ابل بغير الخطا وقيل النعم كرامة **قاضي** في النعم ولو جوبسها عمل لم يقتل
 به **يقضي** ان ابل وان ملا ويشمل الام والحيات مسلمة اكل او كافر
 كذا ما او جوبسها او قتلها اذا قتل ولا قتلها لم يقتل به وضابطه
 ان لا يقصر اذ ملاي روجد جان البرية تغلظ عليه في ملاه فطامه بملائمي
 حقة وملائمي جزعة واربعين فليقة بلا حرس وهو المشهور والظهير
 على النكاح ولها في رخصها ولحقها في العمر من الخطا وبالعمر انهم يقتل به من
 العمر انهم يقتل به بان يقصر اذ ملاي روجد كذا اذ النعم وكذا وذبحه او سقى

عشرة

١٠٩

ايضا ولك الخمر من الزمب ستة وستون دينارا وثلثاد دينار ومن النور
 ثمانية درهم ومن ابل ستة ابعرا وثلثا بعش ودينه جراح غير المسلم كجراح المسلم
 من دينه مما موفى كل او جارية ثلث دينه ومنفلت عشرة دينه ونصف عشر دينه
وبعارة المراد بالكتابة الزم من كل امر له كتاب كتاب تحت متاع لا ولو كان
 حيا لا نه قدم اشترى اله العمة **واعتم** زبائك عمر الحربي **وعظم** فويله و
 لمقامه ولو كان مجوسيا وليس كذلك **كلما** سئل بالمراد به مر له كتاب سواء كان
 تحت متاع لا والمراد بالكتابة الزم بمواعم ما قبله **فلا** فيل
 المجوسي الذي غير المقام يدل على ما **فالجواب** ان هذا لا يصح كذا
 في المجوسي غير المقام كما يتصور فيه دينه اذ هو غير معصوم **وبعارة**
 موفى عطف المقام على القاق الى العلم باعتبار المعصوم بان معصوم المقام
 اعم من الكتابة كما باعتبار الحكم البعفي بل انه ظاهر بالكتابة له والمعامد
 له ولو كان ابلان المقام لا يكون فيه نصف دينه الخ المسلم (اذا كان كتابيا واما لو
 كان مجوسيا فليس فيه دينه مجوسي والعطف امر نفوي بالعموم لتجبه (اد
 اعطف) (اذا كان فيه عطف الله) على نفسه كما الحكم البعفي **واشتر كل نفسه**
وقسي ان اشترى كل نصف مني تقدم ذكره على النصف من دينه ذكره
 فدينه الخ المسلم من ابلان خمسون بعش او من الزمب خمسين دينارا ومن
 النور ستة والاى درهم ونسلا الثايبير على النصف مرفقك ودينه المجو
 سية والمثل اربعمائة درهم **وقد** الرقيو فمته **واراد** ان **يقسي**
 ان مرفقك ريفافا نه يلزمه دينه **وقد** زاد على دينه الخ المسلم كما في الرقيو
 قال فهو كسلعة انظرها لغيره فقل انه فيمنها **فقول** **وقد** الرقيو
 الاول لا سنيته (اد) والواجب في الرقيو فمته على انه فيقول لولم ولولا ومقتضا



خطا يغني ان الجاني اذا اتهم الجنين بضره بغير اية او غير ما
او اسما من احياء فلا يفتيل بغيره في الجاني بفسادته وقيل الواجب فيه
الدوية في قتال الجاني ان يفسد ما في الجاني او العلة في الجاني ان يفسد ما في الجاني
الراسي ما يسمى عرق الاثر والى القلب في الاثر في الراس اثر في القلب
جلا في ابر وفوقه لان الراس في مسئلة الراس عن الفحاص وفي مسئلة البلى
والضرب انفسا بفسادته فيهما ومنزلة عرق (اب) واما موقوفه بغيره منه
على الجاني في الفحاص (اذا انقضضه البطر فلا فائدة) **وتعد الواجب**
تعد ان للغير الزك **والغني** ان الواجب المتقدم ذكره ومم
الغرة والغني ان نزل الجنين ميتا والدوية مع الفسادة ان نزل حيا ان استقل
ما صلت فلت تعد بغيره الجنين **وورث على البطر يغني**
ان الغرة المذكورة تورث على من انجز الله تعالى ورضا ونقصا وبغيره ان
ورثت التوارثات من عمن وغيره ودوية وتورثت بغيره الجنين **في الجاني**
مع حكومة بنسبة نفس الجنين **اذ لبره** فيمنع غير اقرضه **الرئيس**
يغني ان جراح الخطا التي ليس فيها دية مغفرة يجب فيها الحكومة
وكذلك جراح العمر التي لا فلاح فيها وليس فيها دية مغفرة كقطع الصدر
ومشم العجز وما اشبه ذلك في غيرها حكومة بان يقوم الجنين عليه بعرضه
خوف ان يقرض الى النجوم او الى من لا يملك الخرافة غير اسلمه بعشرة
فلما لم يقوم فلانها معيبة بنسبة قتلا بالقتل او بغير الفجيرة هو العشر فيجب
على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عشر الدية فبالسداد بالحكومة الحكم في
الحكوم بد **وقول** بنسبة ابناء باء الملا بنة وقوله اذ الهوى زمان
متعلق بغيره بمعنى تفويض به وهوى مقدم على علمه وكان (الاولى

تاخير عند الاطراف ان يتقدم على عمه **وقوله** فيمنع متعلق
بفعل **وقوله** عبد الحارثي الضم اليه فيمنع اذ حال كونه موقفاً عليه
كلامه **وقوله** الدية متعلق بنسبة **الجنين** **يغني** ان الدية
اذا ضرب بغيره فلا فائدة جنينا بفسادته بسببه فانها تفقد سلامة معينة
ويكون موقفاً انفسه في قيمته سليمة فبالنسبة في قوله حكومة صورة العت
جنينا حيا او ميتا لان نزل الميتا فلك فيه وان نزل حيا فقلبه فيمنع
مع ما تقدم (ار) كذا من الا **الجاني** **وقوله** فلتك **والموعدة** **فيمض**
عشر متعلق مستفهم من قوله وفي الجراح حكومة فهو استثناء متفهم
ان لا يكون من الجراحات فدر الشارح فيها شيئا معلوما في الجارية عمرا او
خطا تلك الدية ومن مقتضى البطر والافه ومي التي تغض
الى الرواية فيعبد تلك الجارية ومن على العاقلة وفي الموعدة نصف عشر
الدية ومي التي توضع على الراس او الجبهة او الخدين **فولي** فلتك
له فلتك دية الخطا والظاهر ان الخمسة كالدوية الكاملة وانظر من
جراح الخطا كالاخايع والاسنان كولي وموعدة الجراح لا فتوى الموعدة
له الخطا وعمر ما انفصام وما عدا ما مر عليه واما متفلة عمرا وحفا
له سواء والمنفلة **والاشم** **مقش** **وتصعب** **يغني** ان المنفلة
ومى التي يقيم وراثة العظم من جلا الدية والاشم في كل منى عشر الدية
ونصف عشر **ولا** امرى بغير العمر والخطا **وقوله** كذا في قوله ما يبرح
ما اقتصر عليه المؤلف فانه قال وحفد (لا يترك من الدية كذا فقل في الفضا
من الدية من المنفلة كذا مؤخر من الدية **سواء** مع اتحاد دية ثم يبالغ
على ان في الجراح المذكورة ما ذكر ولا يبراد عليه وان يترك على شئ اذ فيه بغير

خ
وانظر من تغني الفجيرة (ار)
او سحر البر كذا في الجراح وهو
الخطا

وان يشترط في مخرج بالمبالغة ما يتوهم من الزيادة والزيادة على نقي
 الشيء الرابع لتوهم النقص لكان ليحتمل ان لا يكون في الجراح الزيادة فاذكر
 ولا ينقص منه وان يرتفع على غير شيء ولعلنا اعلمنا بشان الاول وهو
 متى كان النقص يفتتح المخالفة لا يرد فلا يتوهم النقص عند الخلاف الزيادة
 بالتوهم فيها اكثر بتركيل وجوه في الموصفة ويستفهم كلامه الموصفة فلا
 نه اذا برئت على نقي ومضى في الوجه او الراس ومع ذلك ما حصل بالشيء
 على المشهور وفي المصنف ان كبر راس او غير **اعلا يعنى** انه
 انما يوصف النقص المذكور في الجراحات المذكورة بشانها يكون الجرح المذكور في الراس
 او في الجرح على انما كانت عليها من سنة الاعلى او من كبر الجرح في الجراحات لا قبل فاعلموا
 الجارية فلا يفتتح بها الكثرة واليكن كذا من **قوله** ان كان
 مجموع الجراحات كاجمعيها وكل واحد واحد منها لا الجارية لا تكون راس والجرح
اعلا وقوله او على اعلا لا يتلوا في الامنة فهو من باب ضرب الكلام لا
 يصلح له **والقصة** للغير كالتريزة والقيمة للغير في جراحات الراس
 كالتريزة للغير النسبة جراح فلا في جراحات الراس منسوبة اليه في
 جراحات الراس منسوبة اليه في جراحات الراس منسوبة اليه في جراحات الراس
 موصفة نصف عشر فيمنه وفي منقلبه وصاله شمس فيمنه ونصف عشر
 وصاله من الجراحات الا ربعه من راسه وصاله جليسر فيمنه الا ربعه
والاقل تفريقه ان وان لم تكن من الجراحات المذكورة في الراس والجرح
 على اقل تفريقه فيها من قبل الشارح وليس فيها الا اجتهاد له الحكومة
 وعلى اجتهاد الحكم فلا في كل باب اجتهاد في الحكومة فلا جواب
 انه في القيمة سالما ومعهذا ان قيل **وتعذر الواجب بتقوية الجارية**

فعل

فعل لتعذر الوصفة والمنقلة والامنة ان لم تقصروا **والاول** ان يكون
 في فرائد تفرد ان الجارية خاتمة بالهرا او بالهرا وتقوم ان الواجب
 فيها ثلث الرية فاذا خفي في طهره فيجعل في نظيره او بالعكس او في جنبه
 فيعزى الواجب (الامر في الواجب) منها يتعذر فيكون مبادية جارية
 كما ان الواجب في الوصفة والمنقلة والامنة يتعذر بتعذر موجد واما
 تعذر الواجب في الموصفة فاما بتعذر اذا كان ما بين الموصف والموصف يبلغ
 العظم بالثلاث كل واحد منها منقصة عن الاخرى وكذا في تعذر طهر منقصة
 وما موصف لم يبلغ اعم الوصف اما اذا كان ما بينهما وصل اليه العظم او الى
 ام الرماح بان كانت واحدة متشعبة فليس من الادوية واجل وسواء كان ذلك
 من ضربة واحدة او من ضربات في جرح واحد وانما صرح بمصنف الشرط
 ليرتب عليه قوله وان بقوى ضربات والامنة وان يجرى في جرح واحد
 ليس طهر ولا يعزى بل الامر بالعكس **واجيب** بان البلاء للغير في
 في السببية له وان في جرحه يسبب ضربات والريز في العفل والسمع او البص
 او الشم او النظر او الصوت او الزوا او قوة الجماع او ضلله او غير ذلك
 ثم **جهد** او تصويره او قيلم او قلوبه **يعنى** ان من طهره بخطا
 عذر الاضطرار فزرب عطفه فلانه يلزمه الريز كالملة وضرب بها عجزه (الطه)
قال الخفي ولو جرح من الشئ يومه كان له جزء من ثلاثين جزءا من
 الريز وان جرح النمل او (البل او بالعكس) كان له جزء من ستين جزءا
 ومحال العفل الغلب على المشهور في الراس فاذا خربت قربة او طم قربة
 عطفه يلزمه دية كالملة للعفل ونصف عشره دية الموصفة على المشهور وعلى
 الاخر لا يلزمه (الدية) العفل فقط لقوله المؤلف (لا المنفعة لمجمل ومثل

نصف نفيل المفسر رايه بخلاف كل زوج فليس اربابا في منه كالباطن في العيين
 لا في امره في نصف العقل اثم ايدى اواليمين ابتداء او نحوها وكذا
 تحت الدية على من قطع يد شخص في الاضباع او من القصر او ازال منفعتهما
 مع بقاءهما او وجلي شخص في الكعب او من الورط مع ازال منفعتهما بكسر او نحوه
 مع بقاءهما او بغيره في غير ذلك من اعضاء الجسم وكذا تحت الدية على
 من جعل شخص مملوكا في نفسه فادى انفسه وهو لا يملك منه دون العلم
 ويسمى ايضا الدية وكذا تحت الدية على من قطع راسه او ذكر انسان دون
 قطبته واذا قطع بعض الحسنة في الحسنة بفاسد في اهل الذكر قبل انقص
 منها يحصل به من الدية وكذا في اقطع بعض المار في المار في فاسد لا
 من اهل الانف بما نقص منه مجسما به وكذا تحت الدية على من قطع
 لشخص وسواء قطعها او سلبها او رخصها مكنتا قبل الذك او بعد كذا
 له ذكر اكله او في امره في نصف الدية وان قطعها مع الذكر قدرتها وانقص
 في ذكر العيين وهو من لا يتلصق منه الجماع اكل الصغرة اية واما الكون لا ينقص
 الكبر او علة من يلزم الجماع على ذلك دية كالملة او حكومة واما ذكر الخنثى
 المشكل فنصف دية ونصف حكومة وفي شعري المسألة ان دية العلم وفي
 تربيها او حلتها ان يكل اللبس واستنوب بالضعيف وسمى الضعيف لم يتغير
 للاباس كذا في قوله واما انقص سنة ونقصها ان قصا دية ووديل اركان وجمع
 والسي نصف مجسما بها الشعران مما هو قبل الفرج والشعر بضم الشير وسكون
 انباء فاذا افقع شعرها ان من العقل من قوتها فانه يلزم دية كالملة نصي
 على ذلك مكره وادى اللجسوى ونقص يد عمر الخنثى وفيه مضمون ان يد العقل
 حكومة ومثل انقصه في كلامه اذ لم يذكره فيما يبيد في عقور واختار

ان في امره حكومة بلغة ينقص وكذا تحت الدية على من قطع تدبيره الى
 ادا ستا طمى وفامه وان ثلثت المرأة مجوزا ليد ذلك جمال الصدر وطورا
 ورثها لبي وامسا اذا قطع رءوسها وهو امر اذ بالحملي فانه لا يلزم
 دية كالملة الا بشيء ان يسطر اللبس منها ما لم تترك مجوزا او حكومة ومثل
 اربكال اللبس اجسادا فانه في فاسد على الخملين ومنه يعلم ان الدية اخلاص
 للباس كالملمتين بل هو في موضع قبيل ثبوتها ودية الدية واما لو قطع مملكتي امر
 اية صغيرة فانه يستأنس بها الرضى لا يباس ومثل في الخطابين ليل فانه انشئ
 من لا يباس قبل تمام سنة من يوم الخطبة فانه يجب انقصها تمام السنة **فان**
 في الدية ان قطع تدبير الضعيف فانه استوفى انه اربطه فلا يعيد ان اربطه
 الدية وانقص في ذلك وقطعت الدية واستوفى بها كمن الصبح فانه نمتا فلا عقل
 لها وان لم ينبتا اذ لم يمتا في سنة او مات قبل ان يعلم ذلك معيها الدية هو
ومبها من حرم من حصى لم يغيرها وفاء عقله بغيره فانه عمدا تلهيتها
 رجع العقل الى مخرجه وان لم تغر اعظم العقل لامله وان طلت الصبر قبل
 ان تنبت سنة فلا عقل لورثته وان تنبت اخر من قدر ما انزل فقلت منه
 كان لدن العقل فمرضا نفقت ووطعت عمدا وفاء العقل ايضا ولا يعمل
 بالفقود حتى يستمر الامر ما فاء عمدا في لبيتها حتى فاء الضعيف افتر منه
 وليس فيها عقل ومومنز لانه ما لم تنبت **فقرن** لا يباس واجمع لهما
وقوله كالفود تشيب في سنة وبقوله وادى اذا انقص امر لا
 من يوم الخطبة قبل تمام السنة اشكر تمام سنة وان مضى تمام سنة قبل
 الايام فيشتكر اضا في جليل الضعيف في وسفها للفقود والدية او عمدا في
 الضعيف لبيتها قبل فلعها كذا ان الضعيف في وورثها رجع للفقود والدية

ان مات الصغير قبل تمام سنة فاه وورثته يستحقون فانه موقوف او وصية
وساطة لروايل ما فيه البرية علامة يعرف بها زمانه او بعض
 ومرة في العقل استار له بقوله **وجبة العقل بالخلوات والغنى** اذ
 العقل اذا استكننا به زمانه فاننا فيه في الخلوات لانه في الغالب لا يعرف ذلك من
 عود لا يزل ولا يبرم تكرر الخلوات وسرهم ومجرب بالخلوات **ويجوز**
 والمراد انه يجزى ما يغلب على الحق عن التمثل والتصنع فيه ثم انه يشتمل ان معناه
 انما تستعمل فيها وتطلع عليه بحيث لا يشع بنا ما يعمل او معان الفعل او غيرهم
 ويحتمل اذا جلس معه فيها وفحده وتوكل في تلك وتطوّل فهاهنا وصواب
 ولا يتأتى ان يكون المراد من الاول **والسمع** بان يصاح من قلبي مختلف
 مع سر الحقيقة ونسب **سمع** **السمع** ان مراد من ذلك سمع امر
 في اذنيه فانه يحتمل ذلك بان يصاح من امالي مختلفات الجهل ان تسمع اذ
 الحقيقة سر الحكماء برووح الصالح لو وجد جاز لم يسمع بل يفرق منه ويحيى
 بذلك ثم كذا الى ان يسمع ثم تزل تلك اذنه وتفتح **السمع** ويصاح به
 كذا ثم يظن اصل الحقيقة ما تفرق في السمع وينسبه انظر الى جزمي الحق
 عليها السمع السليمة ويخرج من البرية بقله النسبة بغير ان يحلف على ذلك ولم
 يحلف قوله والاختلاف منها باعتبار الجهات اما ان يختلف قوله اختلافا متباينا
 عن اعلانه لا يثبت ذلك ويكون سمع سر اذنه **السمع** بقوله **والسمع** والسمع
بقوله والسمع اذ وجبة السمع اذ اعتبر بقله حيث اذ عن النفس
 وصحة الاختلاف اذ **السمع** بان اذ بصيب ان يصاح **بقوله** اذ
 مختلفات له مع موالاته والسر اذ بالافلاك الجهات **السمع** **والسمع**
 ولد نسبه ان خلف ولم يختلف قوله **السمع** **السمع** **السمع**

اذن

اذ نبي مضافا او كذا (السمع) معروضة فانه يفهم له بالبرية بالنسبة الى سمع
 رجل سمعا وسطا لا في غاية حق السمع ولا في غاية تفكير ثم جعل علامة على
 انشاء سمع فاذ لم يختلف قوله اختلافا متباينا اذ لو وقف الرجل مكان
 ويصاح به من الجهات الاربع ثم جعل علامة على انشاء سمع ويظهر ما نقص
 من سمع من سمع الرجل الوسط ثم يوضح نسبة ذلك من البرية **بقوله**
 ولد نسبه راجع الى اذ ولد نسبه سمع السمع اذ نبي اذ نبي **السمع**
 او نسبه سمع رجل وسطا اذ نبي اذ نبي سمع سمع سمع سمع سمع سمع
 يقول من اذ نبي مضافا سمع مثلا **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع**
 قوله اختلافا متباينا فسر اذ نبي ذلك **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع**
 وكذلك يجزى الحق باعلا والحق الحقيقة كذا (السمع) تجربة السمع وقيل
 عليه (السمع) ثم تعلق القاطبة ويظهر ما نقص من سمع سمع سمع سمع سمع
 حري فاذ اعلم قدر التفصيل كان بحسبه وان اذ عن ذلك جميع بقله صدى مع يمين
 كما باء والظان الحق اذ نبي مضافا سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
 الحقيقة بقله بقله التشبيه ان (السمع) الحقيقة سر ويستر كذا وانما قل
والسمع **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع**
 لانه في الغالب لا يصح علم ذلك فاذ اعلمت منه النقص او افرقة اذ نبي على
 كذا عمل عليه جاز لم يفرق سمع اذ نبي مضافا سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
 سمع فذا جاز ذلك وسمو اذ نبي مضافا سمع سمع سمع سمع سمع سمع سمع
 صدى يمين كذا مضافا بعض الزواجر **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع** **السمع**
 اذ وجرى انطق بقله المنسج عليه ويرجع في نفسه ما يقول اصل المعرف
 النشء عن اجتماعهم في ذلك مذكور او يسم ويظهر المنسج عليه بغير ذلك

ما لو امكننا من ذلك ربع او ثلث فانه يعجز السلك والغاليم احوالهم على
 ولا ينطق في انفسهم الى عدد الحروف وان فيها الرغوة والشرير وقولهم ان الغلام
 الحق باخل عليه لا يشمل الخلق وقدر بعض الاشياء لانه مقهور والزوج بلا
يعني ان الزوج يحجب بالاشياء الغيرة الى الملة التي لا يترك الصبر عليها
 مثل الصبر وشبهه والفرجة التي وكسر الغاف وموت الشرير الزايلة وهو
 وبيع ذهاب الجميع بمعنى يعني ان في هذا ذهاب جميعهم او ذهاب
 في بصره وما لا يشبه ذلك فانه يصرف بعينه ان لم يترك اختياره وان امكن كل التمتع
 بان يصلح بل زلزاله صحة شريفة **فقال** اشبهت ويشار اليه في العيشير او العيش
 التي يقول ذمب ضوؤا لم يوجر على يستل على كذب صدق مع يمين
فقال ابن القاسم في الرواية ان ادعى الزوج ان جميعهم معدا
 مع له فرددت ولم يفر على اختياره على حقيقته واسئل امره صدق الصواب مع
 يمينه وقساده ماله **فقال** الغاليم احوالهم على ان يحمل عليه **وقوله** وصدق مع
 يمينه فيما عدا الغفل **فقال** الغفل فلا يثبت فيه ذلك لان المراد فيه انما هو الاول
 ليا ومع لا يمين عليهم لانهم الجاهلون ليستحق عنهم **والضعيف** مريض ورجل
 وخوفا خلفه كغيره **يعني** ان العبد اذا اطلق من عبادة او نحوها او حصل
 الضعيف لذلك من امر مستلوي كغيره مما هو صحيح من ذلك لا يجب فيه الغفوة
 او الغفل كما ولا تقدم الله فلا ذكر وصحبه وهزمي بهل فيه مع هذا نوع
 تكرار او يفسد ذلك في التفسير من ان في احواله ويرد عليه من مرفوعه وتوضيح
 القبيح السليمة بالضعيفة خلفه فبانه في احواله تامل وكذا الجنس عليه ان لم يدا
 خذ غفلا **يعني** ان العبد لو ارجل الجنس عليها كالتحجيج في وجوب
 الغفوة والغفل كما لا هو ان لم يترك الخيانة غفلا اما ان كان اخذها غفلا ثم

حط جنانية ثلاثة فليس له مرديتها **الاجتماع** ما بقى منها من احوالها
 ليل فوله ان لم يترك غفلا وجنانية الغفل تفرقت عن قوله وتوضيح العبد السليمة
 بالضعيفة خلفه او من كتم او جرد او الاولية بالعود ان تعمل ولا يجلس له
 وتفرق انه يعجز من قوله بحسب ما خلت ان لم يترك غفلا لانه لم يترك غفلا
 احذام كالاته نبي به الجاذب في لسانه **الاجتماع** عطف على قوله وفي معنى الملة
يعني ان لسانه التام هو في الريبة خلفه لسان الاخرى فان يمين
 الحكومة وان لم يمنع التفرق ما قطع الحكومة كلسان الاخرى **والاجتماع** الاول
للسامع يعني ان امر قطع من شخص يعجز لسانه التام هو ولم يمنع
 ما ففقدت فيه تكفيرة وانما فيه الحكومة بالاجتماع في احواله او من حكي
 له كماله وان منع ذلك تكفيرة فيعجز عنه كماله لانه التام هو باللسان وكذا
 لك تجب الحكومة في قطع لسان الاخرى او في قطع اللسان **فقال** السامع
 وسواء كان الكف ذمب بمسلاوي او جنانية اخذها غفلا او ليس قوله والغير
 السامع ان امر قوله ساطع ليرشلا عرفت التمتع بصحة لانه لا ماسير ان يمين
 الغفل لا الخطاص ويتر من هذا المراد بالغفل **وقوله** كلسان الاخرى ان
 لم يمنع الصوت ولا لسانه **وقوله** والليل السلا والسا عطف على او محلا عند عزم
 السامع او فله العسبي وامامه انما ليعجز الخطاص في العن والكلام ان في
 لسان الضعيف فيل في كفيه دية لا الغالب تكفيرة بعدوا الاخرى **وقال**
اللسان **فقال** **فقال** ان لسان الاخرى من الكلام يمينه لانه يروي بوضوح
 فلتن ان في الزوج الريبة **فقال** لا يري وجوه الريبة من قطع الريبة لانه معنى
 الريبة لانه الريبة ومن يمين محفنة في لسان الاخرى وتسا معجل يمين في الريبة وتسا
 متها وعليه فان تحق انه كان به ذوق فان يمين الريبة سمع ان مقبوعه وان لم

الحمد لله

[illegible]

المسلم بل المراد بها اذ يدبر كانت اذ سوا كان المقتول مسلماً او كافراً ذكراً
او انثى وسواء كانت مملوكة او حرة او حرة او مملوكة او حرة او حرة او حرة
ذلك وحل النجس الثالث بغير السنة الثالثة وكذلك كل نجس غير مقتول
الكامله مقتول او في ثلاث حتى اذ كانت في ثلاث في بعض السنة ليس فيها منية
وقوله قل صفة ثلاث في ثلاث وانما انما بالانصبة المشهوره في السنة
غير الكاملة فيجوز كالكامله فانما في سنة وانما في سنة في سنتين مستراً
هو المشهور **فصل** في انصبة التي في السنة الكاملة والنجس في النصف
والثلاثة لا بد من ان يكون في النصف في النصف في النصف في النصف في النصف
في السنة الكاملة او ثلاثة ارباعها في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
ويجوز ان يكون في سنتين ويحتمل ان يكون في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
ومما لا بد من ان يكون في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
فانما المولى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
ما وجب على المولى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
عوارضه في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
اربعه رجال مملوكة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
على غايته كل واحد منهم نجس عليه في ثلاث سني حكم الرتبة الواحدة وان كان
طريقه كل واحد في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
بومرعي (نصفه) يكون بعضهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
وعلى هذا فكل من نجس في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
دونه انما في السنة لا يكون من صنفين كغيره من النجس في سنة في سنة في سنة في سنة
ان الرجل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة

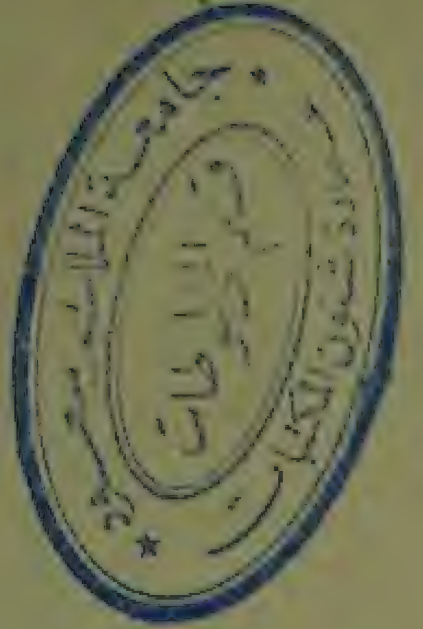
علافة

علافة الفاتل في ثلاث سني ونجس في النجس حكم النجاسة الواحدة وهو مشهور
قبله من ان النجس في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
في ثلاث سني خلافة فلا يصح تشبيهه بقوله حكم الواحدة لان معناه حكم العاقلة
الواحدة ولا يشبه تعدد الجنائيات بالعاقلة الواحدة ومن صنفين في سنة في سنة في سنة
على انهما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
وهذا لان كل من نجس في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
كمن غيرهم وعلى هذا فلو جاز ان يكون في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
انما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
لا يصح من بعد ان يكون في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
النجس مثلاً واذا اكل من العاقلة والنجس كما يصح اليهم البعض مثلاً وسكراناً في سنة
حرمه في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
منه في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
الحرم للمسلم وانما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
رفعة ويجوز ما ستر انما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
ان في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
انما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
والمعنى ان الفاتل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
مثلاً معصوماً مثلاً في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
بل انه يشغل اليه الصوم والنجس في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة
وعلى الرفقة حكم صنفين الشهرين وعقوبة الرفقة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة

مناد يهلب منا وما يمشع منا لا يمشع منا كذا القائل مناد يهلب منا
 من قطع اصبع وعي وكلم وجنوه وان فل ومريض مشرق وفلح اذ تبر وصمم
 ومنع وعرج ضريرين وضراهم ونحوه في مسم فالح صوم شمر في
 بالهلال منوى الشلج والبقاع وتسم الاول ان انكسروا النكاح وخرج
 بالحر العبر فانه لا كفارة عليه اذ لا يجه متهم اذ لا ولا له وخرج بالمسلم النكاح
 من فانه ليس من اهل القرية **وقد خرج** بالنعصم ما كان فيه مصوم الدخ كلان يذ
 به والى ايدى المحصر ونحو ذلك فلا كفارة في قتلهما وانما لم يرد في قتلهم بغيره
 فله **وقد خرج** بالحقك القتل عداوة الكفار لا تجب فيه بل هي مفروضة
 كذا يلى وتجب في قاتل النصب والمجنون كذا في خطابه الوضع كذا في كاله ولو اعسى
 كذا في كاله من انه يشكر البلوغ والقامة كذا في ان يتصور **وقد يلى** او يشر
 يكر او سواه لان النكاح ليس الكلف صغيرا او مكلفا فيلزم كل واحد منهما او يضر
 كفارة كما يلى ولو لم يضر من الدين الاجرة فيلزم لان ذلك عبادة وهو لا يتحقق
 الا بغيره وقيل ان نفسه كونه اذ الكفارة على فائز طر او هو القاتل او ثوب عليه
 وانما سئل عن من اوقع ان يخرجه بقتله خطا لا ينفوتم ان لم يدر ان يكره
 فقتل يكون كذا في كاله وهو محترق فوار مصوف او كذا في كاله ان يعلق قاتل نفسه
 خطا او لم يمسك اذ الكفارة نفس ولهة بعد القتل باذ احصل القتل
 بكل الخلفاء بها كذا بسفط وشر على القافلة لورثته ونحوه في **حينئذ**
 ورفيق وعمرو عبر وسمى المشهور ان الكفار قتلوا في قتل الجنين
 وفي قتل الرقيق الجاني في ملك غير الفلز وفي قتل العمد انما يقتل به اما لكونه
 عدا غنم واما لعدم التكليف **واما** ان قتله فلا يتوهم فيه عزم الكفار
 وكذا في قتل الرمي سواه وقع القتل خطا او عمدا وعليه مكلفا جلا لانه

ثم

ثم جبر سنة وان يقتل مجروح او عليل او نكول الموعى على في اللوث **وقد يلى**
يقضى ان الشخص البالغ رجلا او امرأة صرا كان او عليل مسلح كان
 او ذميا اذ اقتل غير عمدا او مجروح سيرا او عليل غير (او لم يوجب عليه جلا
 ما يلى وجبر عام من غير تفرق حيث عجز عنه او قتل من لا يقا به وكذا
 نك يلى الموعى عليه النفاق عليه لو كان بالقتل جلا ما يلى وجبر سنة اذ اختلف
 خمسين يمينا بعد نكول الموعى رعي اللوث **وقد يلى** على في اللوث له على
 من يضاع عليه اللوث بالواو في قوله وحلف بعنى مع اذ او نكول الموعى مع
 حلفه اذ حلف في اللوث وهو الموعى عليه واو لم يوثق **وقد يلى** رعي
 او نكول في علف على قتل اذ او كان القتل الموعى مستبسا بنكول الموعى على
 في اللوث مع حلف الموعى عليه خمسين يمينا لان اليمين تدمر مثل قاتل **وقد يلى** سبهم
 بذلك المؤلف بقتله متى دعى الموعى عليه في حلفه في خمسين ومثل
 حيسر حتى يهلك **وقد كثر** المؤلف اختلف لاجل كونه اذ اختلفت المباحة
واما ان لم يملك فلا يتوهم قتل الحكم عليه والفقارة في جميعا فقتل الخير
المسلم في محل اللوث (الفتاوة ثانيا) في الجارية فافهمه النسي ط الش عليه السلام في
 سلام **والمعنى** ان السبب الذي اذت عليه هو قتل الحر المسلم في محل اللوث
 له محل الشك في الانهاع وهو المحل الذي ينشأ عنه غلبته ان يصر الموعى قلا
 فسادا في الخرج ولا في العبر ولا في الكلام وستة عنك النعام في قول المؤلف
 ومن افاع سلا على جرح او عليل او جنير حلف واجل في كاله يقول ببالغ
 محرم فقتله فلا يوثقها او مصوفا على ورج او ولد على والى **وقد يلى**
 او زوجة على زوجها من الاول املة اللوث **والمعنى** ان الجاني
 الحر المسلم النكاح لا ينفذ اذ اختلفت ولا عمدا او خطا فانه يقتل ولو يكره



ورد النص فيه فيجعلها في الخطامه يترك المفتول من انكسر وتوضع مائة (أو ثمان)
 في عاقله الميراث كذا سبب في حصوله وان لم يوجد في الخطامه (أو ثمانه واحده)
 قبلها فخلق الاموال كلها وتاخز حقه من الدية **وقوله** نعم بوجه من جعل (أو)
 اجزاء من الرضوخ للاح فانه جعل ضمير ميمنا وياخذ حقه من الدية ويحفظ ما
 على الجاني من الدية لتعذر الجلف في بيت المال **ومعنى** الميراث على الكس ما
والقول في الجمع يعني ان كس الميراث على كل من كس من الكسور ولو اخلهم
 نصيبا من غير كتاب وبنية على (أو) ثلاثة وثلاثون ميمنا ولك عمل المقتنه ستة
 عشر وثلثون ميمنا على الميراث على كس ميمنا كس ميمنا (أو) واه
 كانت البنت اقل نصيبا فخلق سبعة عشر ميمنا ولو تساوى الكس كذا تبين على
 كل ستة عشر وثلثون ميمنا على كل ميمنا كل ميمنا سبعة عشر **وقوله**
 والا اء ولا بد ان كاه الكس لا يتفاوت بل تساوى **فعل الجمع** كل واحد من الجمع
 تميم كس **بقوله** ومي خمسون ميمنا فقلنا ما لم يتركسروا بقدر يروا ياخذ
 اقله بعز مائة خلف **وقوله** وتاخز حقه **يعني** ان او يراه الدم
 فالغلب بعضهم او ثلثون ميمنا لبقا في جميع الميمنا وياخذ حقه من
 الدية كذا العاقله كذا بقا حقه من الدية (أو) ثمانون درهم ومولا يثبت لا بعد
 على جميع الاموال النفسانية كس اذ احضر من كاه غايضا او بلغ الطغيان جلف
 حقه فقط في ايماء العتامة وياخذ حقه من الدية **وقوله** قام ولو رجع
 الى اهل لولا على جميع الاموال التي خلف **بقوله** نظر ابن عرفة عن ملاح
 عيسى من اتممت خمسين ميمنا واحضر حقه من الدية فقلنا نعم وردت ما اخذ
 من كس اخذ لها فانه خلف بقدر حقه لاي الميراث على حقه ميمنا وان ثلثوا او
 بعض ميمنا العاقله من ثلثون ميمنا على الاخير **يعني** ان المفتول

اذ اقله فخلق مائة واحدا في فطره وفي الاوقاف كلهم فخلقها وتلقوا الله على
 ايمان العتامة او ثلثون ميمنا (أو) ميمنا (أو) ثمانون ميمنا فخلقها
 ميمنا كل واحد منهم ميمنا واحدا وتلقوا عتامة (أو) ميمنا (أو) ثمانون ميمنا
 غريم ومن ثلثون ميمنا بقدر ما وجب عليهم والفاصل اوصار منهم **بقوله** من ثلثون
 له من العاقله جلد يقيم حقه من الدية له ويكون للثلاثين **وقوله** فخلق
 العاقله له ان كان له من العاقله جلد لم تترك العاقله على اجزاء خمسين ميمنا وبعث اهل
 ثلثون غريم حقه للثلاثين والجلد في العمر اقل من جليل عتامة ولا يسوق الى يعنى
 ان فقل العاقله ميمنا لا الرقبة العتامة له عتامة (أو) ثمانون ميمنا بقدر ما
 ورواها لا بد ان كاه الكس لا يتفاوت بل تساوى **فعل الجمع** كل واحد من الجمع
 تميم كس **بقوله** ومي خمسون ميمنا فقلنا ما لم يتركسروا بقدر يروا ياخذ
 اقله بعز مائة خلف **وقوله** وتاخز حقه **يعني** ان او يراه الدم
 فالغلب بعضهم او ثلثون ميمنا لبقا في جميع الميمنا وياخذ حقه من
 الدية كذا العاقله كذا بقا حقه من الدية (أو) ثمانون درهم ومولا يثبت لا بعد
 على جميع الاموال النفسانية كس اذ احضر من كاه غايضا او بلغ الطغيان جلف
 حقه فقط في ايماء العتامة وياخذ حقه من الدية **وقوله** قام ولو رجع
 الى اهل لولا على جميع الاموال التي خلف **بقوله** نظر ابن عرفة عن ملاح
 عيسى من اتممت خمسين ميمنا واحضر حقه من الدية فقلنا نعم وردت ما اخذ
 من كس اخذ لها فانه خلف بقدر حقه لاي الميراث على حقه ميمنا وان ثلثوا او
 بعض ميمنا العاقله من ثلثون ميمنا على الاخير **يعني** ان المفتول

عموه فليبا في نصيبه من الدين **قوله** في اه اولياء الدم اذ اقبلوا الى
 الفسامة ووجب القود في العمل ثم بعد ذلك اذن بعضهم نفس قبال القتل بسفاه
 بخلاف عموه اولياء بعد الفسامة بقاء الجاني لا خوفه فكيف من الرتبة
قوله وان اذن بعض اهل قتل لا يستيعا **قوله** وان اذن قبل الفسامة
 او بعد **قوله** بخلاف عموه اذ بعد الفسامة وانما قبله قبل القرب **قوله**
 يشترط في غير خلاف المخرج عليه فيجوز الكبير **قوله** والعقبة معه يعني
 ان الاولياء اذ اذنوا في رجة واحدة وفيهم عقبة مستغنى عنه ولو لم يستغنى
 عنه باحد العقبة فلا الضمير لا يشترط ولا يعلم ان يفهموا او يقتلوا الجلام
 فلو كان في الاولياء مغمى عليه او مغمى به لم يشترط ان ينفذت نفي اهل قتلها لان
 ان عمه او غيره من اولياء المقتول او من اهل القتل لا يشترط ان ينفذت نفي اهل قتلها لان
 العقبة واخذ في الامر وفي الضمير فانه خلاف حكمة من لا يملكه وعلى خمسة وعشرين
 من والعقبة خلاصته وقت الخلف كانه ارباب في النفس والبلغ فاذ ابلغ
 الضمير فانه خلاف حكمة من لا يملكه وعلى خمسة وعشرين من والعقبة خلاصته وقت الخلف
 عند ولا يوضو على الكيس بلوغ الضمير فيجوز من والعقبة خلاصته وقت الخلف
 الكيس او غيبته قبل بلوغ الضمير فيجوز **قوله** في كل الدين فيجوز الكبير
 وان عمه او غيره من اولياء المقتول او من اهل القتل لا يشترط ان ينفذت نفي اهل قتلها لان
 للكبير بدل قوله فيجوز الكيس **قوله** والعقبة معه يعني
 سبيل النفي لا الوجوب لان من لم يملكه في المزمع **قوله** ووجب بقاء
 الرتبة في العمل والقود في العمل **قوله** ولا يغير غير ما **قوله** في
 الفسامة ثم سارع في اللام على كل من لا يملكه في المزمع **قوله** ولا يغير غير ما
 الرتبة في العمل والقود في العمل **قوله** ولا يغير غير ما **قوله** في

ملايد ان يعينوا واجرا ويعملوا على غيبه ويقولون في الفسامة لما من ضرر
 كما في قوله **قوله** من تعين المغمى عليه في العمل ان الفسامة في العمل
 تقع على جميعهم وهو كذا وتوقع الرتبة على عموه في تلك السنين كذا من وقت
 ارفع شامرا على جرح او قتل كذا او عموه او غيره على واحد **قوله** الرتبة
قوله من قبله يعلم من علمه في قوله والفسامة سبها
 قتل الجرام **قوله** اعلم ان حكم قتل الدمار والعبد والجنين الجرح الجرام من
 ارفع شامرا على جرح عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه
 عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه
 ويعتبر في الجرام العمل اذ الفسامة في الجرام **قوله** ويعتبر في الجرام
 العمل او ما قبله فانه كان في يده ففقد في يده ففقد في يده ففقد في يده
 بكرم يده ففقد في يده ففقد في يده ففقد في يده ففقد في يده ففقد في يده
 له وعمل قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا
 تل معناه **قوله** او عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه
 كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا
 او عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه او قتل عموه
قوله طفا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا
 العمل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا او قتل كذا
 فيشمل الرتبة في الجرح والقيامة في الرتبة او الرتبة في الجنين او قتل كذا
 وان نكل برمي الجراح او قتل او قتل او قتل او قتل او قتل او قتل او قتل
 اذ انكل برمي الرتبة مع شامرا وان الجراح ومفعول هو الموعر عليه يقتل
 الرتبة او العمل او الجنين يحلف يمينه واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا واحدا

او احتج بهم وكفى به **يعتصم** ان الامام او غيره اذ الصلاح ان قال الثقلان
 كالتصالح والكرام انما الخيل وحمل الصبة لثمة من الاتي الحوب طانه يجوز ان يسهو
 يعتصم به على قتاله ثم اذ استغنى عنه وده اليهم كما ارد غير ما يستعمل به من
 اموالهم لانهم مسلمون فلم يزل على ولكم **باب قيل** الرد على من
 وهو منعتي بل ان الرد السكوت اليه بغيره كغيره **باب الجواب** ان الرد على من
 صار له ان كان ملكه فلا قلع ولا عيب بل الرد وان لم يملكه ببيع منزهة ولم يزوج
 على من جرحه **يعتصم** ان اذ اراهم بغيرهم فانما لا تتبع منزهة منهم ولا يوقع احد يجهز
 على من جرحه ويؤلف بانزال العجز والسملة **ويعتصم** ان في يوم منهن
 يتبع منهنهم ويؤلف من جرحهم وكذا للرجل قتل ابيه **وورثه يعتصم** ان في يوم منهن
 يجوز للانسان ان يقتل ابيه في حال القتال ابتغاءة وانه كذا يكره له ان يقتل ابيه
 او غير ما لا يقر به الا بالامام والمسلم والكافر في الكرامة وانه من باب اولى ولا يكره
 له قتل ابيه ولا جرحه ولا يبيع ولا لا يبيع ولم يجر مقتول اقلقت بغيره او ما لا
يعتصم ان في ابناء اذ اكلوا من اكله او اكلت في حاله قتاله بغيره او ما لا
 تلب ورجع فانه لا يضر تبليغ من ذلك ولو كان عليه لانه مقاتل واما ان لم يتلب
 فانه يكره ان يذبحه ومضى حكمه فانه يذبحه وورد في مواعده لوفقه
 ولحق المقاتل النعم والملك والنوم معه فلا يضر النعم في فاضله يرجع
 للمقاتل المتناول **والمعتصم** ان في ابناء في تناول اذ اقلق فاضله
 بكم نبي فانه يبيع ولا يبيع في ذلك بغير الحكم انتم وانه لا يبيع في النعم ويكره
 ماله بغيره ففعله البغى وكذا في اقلق فاضله من امر الحروب ولا يبيع
 بغير المحرم وانه في الشبهة المتناول ولا يبيع من امر النعم في النعم في تضعف الحفوف
 وكذا في يوم منهن بل السوء وقوله في الحكم ومن اذ اكل من اكله فلا يبيع كذا

نحو

ليس بكم **واعتصم** على الحيوان كذا في الامام او غيره **باب قيل**
 اذ اكلوا الحكم صوابا كما يتوهم عدم اقلق بغيره **باب** ان في يوم منهن
 لم يعد الامام وما يتوهم عدم الا غير اذ يملكه بغيره في اكله والحروب اذ من من متعلقان
 الامام واذ استغنى عنه بغيره قبله في اكله في يوم منهن غير على النعم بما اقلقت
 من نبي او ما لا ويوضع عن النعم ما وضع عن النعم واما اكله اذ اكله فانه
 على وجه العناية والعصية من غير ترويل فانه يبيع ما اقلقت من نبي او ما لا وهو
 ورجع بغيره من نبي واما اكله فانه فاضله او فاضله وفتل النعم في المقاتل
 للامام بغيره بغيره استغنى عنه حيث ضره من اكله بغيره واما اكله فانه
 كذا **باب قيل** يعتصم ان في اكله المقاتل مع اكله بغيره حكمه في الرجل ما كانت متلا
 وليه فانه لا يضر ما اقلقت من نبي او ما لا واكلت فاضله فانه اقلقت من نبي
باب الجواب ان في اكله مع الرجل بالسلام فلا يبيع النعم فانه
 في القتال وتسم بغيره فانه في اكله بغيره في اكله بغيره ولا يبيع ولا يبيع
 في يقاتل قتال الرجل لم يقاتل الا ان يكره فقتل بغيره **باب الجواب** ان في اكله
 في يوم منهن بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 في حاله اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 حيث لم تقتل اكله او لا يقتل اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 كذا في يوم منهن اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 تقتل بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره اكله بغيره
 ذكر فيه الرد والنسب واحكامهما وما يتعلق بذلك **باب الجواب** ان في اكله
 بالكمي مضر فلو كان ردده والرد والرد والرد والرد والرد والرد والرد والرد

من القوة والود وتقوم من قهره أيضا فإنه يعلم كانه يترك الاله جميع الحيوانات تكون
فكلفت هذا الخراف اجماع وان توصف ايضا مدله الا في طاق بصفاةهم الزمنية
الزمنية وفيه (اراد) انه علم من المنصب المنصب ما فيه مع اجماع المسلمين على خلا
فه وتكذيب قائله **والسراد** باللام في قوله تعالى وارفع **الخطايا** انهم المكلفون
مستقدم من التخليد يفتخ القتل بالامستتابة (ان) يقال ان كل من الزمان ليس
بمرتبة او ادعى مرتبة مع نبوته عليه الصلاة والسلام او لم يارب نبوا وحوار
الكتاب النبوة او ادعى ان الله يفعل للمسلم او يعانو الخور او استعمل لاسم
يعنى ان ادعى او سجد من ان يخاف كل من يتكلم مع نبينا عليه الصلاة
والسلام وان كان يوحى اليهما معًا فإنه يكون قاتلا وكفران لرب (ان) ايضا انهم
يق كنعان واربهم عليهما السلام كثر امر جوار الفول لمجارية (ان) ايضا كان محاربه
محاربه لله ومرحان الله فذكرهم وتكلم من قال ان النبوة فكتسبه وهو البلوغ
بصفاة القلب الى مرتبة النبوة ذلك يؤتى التوفير ملجاء به لا يتا وكذا من ادعى
الله بصفاة الراسم او يعانو الخور وكذا من يقول اني من الجنة وما كل من ثمارها
كذلك من اعتقل بقلب ان شرب الخمر والزنا وما اشبه ذلك وكل من جمع عليه
معلوم من الدين بالضرورة حاله ونفسه او جعل حكما علم من الدين بالضرورة لذلك
احس اذ قلنا ما اذا اجتمع العلم من الدين بالضرورة كدابة الكعب ويجرح ما علم
خبره ولا يبرح حكم ولا تكذيب فوان كانا نكار وجود فردا واب بكر ومكر
وغر ما تبطل بخلاف انكار فكنه وانكار غير تدبر وحيز وانظر انكار وجود بين
المفسر من كانه الله الله كانه اعلم **يعنى** ان من ادعى علم خاص
من المسلمين بان قال الله والله على الكبر ما نكلا يكون كانه اعلم الله الله
ليكن كانه انما اراد التخليد عليه في الشتم وازاوة الكبر في ترك مفسوه **لله** بعبارة

كذا قلنا الله كما ذكرنا في الحديث أو لنفسه كذا وإن فائدة التفسير ما مقصود
 وله الأربعة وجعلنا السماء مائة يعني أن مائة كبريتين فائدة
 كذا في بيرو الوجه الذي كبره أن يجب على الناس أن يقول كبري بالياء واللام
 ويسته وكذا جعلنا واستناب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاذ الله وإن لم يقب
 فإن تاب وترقى ينجى أن الله تعالى لا يسلح أهل الأرض إلا بما يحب على
 الأوامر أو على نأيه أن يستقيم ثلاثة أيام بلا جوع وبلا عطش وبلا مغلبة
 وإن لم يقب قتلا يثوب الشخص من اليوم أمثال ذلك وكما في الخبر والعبر والذكر والأثر
 ويحكم من فائدة من ردت له وأصله ولز وعياله قلنا لا يبعون عليهم من فائدة
 من ردت له قلنا معصية يجب الردة **فصل** وإن لم يقب مغلبة في قوله
 بلا جوع وعطش ومغلبة ولا يجب أن يكون في قوله مغلبة في قوله وإن
 واستناب ثلاثة أيام لأنه يقتض أن يهلك منه التوبة ولو تابة كذا المعنى
 كما استناب ثلاثة أيام هو تابة كما لا (أ) أن يحل فصوله وإن لم يقب على معنى أنه قال
 لم أت فيه جعل المغلبة في قوله واستناب ثلاثة أيام وكما يجب اليوم الأول ثم
 (أ) الثلاثة فحسب من يوم ثبوت الكفر عليه كذا يوم الكفر وكذا يوم الرفع فسانه
 الشيخ كرم الدين نفري وهو مقتضى القول على من لا يستناب اليوم الأول
 وقع فيه الثبوت لا تفرق الأول أيام من لا تلقى وأما كانت الاستنابة ثلاثة
 أيام كان الله تعالى أرفق من علم ذلك فقد وكلها ثلاثة وأجاب فلو حكم الإقاع بقتله
 قبل الثلاثة الأيام مضمرة كذا حكم بملك فيه واستنابت بحقيقة **يعني**
 (أ) المرأة إذا ارتدت وثبات من وجه أو مغلبة فلا يجب ولا تقتل حتى تستناب
 بحقيقة وأصله وما زاد على الحبيضة بالنسبة إلى الله فائدة تعين الاختصاص إليه وأما
 إذا ارتدت وهي مكره فأنه لا تقتل حتى يوجر من يرضع ولد لها وقبل غير أمه

وكذا يعلم ان تاركه وسواء كانت توبة قبل (الاصحاح او بعد) وان كانت توبته
 بعد الاصحاح عليه لا تصح في نفسه فتلزم **ينبغي** ان يكون مثله ما اذا ذكره
 من عليه بد التوبة من التوبة وقبل عزمه اسلامه واما ان استمر في كفره
 كان توبته اولى واما بعد موافقه المشهور ان من اسلم من الكفر ركنه ارتحل
 وقال انما كان اسلامه كاجل عن صراطي وطهر عن كركه يعني فانه يغفل منه وفضل
 بما اذا لم يغفل عن الاسلام بعزمه لما لا يخفى عنه واما ان لم يغفل عن كركه فهو
 وندر كركه ان يظن وقال اما قبله لم يند من المسلمين على امره الكفر وقال
 اما بعد جعلت ذلك لا يصح في نفسه واما بالاسلام فانه يغفل منه ذلك اذا
 استبد ما فلا بد من كل خلفه يعني ما كل خلفه ابدل وفيه نوع تكرر ارفع كل
 من في الصلاة بمنزلة قوله ونقلت بانه في تارة كذا في قوله وادب من تامل
 ولم يغفل عن التوبة **يعني** ان الامور في الشر باقية تترشح
 ارتحل والاصل انه لم يوفقه على ان يغفل عنه ان لم يلتزم ارتحل الاسلام فانه لا يغفل
 وانما عليه الا ان يغفل **قال الناصر النفاي**
 وانما ان التزم التوبة كماله الامكان من التصديق للرسول عليه السلام
 بما علم بحسبه بغير قوة ولا علم بحسبه بغير قوة اقول الاسلام والعمارة التي
 عليه حتى لم يلتزم من التوبة بها فلم يكفر منها ولا مسلمة ولا مسلمة ولا كفر ولا بد منه
 الا ان خلاص كلام الحق وعظيم انما يكف الايمان بها فاما لا بد ان يصح ان يحرم ان يقول
 الله جل الله عليه وسلم والتصديق بالسلطة تصديق بما جاء به من الله لا وان
 ذكره المشرك ان لا يوقن التصديق بدينه فاما **سب**
 في الاية قوله **اصحاح** وهو ان لم يدخل فمروا على مسلم **يعني** ان اسلم
 ان من توبته اذا اسلم المسلم ولم يدخل فمروا على مسلم واما قوله ادخل عليهم ضررا

سبح

سبح قلته يقتل النفس غير سب ولا يغفل منه الا الاسلام كرسب النفس على الله عليه وسلم
 وخلاصه ان من ذكره **قال الناصر النفاي** فانه سب امره بدينه فانه يؤذي
 (ان) يقتل امره بدينه فانه يقتل به **يعني** ان يغفل عنه ان اذا ادخل ضررا على
 مسلم ان يحج به على حكم من نفس عنك يعني الاصل في سب النفس والاسم فانه
 اوصى الحق بدينه لا ان يغفل عنه (ان) يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
صلاة وصياما وزكاة ومجاورة **يعني** ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 بغضه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 (ان) ولم يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 واسغفرت صلاة وصياما وزكاة مغلطة ام الا ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 فاضل ما وان فعلت اسغفرت ثوابا **وقوله** ومجاورة من الغفل
 ففقا وعليه فقاؤه لانه وقتد بان بصلته الضم والركاء عنه وحده الحج له
ينبغي ان تغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 معاملة له بتخفيف فصله وفقرته الشرا في عزه عن قسبه في الاية قوله
 ومجاورة بخلافه من نفسه وتربيه واستيلاكم التفرغ فلا يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه
 فف كركه ونزرا ويستل باليد او يعقو **وقوله** **يعني** ان التوبة تصف
 عن المزمع من الامور سواء كانت فيها امثلة الفتن معينا ام لا والتفصيل في
 وامطافا ووصية **يعني** ان التوبة من الية تصف الاضطرار والضرر
 جبر وباطل ان الاضطرار اذا اسلمت او من زنا منها بعد رجوعه للاسلام لم يرجع
 حتى يزوج واذا اوصى بوضاياته ارتدت رسم رجع الى الاسلام بان توبته تصف
 ما اوصى به **قال** ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه ان يغفل عنه

وفيل يقتل بلا استئذان لانه انما استئذنت الملائكة الذين يصلون على النبي عليه السلام
وعلموا ان قتله في حاله القضاة والاقتل بلا طاعة وكذا ان مقتله في حاله القضاة
لان مقتله في حاله القضاة مستحب ما يقال له لا يشرع بقتل من يدين الله
وفيل يقتل بلا استئذان لانه لا يقتل لاحتمال ان يكون امة غير امة
من الكفار لان مقتله في حاله القضاة مستحب ما يقال له لا يشرع بقتل من يدين الله
حتى النبي عليه السلام فيل يقتل بلا استئذان وفيل يقتل بلا طاعة
في قوله القول السليم واستتيب من امر او لم يشرع او تبا لا يشرع
باب في الكلام على المسائل التي توجب القتل بلا استئذان
بما اشبهت عباد الله (مختلف فيما اشبهت) من توجب القتل بلا استئذان او لا توجب
القتل وانما هي في القتل في حاله القضاة **والمعنى** ان الانسان اذا قال
في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يوجب القتل بلا استئذان
انه ايام بلا طاعة وعشر في حاله القضاة والاقتل بلا طاعة
والقوا ما جرت به الفرية وموانع يقتل ولا تقتل في حاله القضاة
هم وموانع ما جرت به الفرية وموانع يقتل ولا تقتل في حاله القضاة
اعلى بتكرير النبي عليه السلام او ادعى انه نبي وانما هو من امة
بتكرير بل اسريره في حاله القضاة يقتل بلا استئذان (لا يشرع في قتله)
عليه وكذلك لو كانت عواذ النبوة ثم اقبلت يقتل بلا استئذان على اعدائه
ان رسول الله عليه فطران ما يتلوا **فصل** في الاية التي فيها
على قوله وتبين الكون استشهدا بالبرهان ما هو فيه وانه لا يشرع بقتله
اعلى ان النبي يقتل في قوله في قوله او اعلى بتكرير النبي في قوله
او من القتل بلا استئذان لانه في النبي والمراد به اسرار الله في النبوة ثم

واي امة اية او ادعى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم او لو سئل ملك ليعينني او يامرني
او يعينني بالقتل فقال نعم في يد النبي فروع الغنم او قال القضاة في حاله القضاة
ان مقتله في حاله القضاة مستحب ما يقال له لا يشرع بقتل من يدين الله
عليه السلام وانما يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
القضاة فيما زاد على ما قال القضاة في حاله القضاة مستحب ما يقال له لا يشرع بقتل من يدين الله
اجتهاد ام قال لو سئل ملك ان يقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير رخصة النبي وانما
عليه السلام في حاله القضاة يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
يعلم في حاله القضاة يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
وغيره في حاله القضاة يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
عليه السلام في حاله القضاة يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
من قال نعم غفصان او فيه الشك فانه وجه مقتله او وجه ذلك فانه انما
لان جرمه مجرى التحفيل والتشديد وليس فيه تحريم بل انما السب واللعن واقع
على المخالفة او استشهاده بغير حجة عليه في انما جازم او في حاله القضاة
لقد علم على التباين كان كذا في حاله القضاة او في حاله القضاة
ارون الغفصان يعني انه يؤذي بلا جهاد من استشهاده بغير حجة عليه
النبي في انما جرمه مجرى التحفيل والتشديد وليس فيه تحريم بل انما السب واللعن واقع
القبائل او في حاله القضاة يقتل بلا طاعة وانما يقتل بلا استئذان
نفسه ولم يرد بذلك تفصيلا واعيا واسبا القضاة في حاله القضاة
المكره او فسك ان اصبحت الياسر بغير حجة النبي عليه السلام او في حاله
اسلم من العسفة القضاة ولا يستلزم انما جازم او في حاله القضاة
صيرت كذا صيرت او كذا في حاله القضاة او في حاله القضاة

119

كبر خوف التشويه والجلالة صفار خوف التعزيب لعدم استراح الموت فلا يعتدل
 له اوفى للاجتناب عليه لم يعرف مالك صنفاً عجيباً واستمع معمر لابن ابي العيص
 السلام على بلال بن رباح بالرجوع الى ابيهم ثم انما لم يزل يلا به حبيبة والحبيب
 واه وجعل في النساء واه اووه (لا انه طلع من ماله كلاب مغلغلة وان يمشي
 وكما يمشي يفتي ان اللابطة اذا كان بالخط طابقاً لم يفتل صواباً وان عصا
 ام لا وصواباً كانا عبيداً او كافرين **فان قيل** ما عمل قوم لوط مطلقاً
 ليعملوا بالمعقول به الرجم اصحاباً لم يعضوا ولا صرافاً في ذريته طوعوا لولا
 له وان كان المعقول به مكرماً او صلياً لم يرهم ويرجم الباعل والسفهاء فيبد
 كاستهانة على الزنا وليس على العبد في الزنى رجم لان عليه نصف الفراق واليه
 الرجم **قال** ابرو نسر وان اسلم النصارى في قبل ان يقاتل حراً يقتل او العترة او
 النصف منه فانه يقاتل عليه لانه صواب الذي هي لارفة له كلاله لارتي اننا نقام على
 المسلم اذا اتانا ما كنزك اذا ارتكبك النكاح ثم اسلم ما محقوقه (نصف فلا تقام
 عليه كحد الزنا وانما قصود تعلقه فللعزير كبر وان يتنوا يغفر له ثم ما من ضلع
فقول كلابه اذ في لواه بهومي بلب اليصبة كئلام اذ في تمر ونزل
 اذ في نبل وليس اسم فاعل ولا يلو فلو لا يلو ولا يلو فلو لا يلو فلو لا يلو
 ما عاينوا معصوا او غير محصن ولا يدخل فيه بالغير او غير بالغير كل نفس
 او مكره ليس لانه يشترط البلوغ والفقوع **واما** ما خرج بقوله وان عبيد
 او كافرين مع ذنوبه فلا ذكره (لا لاهل الرد على من يقول ان العبد لغير محصن
 وان الشاكر رد الى اكله ملقته **وعلى** ابي العكر وليته وتشهر للزنا وان قل سزا
 موالتوع الشاة من انواع العسر **والمنفى** ان البكر الى المسلم المبلغ اذا زنا
 بلان يجلو ماله بطله ويغرب علامته **والمراد** بالبكر غير المحصن وهو من لم يتقدم

له لوط وعتاج في نكاح كاذب بلان لم يتقدم له لوط اخطا او تقدم له لوط في رتبة او
 زوجته كاذب في ميضتها او في نكاح فاعلم بهت ومسه (املا الزني) ذكر او
 انشئ وان قل جبره وقد يملز منه محسوس جليل لان الزني عليه نصف ماله (الحير
 من الغراب **وقد عيب ابن عباس** **قوله** ان الله لا يفرق بين الجليل والحق اذا
 تزوجوا القولي فاذ الصهر فاه ان يفتل حقة فليس نصف ماله على الحصة
 من الغراب ومعتز الصهر تزوجوا ومعتز به اني ان لم يتزوجوا لا يجب
 عليهم الجلو **والجواب** ان ذلك انما يتأتى على فراهة ضم الزني لغيره
 واما على ميضتها فبما اسلم وعمل منك (اكثر وتكون في الاول ولا حجة في
 الانية لانه اذا وجب عليهم الجلو مع الاصلان دون الرجم بالزني فلا لا يجب
 عليهم الرجم اذا لم يتزوجوا بطريق الاولى بالانية سيفت نصف الرجم (رفاه
 وذلك بمجموع الفرافة **وتخص** كل ذنوب فاعيب بالعتق والوطء **يقول** يفتي
 ان اهل الزوج غير الزني غير اذ العتق سبيلكم اظن صاحب بهر ذلك فانه يفتي
 دون صاحبه الذي لم يحطد عتق وكذلك اذ اسلم الزوج ثم اهل صاحب
 فانه يفتي وتقدم الشبهة على انه يشترط في الزني ان يكون ان يكون
 بالاشارة وان لا يكون ممنوعاً وان لا يكون فيه مخالفة كسلة الا حله وقلة الزني
 الحجاب **وبعبارة** **وتخص** في قضية مملوكة في ذنوب الجزئية
 وكل فاعل لم يقصده الشؤر وهو ذنوب فوفاً وفريختي كل من الزوجين
 دون صاحب وفريختها مغل **والحاصل** انه فريختي كل من
 الزوجين وفريختها مغل وفريختي الزوج دون الزوجية او بالعكس ولوفاً
 ل بكا العتق ويكون الفمير بعق راجع لك العتق ويكون صاحباً لجميع الزني
 لكاه امضى لان ائتمنا من العتق لانه الحر واولاد اصلا كانه ائتمنا

صح في السيد ومسرح الحاكم لانه يفهم الحروف كلها وان جمع الجمل كلفا صح في
 الحاكم ومسرح السيد لانه انما يفهم الجمل ويجعل مستقلا في جمع الجمل كلفا
 في الحاكم والجمل في السيد فيكون مرئيا عنده ومع وصفه له وافهم السيد
 على علمه من الزنا والنفقة والحق لا الشبهة فله يفيها على العبد (الاول)
 وان قطع السيد دونه للوالي وكانت البينة عايدة له واحكام وجه الفقه
 عرفيا ووجهه بعض ليل يمثّل الناس بغير علم ويدعوهم فتم وافهم
 في الولد بغير عشر مرعانا وخالفها الزوج فاحرم وعنده في الرجل يفيظ علم
 بغيره او بغيره او اولي الخلف او خلف الزوج في اوله ففهم اوله بسلكت
 اوله العائقة لم تبلغ عشر مرئيا ولا يفت **يقضي** ان المرأة اذا اقامت مع
 زوجها عشر سنين ثم وجدت في مقلتها ما يوجب طلاقا في مثل ذلك وكذا
 بها الزوج وفما اقل وطهنتها فانها خير من جميع لانها محصنة ولا عيب بل تكثر ما
 لولده **وعنه ما** ان الرجل اذا تزوج امرأة وطهنتها معها ثم
 سئل القروا عليه بان ثمر فقال ما جازعت زوجته منذ دخلت بها وانما
 في غير محصور بل يفيل قوله ولا يجمع بالجلوس البكر ما لم يفر او يفر من محله في ذلك
 البكر فانه يجمع **بقوله** بالحوالي ابد الزوج وقوله وعنده لادامع
 وقوله يفيظ اذ اجمع وانما الجمل بل انما انه لا يفيظ اذ اجمع الزوج
سبح ان الامتياز تناولوا المستلزم على انما متعارف لئلا يكون الرجل في
 قوله والامتناع لم يفيل قوله **بمسح** على الخلاء بغير عمر وضمون
 وابوعمران والنجي ولم يشر الخلف هو المزمع **وعليه** بالحق
 في بغير المزمع في حكم اذ المستلزم في بغير عمر في حكم التامع وعنده يضمنون حكم
 الاول وانما في المشهور **وقد جمل** انما في المشهور الاول

مضى

الى التوفيق بينهم لوجوده كرسا عبر الحرف نكته **منها** انما قيل
 قوله الزوج حيث انكر الولد فلم يجمع لانه لم تكن زوجته وانما يفيل قولها
 كانه الزوج كونه لم يكن لها في مسئلتها او كزنته في مسئلتها لا يقبل
ومنها انما قيل قول الزوج ولم يفيل قول الزوج كانه الزوج اذا
 حصل له ما يمنع من الجماع بزوجته بسكت عنه بخلاف الزوجية اذ اقصاها
 عدم الولد من زوجها بالطلاق انما لا تسكت عنه بل تكثر من وتجر به
ومنها انما قيل قول الزوج ولم يفيل قول الزوج كانه الزوجية كانه الزوجية
 التي انكر الزوج وكلمها لم تبلغ الزوج فيها عشر سنين ومسئلة الزوجية بلغت
 عشر سنين **فالتاويلا** الزوج الاول على الخلاء والبلدية توجب بين
 ما وقع في المرونة وانما كانت في وقت فادع الزوجية او الزوجية او الزوجية
 بيت وافراده وانما يقال لادعها وقصر فتمت من قولها وفادعها لا يشترط
يقضي ان المرأة اذا خالت زنت مع هذا الرجل ما فرطت بها وانما
 زوجته ولا يمتنع له بل انما يحذر ان كان الاصل علم السيد السيد فيفتها
 في نكاحا بعد الاستمراء ان احبا وقضاء له ولو كان يفر وجعل فسر وعو كذا
وقد في الجواز الزوجية غير النكاح اذ اوجز في بيت او طهر او افراد
 لولده وادعيا الخلاء ولا يمتنع ولا يمتنع بغير مقامها الا الاصل عدم الشك
 السيد للقول ولا يمتنع نكاحا بعد الاستمراء ان احبا فان حصل فسر ولا
 صر عليها وانما لو كانا لها وبين بانه يفيل فسر ولا يمتنع لانهما لم
 يدعيا شيئا فحاشا للفرق بين ما فرطت في تلك الاستمراء **وقد**
 في الزوجية اذ ادعيا الرجل ولده زوجته قصر فتمت من قولها وفادعها لا
 المرأة ولو لم يمتنع لادعها لا يمتنع في الخلاء بل لا يمتنع في الخلاء

١٤٨

لأنه يحصل فيشريفهم مفعول الاستعداد كما في الأصل عدم السبب السبب وبما شقاه
عقد الصلوة بعد الاستعداد ان احبنا وهما في ولو كانا هاديين وموكلين كما بقا
فيما على التمسك على الاستعداد **فصل** في حرام ارجاع المسلم الى الاسلام كذا في الموضع

باب في حرم الفدية وحكم ما يتعلق به

مسألة في الزكاة العجزة والصلوات في الحجارة ونحوها ان يستعمل في الزكاة الزم بالمال
في سائر الفدية على ما في مسالك والذين يرمون المحصنات ويسمي ايضا
في سائر الفدية من الاجرة والكذب ونحوه الكلب والحيوانات وحكمه او حب
الدميمة المحررة لو نسب شخص غيري للكنية **فصل** في ابرع عتية
الفرق (لا يحرم نسبة ادم من غيري) والفرق في نسب مسلم والافضل الاجل في قوله
نسبة ادم من ذلك غير حرام عتية مسلم بالمال او عتية قبيح ان يولد له مني او
فقط نسب مسلم **فصل** في نسبة ادم من مصر ومطمان بعد عتية وغيره مع
ان اخرج به فرق نفسه **مسألة** في من اخرج نسبة غيري للكنية غيري ونسبة
العبر وكثير مما لا يتقرر في قوله الفرق فيه اما ما يتقاه او ما يتخلل لانه بالمعنى
الاعم فلول او قطع نسب مسلم اخرج به ملائمة الم يقطع نسبيا او قطع نسب غيري
مسلم فلهذا لا يصح فرياق (الاول اذ افعال الرجل ليست افعال العتية فانه ليس فرياقا لانه
لا يكثر وقطعه عنها وان فلك ليس ببول ولا كلب ولا ابيه فلا يقطع نسبيا ايضا
وحدة المولى الفرق بقوله فرق المولى هو من اذابة المصدر والسي
باعتله وانما في المولى هذا الجاهل القليل وفيه ما يصبر والجنون كاص
عليه اذ افرق في عتية **مسألة** في من اخرج نسبة مسلم الى من هو الموقوف
اذا نسبته في حريمه (لا يسلح) فقط حيث كان الموقوف به بنو النسب

فلا يسلح ولا يسلح الا في حريمه ما لم يكن ابوا او في حريمه مسلمي والاخرى
فصل في حرم ارجاع مسلم الى الاسلام كذا في الموضع
فرق في سائر الفدية على ما في مسالك والذين يرمون المحصنات ويسمي ايضا
في سائر الفدية من الاجرة والكذب ونحوه الكلب والحيوانات وحكمه او حب
الدميمة المحررة لو نسب شخص غيري للكنية **فصل** في ابرع عتية
الفرق (لا يحرم نسبة ادم من غيري) والفرق في نسب مسلم والافضل الاجل في قوله
نسبة ادم من ذلك غير حرام عتية مسلم بالمال او عتية قبيح ان يولد له مني او
فقط نسب مسلم **فصل** في نسبة ادم من مصر ومطمان بعد عتية وغيره مع
ان اخرج به فرق نفسه **مسألة** في من اخرج نسبة غيري للكنية غيري ونسبة
العبر وكثير مما لا يتقرر في قوله الفرق فيه اما ما يتقاه او ما يتخلل لانه بالمعنى
الاعم فلول او قطع نسب مسلم اخرج به ملائمة الم يقطع نسبيا او قطع نسب غيري
مسلم فلهذا لا يصح فرياق (الاول اذ افعال الرجل ليست افعال العتية فانه ليس فرياقا لانه
لا يكثر وقطعه عنها وان فلك ليس ببول ولا كلب ولا ابيه فلا يقطع نسبيا ايضا
وحدة المولى الفرق بقوله فرق المولى هو من اذابة المصدر والسي
باعتله وانما في المولى هذا الجاهل القليل وفيه ما يصبر والجنون كاص
عليه اذ افرق في عتية **مسألة** في من اخرج نسبة مسلم الى من هو الموقوف
اذا نسبته في حريمه (لا يسلح) فقط حيث كان الموقوف به بنو النسب

فلا يسلح ولا يسلح الا في حريمه ما لم يكن ابوا او في حريمه مسلمي والاخرى
فصل في حرم ارجاع مسلم الى الاسلام كذا في الموضع
فرق في سائر الفدية على ما في مسالك والذين يرمون المحصنات ويسمي ايضا
في سائر الفدية من الاجرة والكذب ونحوه الكلب والحيوانات وحكمه او حب
الدميمة المحررة لو نسب شخص غيري للكنية **فصل** في ابرع عتية
الفرق (لا يحرم نسبة ادم من غيري) والفرق في نسب مسلم والافضل الاجل في قوله
نسبة ادم من ذلك غير حرام عتية مسلم بالمال او عتية قبيح ان يولد له مني او
فقط نسب مسلم **فصل** في نسبة ادم من مصر ومطمان بعد عتية وغيره مع
ان اخرج به فرق نفسه **مسألة** في من اخرج نسبة غيري للكنية غيري ونسبة
العبر وكثير مما لا يتقرر في قوله الفرق فيه اما ما يتقاه او ما يتخلل لانه بالمعنى
الاعم فلول او قطع نسب مسلم اخرج به ملائمة الم يقطع نسبيا او قطع نسب غيري
مسلم فلهذا لا يصح فرياق (الاول اذ افعال الرجل ليست افعال العتية فانه ليس فرياقا لانه
لا يكثر وقطعه عنها وان فلك ليس ببول ولا كلب ولا ابيه فلا يقطع نسبيا ايضا
وحدة المولى الفرق بقوله فرق المولى هو من اذابة المصدر والسي
باعتله وانما في المولى هذا الجاهل القليل وفيه ما يصبر والجنون كاص
عليه اذ افرق في عتية **مسألة** في من اخرج نسبة مسلم الى من هو الموقوف
اذا نسبته في حريمه (لا يسلح) فقط حيث كان الموقوف به بنو النسب

فهم

وممن سركا، فيما اخرجوه ولم يقطع معهم الامن اخرج ما فيه ثلاثة دنانير ولو
 ادخل انسان الفريز فبطل امره وينفذ او فسخه للاخرى في ثوبه او او دعه
 ايده فقطع الخاويج به فانه ابن الفريز ولو بطل السارق ثوبه في الفريز فبطل
 به المستحق ولم يعلم انه سارق فبطل قطع علوه وادخله في البيع فبطل
 ولو كذبه زيد او ابيض ثوبا او دعه او اذله او اذله او اذله او اذله او اذله
 به السارق ومما اربع الفريز او الثلاثة دنانير كانه قتال بسرقته فبطل
 او نصاب ملك غير فانه يقطع ولو كذبه زيد **مسألة** ان السارق
 مفر بالسرقته ورث المقتات يقطع وجهه يصير المقتات للسارق (او)
 ان يورثه به بعض ذلك **قوله** ملك غير السارق مرسوق من
 يقطع عن ملكه **كذا** لو سارقه ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 له السرقه في مال مرقاة المال حيث لم يتركه كالثوب او الثوب او الثوب
 في مال له في السرقه او موصوفه مودع او مرقاة او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 المستاجر ما استلج، قبل قبضه من ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 المحجور وموصوفه مودع او مرقاة او ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 يقطع السارق اذا اخرج في الليل المقتات الموصوفه او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 لا فريز فلا يصرف ولو حرقه من المقتات ان ارسله لاي اذ الترس بما يشبه
 بلانه يصرف ولا يقطع يان دخل من مرقاة القلنس وخروج من خارجهم في
 وقت يشبه ان ارسله بغير ملكه من مرقاة او مرقاة او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 محجور كالاخرى وممن سركا ان يسارقه بغير كسره فبطل او ثوبه او ثوبه او ثوبه
 الضحية بعزدهما بخلافهما في بعض تقوم ان سرقه ان يقطع ان يكون له
 المقتات الموصوفه ملكا لغير السارق وامان ان سرقه ملكا لم يوصوفه

او المستلزم لانه لا يقع عليه ويجوز فتح الماء والجميم ويكون بيان ذلك بمعنى
 مملوكه اذ لا يقع على سرقه لملوكه المسمى والمسلح وان تغلق به حق للغير ويجوز
 كسر ما ذكر ويكون بياناً للمسروق والموصوع ان معناه يمتد بالمنية والاستيلاء وال
 قطع كسائر اقسامه لا يقع على السارق اذ املك الشيء السروق قبل ان يخرج به من الحرم
 وورثه مثلاً ولا مملوكه بعد ان يخرج من الحرم فلا يقع عليه وهو بمنزلة سرق
 سرقه نظائراً واخرى في الحرم ومقتضى صاحبه فان القطع لا يقع عنه وسرق
 سرقه المقتاع المسروق ان يكون محققاً بما يجوز بيعه فلو سرق خمر او كلباً مثلاً
 وهذا الصنف ذكركم لانه لا يقع الا ان الخمر يقطع عليه بغيره للمسلم حيث
 ارتكب السارق الا ان يصادى خشب الغنم وعد كسره بالرجل ثلاثه دراهم
 كسره او عاء الخمر اذ اقرنت تساوى نظائراً بعد تغيره على يقطع وهو الناصب
 لقوله او الكلب ياراعاً **وكذلك** لا يقع على سارق كلب سواه كان ما
 ذونا مبيعه ام لا ولو سارق يتعلمه نظائراً به كذا يستثنى من قوله مما مر
 وجازح لتعليمه ان لا يباع انه عليه السلام حرم عنه خلاف غيره **وكذلك** لا يقع
 لا يقع على سرق الحية بعد ذبحها لانها وجبت بالذبح **ولا** ان يسرق لحم
 الا حية من ملكه بهيمة او صوفة او غير ذلك فغير ذلك او غنم لانه ملكه بوضع
 يرك عليه بلا خلاف قاله في الغنم المتعلق عليه كلبه ابن الحاجب وان
 سرق الحية قبل ذبحها فانه يقع ويؤكد عنهما وحكم الجريد حكم الحية
 في الوجع تمام الملك لا يمتد له فيه وان مر بيت المال والغنمية او قال
 ان سرقه ان يجب ثمنه وسرقه بوق حقه نصاباً لا الجور ولو كان وامر جرحه
 لو جرحه حقه **يقضي** ان يشرطه (القطع في المال المسروق) ان
 يسرقه من ملكه تمام لا يملك للسارق فيه ولا يمتد له فوريه فيه بشرط ان يملكه

الاول

(الاول على الشرية كذا) سرقه مرقال الشركة التي لم يجب عنه فانه لا يقع عليه
 ثمانية **ويقال** في سرقه الا اذا سرقه مرقال ولو لم يكن فانه لا يقع عليها
 ومثلها الجور ولو كان اذا سرق مرقال اربابيد او اربابيد لغوة الشبهة له
 لقوله عليه السلام (ان سرقوا لا يبيح) **فلا** اربابيد سرق مرقال اربابيد
 او مرقال جرحه فانه يقع لضعف الشبهة كسائر الجور او الجور اربابيد
 اربابيد او امر خلافه **وبان** اذا سرق جواربه ائنه لغوة شبهة فلو سرق العبرين
 مال اربابيد يقطع **وكذلك** يقطع مرقال مرقال المال لضعف شبهة
 ويقتضيه مال السليم وسواها ان كان الاصل مثلاً ام **وكذلك** يقطع مرقال
 في الغنمية بغير حرمه لضعف شبهة في الغنمية ويقتضيه مال
 الشون خلافه لو سرق من الغنمية قبل حرمه فانه لا يقع **وكذلك**
 لا يقع على من سرقه من آخر ثلاثة دراهم بالشر في بيت له عليه وتعرضه
 حضور بينة بالشرقة وترتب على السارق (القطع اتمام السارق بينة
 بان المال له وان السارق منه صحيح فيه **وكذلك** لا يقع على من سرق
 حقه مرقال عليه مما طهره فيه سوا ذلك ما صرفه من جنس حقه ام لا اي
 وافلام السارق يمتد ان لم يملكه الا وان كان فله بد كسائر اقسامه ولا
 يعتمد في اربابيد الشيء المسروق ان المال قائم وان جرحه او ماله فيه
 لانه يمتد على حتمه وهو من ايراد قوله مما مر ولو كان ربه ويشاركه في
 في تصحيحه ليعلم **وكذلك** يقطع من سرقه من مال شركة بينة وبين
 الا بشرطه **الاول** ان يجب السارق عرفاً ان الشركة لا يسرقه فيه نص
 في الشبهة ان يسرقه بوق حقه فله من جميع مال الشركة مرقال
 وماله يسرقه ان كان مملوكاً كسائر اقسامه ان كان حمله ان كان مملوكاً

وسرى منه تسعة عشر رامي **وامسا** ان كان مغولا بالعين ان يكون مما
سرى هو حفيد سري لامي جميع المسال خطا ومعلوم كلام السري
لما انزلوه بحج غند او حجب غند وسري ودي حفيد او موفد لكن دوى
وبعد دينا او ثلاثة رامي فانه لا قطع عليه وهو كذا في خروج من حرزها
لا يجر الزايع فيه مضيقا وان لم يخرج مواد يقطع دوا او اد من ياحصل
منه خطاب او اشار الى ثلثة مخرجت او الخوا والبراء او ما فيه او ما فوق
او ما بين او حمل او خمر او ثوب او غيب عنى او غير او سلقه دار الحجب
ان يحرقه كالتعينة **يقضى** ان من سرق الفضة ان يخرج النيط
بما حرز قلمه وصور اخر فانه لا يجر الزايع فيه مضيقا فليس له قلمه
سرى بل حرز كل شيء يحسب وهو يتلف باختلاف الاشخاص والاشغال
ملا قطع علم من ثقل التقلب داخل الحرز من قلمه لاخر فيه ولم يخرج اول
خرج من حرز علم قلمه ولا يقيم كذا الاخراج المثل من الحرز ولو لم يخرج السارق
من الحرز لتحقيق السبب وسواء بقى النصاب خارج او تلف بسبب النار او
التلف حيوانا او ثوبا رجلا جفتكسروا اسبندة اليك ولا يشترط
دخول السارق الحرز بل لو ادخل غصاة وجربها ايضا فانه يقطع **و**
كذلك يقطع من ابتلع داخل الحرز دوا او دينا او قلا اسبندة ذلك مما لا بد
يعسر بالابتلاع حيث خرج السارق من الحرز لانه صرنا انه خرج به من الحرز لانه
ما لو اكله قلا او داخل الحرز فانه لا قطع ولو خرج من الحرز ولا يشترط ان
كل الورى امتعته داخل الحرز ويؤدى **وكذا** يقطع من ادخل
الحرز بما يقطع ما يصادى خطا اذا سلف منه كالمسك والحرير ونحوهما
وقيل سلف الغسل والشمع على السارق **وكذلك** يقطع من اسلوا والى سله

وخرقها

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ونحو ما خارج من حرز قلمها او السرى او الى الحجب حتى ان حجب **يقضى**
او اسلوا كذا علف على لم يخرج له وان اسلوا به من الحجب المبالغة **وكذلك** يقطع من سرق
في نفس الحجب وهو حجب النفس التي يبريد على الميت كاله القبر حرزا عليه واما سرقه ما
في القبر وهو من الطغي فسيلا **وكذلك** يقطع من سرق الخية او سرق ما فيها وسواء
كان املا فيه ام لا وسواء كان في الحرز او في السرى كاله الخيل حرزا لنفسه ولما فيه
ولا ميعوم للخبيل بل كل عمل الخيل الانسان من كذا وزر له متاعه فيه وذمت الخيل
مثلا بسرقه انسان فانه يقطع **وكذا** يقطع من سرق من عانت نكاحا او من عانت
الخيل او من عانت الحانوت او من عانت النسيم في يقوم ويترسه ليل او نهارا ايضا او
غير منى (ان يكون يتلف به كالبيلت قلا قطع فانه لا يقطع **وكذلك** يقطع
من سرق من الحمل او ما على ظهر المرأة وسواء كانت المرأة سارية او نازلة في ليل او
نهار **وبما** او حمل كذا في ملته والشقاق والتجعة او سرق الحمل او ما فيه
غيره فانه لا يقطع **وكذلك** يقطع من سرق من جمع الخيل والحانوت والحمل والذرية
وكذلك يقطع من سرق من الزرع الى الحرز في السرق والقطع ولا يقطع من سرق
لي ولو حمل الزرع الى الحرز في السرق لقطع السارق كاجل من ثمنه **وكذلك** يقطع
من سرق من سلة او عرصة او حجر عليه في الدخول لها **وبما** المراد بل ان
غير السرى في السكى يقطع مما لم يمتد في الساحة سواء كان مما يوضع فيها ام لا
لنوعه او ما عليه (اي يقطع من سرق من الساحة ما يوضع فيها كذا لانه لا غير ولا
ما الساحة في بيت من بيوتها فانه يقطع من اخرج من البيت سلاتها سواء كان
يلا او امين او قورم او لا انقاه على ذلك في السرى واما (اي يقطع بفعل السرق
اختلف فيه بين المؤثرين وهو قلم المرونة انه يقطع وقيل لا وعليه عمل عبر الحق
المرونة وعري **و** من الساحة لصنوع وعري (اي قول لابر السوار غير ذلك وكل منهما

او غايته والفراد بالحقلة التي رتبته فيه وهو صلاته للارتقاء فكان بعد السلام لا
 كان يقرئ الا ثلاثا في رواية اخرى لا ولا يتفحص في المعنى **وهذا** يقطع
 من سرفه شيئا جديدا فلا يجب كانه من زلة ولو كان في علة وكذلك يقطع من سرفه من غلغل
 الكلام الذي في فيها الغم يشهد ان يكون المعنى في شي من السك بحيث يكون ربه عليه فدان
 بعد فلا قطع كانه لم يدر مقامه بحال **وهذا** يقطع من سرفه في الفطار وهو
 الاول الذي يوطئ بعينها في تغير وسواك في سديح او نزل في فلة اقل الشارح وا
 من اسمها واضك قطع ولو لم يسم به وقوله الموقنة وتان بكلمة معصوم له وفيه ان
 الفطار الاول والثاني الموقنة التي هي غير موقنة له غير موقنة او ازال
 تان البحر او سفعه او اخرج فتاد يله او حله او شرط ان تركت به **يعني**
 ان من ازال تان البحر من موضعه ولو لم يلاخل كانه يقطع كانه ازاله عن زلة وكذلك
 من ازال سفع البحر من موضعه ولو لم يلاخله فانه يقطع كانه ازاله عن زلة **وهذا**
 له يقطع ان لم يكن بلاه البحر وهو اولي من سرفه في فلة فلك **وهذا**
 اشبه لا قطع ان البلا لا يتغير عما بنا بوضعه في محل من زلة في الحصى ولا
 معصوم لم يبدل غير اولي **وهذا** يقطع من اخرج فتاد يله البحر في ليل
 او نهار وسواء كان على البحر على ام لا **وهذا** يقطع من سرفه حله ولا غيرها
 ومثل البسطة ان كانت تترك به مثل قلندر الحصى كما فعله الناس في وقطان
 وخوله والغير يرجع للبسطة فقط **والثاني** تنوع ارب الحاجب في الشتر لحي
 الاخراج واعتمده لبي عبر السلك والمواف بان لا يخرج الا يستعمل بل (الزلة كذا في متن
 ومثله ان لم تكن الفتاد يله مسمي ولا قطع بلا زلة انما قلنا او صحاح ان دخل للشر في
 او نفي او تسو او غير لم يلاذه في تغليب وهو في الخفا وحل عبدالم
 يمين او غيره **يعني** ان من دخل الحمام لاجل السرفة وسرفه منها فله

يقطع وامر ان اذن له في دخولها من غير جسر ولا قطع عليه ويعلم ذلك من قران
 الاحوال **وكذلك** يقطع من نقيب الجماع او تصور عليه وذل ايست ورسو
 فلا يمتنع كانه ولام ان اخذ خارج الجماع وامر ان يرد النقيب كافي **وكذلك** يقطع
 من اخذ من ثياب الجماع من غير اذن الحارس من ثياب الشياخ ولا يمتنع ان اذنه في ثياب الشياخ
 من اخذ غير ثيابه فلا يقطع عليه وسواء دخل للمسرة ام لا لانه خالف وجهه فلما بالقطع
 فلهذا قلنا يرد ان يقطع من اذنه ذلك صواب ان يشبه قوله وهل يبرام اهل نخل
وقرأ يقطع وحمل عبور الميمى لغرض او جنونه وكذلك الفصل الكبير **والميمى**
وكذلك يقطع من اخذ غير الميمى اذنه لانه من غير ميمى **وكذلك** يقطع من اخذ الميمى
 فلا يمتنع في خواتم اذنه كان كيمى لا يخرج فلا يقطع على اخذ **بقوله** وحمل
 عبور اطف على اذنه او على اذنه من غير اذنه ولا غيبه ومنه الفصل ان يملو نطابا
 او اخذ في ف (اذن النقا عليه اذن خلاص كضيف مما جاز عليه ويخرج
 من جميعه ولا ان نغلبه ولا يوجب ولا يما على ضمير او معه **ولا** علو **فقط**
منه القاب **يعنى** ان الرار المادون في دخولها لكل الناس كوار العالم
 ودار القريب وما استبدت لك اذ اسرى منها حتى نطابا له من يمتنع المحجور
 عليه واخذ جدي جميع احواله فلا يقطع كان المراد بقوله لمحله جميع الرار والنص
 يرجع لاذن النقا الى اخذ النقيب الى منتهى اذنه النقا ومنه لا يقطع من سم
 في مقامه او لو فتح يده من جميع النقا كان المراد على اذن راسه ولا قطع على من سم
 موضع ماذون له في دخوله كالنقص الضيق فيمنع ذلك اذ او يقطع
 النقص الى اذنه يبرئ من بعض بيوتك **منه** وما استبدت ذلك فيمنع من موضع
 وفلو قد جرح عليه فيه فلا يقطع عليه فيه وان خرج من جميع الرار لانه على كالمراي
وكذلك لا يقطع على من دخل الرار ونقل النقيب من موضع كافر فيه ولم يجر

فيمنع منه **وكذلك** لا يقطع على من سرق ما على الضيق من حلقه ويبرأ كان الضيق لا يكون
 من الرامعه والما عليه الا ان يكون مع الضيق من يمتنع او يكون في حيزه من حيزه
 سارق يقطع **وكذلك** لا يقطع من الضيق **وكذلك** لا يقطع من الضيق **وكذلك** لا يقطع
 ان يكون معه ما يقطع به ولا يقطع به **وكذلك** لا يقطع من الضيق **وكذلك** لا يقطع
 الميمى وان لم يكره الا ومن يكره النقيب بطايعه ووجهه مع ان اخذ **وكذلك** لا يقطع
 عن ان يقول وليس في من يقول فيما في من حيزه من حيزه **وكذلك** لا يقطع
 الميمى واخذ ما قطع لا يتوقف على الخادعة بل لا يتصور معه مخادعة فلا يقطع
 قوله في الرار ومما مع الضيق او غير ما يقطع به **وكذلك** لا يقطع
 لا يقطع على الشخص الذي اذن له في دخولها من غير جسر ولا قطع عليه ويعلم ذلك من قران
 الاحوال **وكذلك** يقطع من نقيب الجماع او تصور عليه وذل ايست ورسو
 فلا يمتنع كانه ولام ان اخذ خارج الجماع وامر ان يرد النقيب كافي **وكذلك** يقطع
 من اخذ من ثياب الجماع من غير اذن الحارس من ثياب الشياخ ولا يمتنع ان اذنه في ثياب الشياخ
 من اخذ غير ثيابه فلا يقطع عليه وسواء دخل للمسرة ام لا لانه خالف وجهه فلما بالقطع
 فلهذا قلنا يرد ان يقطع من اذنه ذلك صواب ان يشبه قوله وهل يبرام اهل نخل
وقرأ يقطع وحمل عبور الميمى لغرض او جنونه وكذلك الفصل الكبير **والميمى**
وكذلك يقطع من اخذ غير الميمى اذنه لانه من غير ميمى **وكذلك** يقطع من اخذ الميمى
 فلا يمتنع في خواتم اذنه كان كيمى لا يخرج فلا يقطع على اخذ **بقوله** وحمل
 عبور اطف على اذنه او على اذنه من غير اذنه ولا غيبه ومنه الفصل ان يملو نطابا
 او اخذ في ف (اذن النقا عليه اذن خلاص كضيف مما جاز عليه ويخرج
 من جميعه ولا ان نغلبه ولا يوجب ولا يما على ضمير او معه **ولا** علو **فقط**
منه القاب **يعنى** ان الرار المادون في دخولها لكل الناس كوار العالم
 ودار القريب وما استبدت لك اذ اسرى منها حتى نطابا له من يمتنع المحجور
 عليه واخذ جدي جميع احواله فلا يقطع كان المراد بقوله لمحله جميع الرار والنص
 يرجع لاذن النقا الى اخذ النقيب الى منتهى اذنه النقا ومنه لا يقطع من سم
 في مقامه او لو فتح يده من جميع النقا كان المراد على اذن راسه ولا قطع على من سم
 موضع ماذون له في دخوله كالنقص الضيق فيمنع ذلك اذ او يقطع
 النقص الى اذنه يبرئ من بعض بيوتك **منه** وما استبدت ذلك فيمنع من موضع
 وفلو قد جرح عليه فيه فلا يقطع عليه فيه وان خرج من جميع الرار لانه على كالمراي
وكذلك لا يقطع على من دخل الرار ونقل النقيب من موضع كافر فيه ولم يجر

أما إذا كان على وجه التكاليف والنفقات وليس المراد أنه لا يجوز أن يكون في نفسه
مصلحة الغير كما هو ظاهر الفقه ولا يجوز أن يكون في نفسه مصلحة لغيره كما هو ظاهر
المراد به بالمال ح كانه لم يلاعن على وجه التكاليف بل على وجه الاختلاس وكذلك
وإنما ولو كان له لافقه على التكاليف ولو كان موقوف على وجه التكاليف في التكاليف
ليداني يهود يهود عليه أنه سرق التكاليف ومنه أن السور خلافا لما أصبح
وهذا لافقه على من أخذ له وأفعه بقاء المسجد وأفعه في السور أو
على باب السور لغيره كانه موقوف غير معتاد ومنه إذا لم يكن معه من يوقعها
وإذا كان كالتكاليف وأفعه في السور لاجل البيع فيقطع سائر ما يدرج في ذلك
لا يقطع على من سرق ثوبا يوقعه بالقرين وبعضه داخل الحزب لأن الحزب تدرجها
تشميات والتشبهت منها كون بعض الثوب في غير من زوال بعض طوقه بالتصفاة
فلو لا كثر ولا كثر لوجوبه من جانب الآخر قطع كانه لغيره في الحزب **وهذا**
لا يقطع على من سرق الثمر المعلق على أصل خلفته إلا أن يكون عليه معلق بمحل يقطع
سائر من حينئذ لا لقول كذا في التكاليف منه هو الأول فيخرج **وبعبارة**
معلق له في بستانه وأما في الدار أو البيت فيقطع كانه في حيزه كما ينبغي أن
يقول في روبر الشجر بل قوله معلق لانه ليس معلقا وإنما هو في خلفته ومنه من
قوله ثمرة لافقه في الودى ومن قوله معلق لانه لافقه مما يلتصق من التكاليف
فقط من الثمر وموكلت على أصل قوله في كل واحد من العبر **وقوله** معلق
لصانه وأما لو قطع ثمرة معلقا لافقه ولو يعلق عليه ولا يرضى من قوله ولا بعد
حصن كانه لم يدر إلا بعد حصن ووضع في محل اعتين وضعه فيه وإذا قطع الثمر
من أصله وقبل أن ينفذ إلى الجري يسرق منه انسان ما يسدوى زهدا كما عمل به
يفقه سوا كدره ضم بعضه إلى بعض حتى يصير كالتكاليف أو لوجوب كالعجوة

أما إذا كان على وجه التكاليف والنفقات وليس المراد أنه لا يجوز أن يكون في نفسه
مصلحة الغير كما هو ظاهر الفقه ولا يجوز أن يكون في نفسه مصلحة لغيره كما هو ظاهر
المراد به بالمال ح كانه لم يلاعن على وجه التكاليف بل على وجه الاختلاس وكذلك
وإنما ولو كان له لافقه على التكاليف ولو كان موقوف على وجه التكاليف في التكاليف
ليداني يهود يهود عليه أنه سرق التكاليف ومنه أن السور خلافا لما أصبح
وهذا لافقه على من أخذ له وأفعه بقاء المسجد وأفعه في السور أو
على باب السور لغيره كانه موقوف غير معتاد ومنه إذا لم يكن معه من يوقعها
وإذا كان كالتكاليف وأفعه في السور لاجل البيع فيقطع سائر ما يدرج في ذلك
لا يقطع على من سرق ثوبا يوقعه بالقرين وبعضه داخل الحزب لأن الحزب تدرجها
تشميات والتشبهت منها كون بعض الثوب في غير من زوال بعض طوقه بالتصفاة
فلو لا كثر ولا كثر لوجوبه من جانب الآخر قطع كانه لغيره في الحزب **وهذا**
لا يقطع على من سرق الثمر المعلق على أصل خلفته إلا أن يكون عليه معلق بمحل يقطع
سائر من حينئذ لا لقول كذا في التكاليف منه هو الأول فيخرج **وبعبارة**
معلق له في بستانه وأما في الدار أو البيت فيقطع كانه في حيزه كما ينبغي أن
يقول في روبر الشجر بل قوله معلق لانه ليس معلقا وإنما هو في خلفته ومنه من
قوله ثمرة لافقه في الودى ومن قوله معلق لانه لافقه مما يلتصق من التكاليف
فقط من الثمر وموكلت على أصل قوله في كل واحد من العبر **وقوله** معلق
لصانه وأما لو قطع ثمرة معلقا لافقه ولو يعلق عليه ولا يرضى من قوله ولا بعد
حصن كانه لم يدر إلا بعد حصن ووضع في محل اعتين وضعه فيه وإذا قطع الثمر
من أصله وقبل أن ينفذ إلى الجري يسرق منه انسان ما يسدوى زهدا كما عمل به
يفقه سوا كدره ضم بعضه إلى بعض حتى يصير كالتكاليف أو لوجوب كالعجوة

بل لو انكر بمرئيه من الرن فلا يكون محاربا ولو اخل بالمال لا على وجه كالتعذر فعه
 (انقوش) فانه لا يكون محاربا بل هو غاصبه ولو كان ملكا لكان العلم له وهو (ممل) ان
 انقوش والخل ينكره عليه ذلك ويأخرون عليه **وبعد** او اخذ بالمراسم فله
 على عاقبة ما جعل به من المال على الوجه المذكور محاربا وان لم يقطع قطع فله
 وهو كذا (او اوجله) صورا معقولا على منع فله بمير ذلك لانه يقتضيه ان المحاربا
 به معقولا مع انكره بولع سلو او اخذ بالمال مسلم فلا يشمل مسغم (السيكر) لان اجل
 المال ومخادع الصب اخيه لياخذ ما عده الرغير ذلك مكل بمقتضيه اخذ المال
 من غير قطع **كسف** (السيكر) ان ذلك ومخادع الصب وغيره لياخذ ما عده (الراجل)
 به جبل او نهار في زفاف او دار وفان اخذ المال السيكر ان ثبت داهم الخسرة بكون
 حبه واسم منه لتفصيل العقل (المنه) وموتيت ولا سرقته ثبت يسمى الراتوية
والمنه (من سفر) خطأ ما يسر له لاجل اخذ ما له بهو محاربا ومنه يشهد
 المحاربا لانه ليس معه قطع طريق (لا) به او اخذ بالمر كماله **وكذا** من خوع صغير
 او كبير فادخله في موضع مقلد واخذ ماله فانه يكون محاربا لانه اخذ من المال على
 وجه يتعذر معه الفتى ويسمى هذا قتل غيلة وتفرم في باب السرقة عدم معارضة
 من الملام حيث جعل قلة فكر من السرقة **وكذا** من مضاد ارا في ليل او نهار او دخل
 زفافا في ليل او نهار لاجل اخذ المال فان علم مقاتل عليه حتى لقتل هو محاربا فله رد
 ماله لان اخذ من علم به مقاتل ليخو ابرسم بما قلناه تبارك ان اطلع عليه بعد الخرج
 من الخزانة فله بغير قتال بغير المناشدة او امكن سم يطلب بقتل او بغيره (المراد)
 او تقطع بينه ورجله اليسرى ولا يباقتل بغير قتله ولو كان او بلا غيلة
 ولو قلة تلابت **سادس** صرح المحاربا بواقعة اخذ ماله بذكر حكمه اى
 ولذا اقل من المحاربا لو اخل بالمال فانه يقتل على سبيل الجواز بعد المناسك اى

نعم

بعد ان يناسك الله ثلاث مرات يقول له في كل مرة تأسرتك الله الا ما حلت به سب
 وحلها ان امكن ان يناسك به لم يعجله بالقتل ولا يملأه بها جلا بالقتل بالسيوف
 ونحوه ما يسرع به الى الممالة مع علم من قوله يقتل الله لا يملأه بها جلا بالقتل بالسيوف
 الا بالقتل ومما اصر صوره (الاربعة) ان يملأه بها جلا بالقتل بالسيوف
 جرح من غير شكس رسم يقتل بعد ذلك بالهلب من قتال القتل ماله يجمع
 عليه عفو بغير **فقال** لو وجد (الامام) ليقطعه بمان في الحبر ليعلم
 لانه لم يفعل مع من الحرمه ولو قتل انقار في الحبر ليعلم بغير ذلك لانه يفتن
الحال ان يسمى الحري البالغ العاقل الذي يجرى الرضا المثل ماله جوار
 نصيب ويحبر بها الران تفتن قوته او يجرى لانه يجرى ماله بعد سنة ويكون النقي
 بعد الخي باجتهاد (الامام) ولم يذكر الضم المثل ولعل القتل ثم الصلح انما
 اخذ في الفرة اى في العسر وكذا الضم مع النحر والامام في الفرة ان ضامه **الرابع**
 ان يقطع بين اليمنى ورجله اليسرى ولا يسمي من غير تاجي فان كلفه بين اليمنى وفعله
 عده في فطام مثلا **فقال** ان الغلام بين اليمنى ورجله اليسرى حتى يكون
 القطع من خلاف كما قال الله تعالى ومكنا الاربعه يجمع بين (الامام) باعتماد
 المصلحة في حيوانه والامانة فلا تعلق ولا شقة وانما حرم هذا القطع في
 خلاف او القتل وامسا العبر صر ثلاثة القطع من خلاف والقتل الجرد والعلق
 والقتل بعد بتم القربى الا قبل كالا اليمنى وعلى النجس اذ لم يصور من المحاربا
 قتل وامسا من صوره قتل فله يقتل وصوبنا ولو كان ان قتل كافر او عبيد
 ولا يشترط مبالغة للقتل بل ولو سارده فيه بلا علة بغيره او امسا ليل ولو لم يعي
 بمادة بل بما لا لا يجيب لو استعفى به اعان ولم تعني توبته ولو قيل انقوش عليه
 ولا تقبل لانه توبته لا تسفه عفو (الامام) في خلاف عفو الله فسفه بالانوية

كلامه **ربيع** وهو ما قبل قوله وبما قبله قتلته الى انه يتعمد ولو جاز تأويله ليس
كذلك لانه اذا جاء تأويله قبل الغرة عليه فلا يقتل الا قضاها فان كان المقتول
غير مكلف له فانه انما يقع القيمة في العير او الرينة في التي الترواي كما في كلامه
فلو لم يقتل العير **وقد يجاز** بان قوله **وليس للولي القبول**
راجع لما قبل المبالغة وهو اذا لم يأت تأويله او اما ما قبله من المبالغة من نعم ال
القتل المراد به انه ليس له اخذ الرينة جبر اعلى القاتل الا ان المراد به انه ليس له
العير وفرد لونه التبريد القتل والبشر القطع ولغيره في قوله وقفت منه فقلت
والضرب والتعذيب **للاطلاع** كما في قوله **وليس لها بعني** ان الحار
الذي لم يصور منه قتل فهو لا اطلاع ان ينظر في حاله غير كانه قد يري في الجوى وفي
الخلاص منها تعير له القتل لا الفسخ من خلاف كانه لا يرجع ضرر ولا كذا المحل
مراسل البهش والنجاة فيتعير فطعته من خلاف فان لم يكن عوفه تدبير ولا يكس
بل انصف بغيره او وقعت منه في التي اشتهت مخالفة له في حاله وموافق
غيره تعير له الضرب والتعذيب في جبهه وبنفيه **ثم** ان الامام هو الذي يعير
يعمل بالحد من العقوبات **الاربع** المذكورة **واما** من قطع يرك وقوله فلا
تعير له في ذلك الا حوله في ذلك كذا ما يفعله **الامام** بالحد ليس من
معبر وانما هو عير جميع ما يفعله بحسب رتبة من اخافه واخبره في جرح وعزم كل
الجميع **مطلقا** وانما كذا **الاصناف** المحاربون كالحملاء في اخذ منهم فانه يقع جميع ما
اخذ من مواعيد سوره كذا ما اخذه الصالحين بافهام لا وسواء كان المحارب تأييدا
ام كذا كذا كل واحد منهم انما يقوى بالحقابيد وكانوا كالحملاء **وكذا** اللصوص والغصاب
والبلقاء واذا اقيم عير المحارب حر من حروده فيمنع بما اخبر بشبهه **الاصناف** حين
الحارب الى افاقته الجروان لم يقع عليه حره فان جاء تأويله قبل الغرة عليه انشع

مطلقا

مطلقا كذا في الشارح ووجه ما يبينهم كذا **تعد** استثناء واليمين او شذو
رجلهم **من الرقبة** **يعني** ان من عير في اير المحارب قالا وانه عير انهم
اخبروه منه جاز اقلع على ذلك بينه شي عير اخبره وان لم يقع بينه عير قالا
ما في وضعه كذا توصف الفكرة اخذ له كذا عير استثناء لعل ان يات اقربا ثبت
منه اليك ويعزل ويجعل الطالب اليمين الشريعة ولا يؤخذ منه جميل ولا كذا فيهم
الا مع اياها **ارها** **التي** طالب ويشهر عليهم وكذا الذي يرفع المال الذي في اير
المحارب اذا ادقاه شخص واقام عليه شامد من الرقبة وكانا عير فيهم وعلى
محاربهم فان المال يرفع للطالب بزاله وكذا الذي يتغير شهادته على من حار
يبي بقتل الا لا يسيل الى غير ذلك فيجوز شهادته بعضهم لبعض ما في شهر العدل
لا يبيد فملا فلا تقبل قوما اولي اخا شهرا لنفسه ولا حاجة لقوله لا يبيد
نفسهما مع قوله او شهادته رجلين اذا ما يصور منهما لا نفسيهما ليس بينهما
وكانا كذا عير **ولو شهد الشاهد** **ان** **المشتر** **بهما** ثبت وان لم يأتيا معا يعني
ان الشاهد الذي شهد بهما عليه اثنان يعرفان به عير لانه ملاه المستشهد بهما
فان **الامام** يقيم عليه من هذا بندا الشهادته ويقتله وان لم يسمع اجماعا بقتل
او السلب او قطع الطريق **بقوله** ثبت ان الذي اشتهر له حكمه **وسن**
حر **ملا** **بالتباه** **الامام** كذا **تعد** **او** **ما** **هو** **عليه** **يعني** ان المحارب اذا اجاز
تأويله لا اطلاع قبل ان يقرر عليه او تولى ما هو عليه من الحاربة بان انظر السلام فان
الحارب يسهل ما عير **هفوف** **الاصناف** لا يسهل كذا في الاما ان تلت بعز الف
في عليه فلا يسهل عنه **ش** **ويؤخذ** **منه** **وقد** **بين** **كلامه** **ان** **الفر**
ك **ليس** **يتو** **منه** **وهو** **كذلك** **والجوز** **ان** **يؤمر** **المحارب** **اذا** **سلك** **الطريق** **المحارب** **على**
ك **لان** **الشرك** **في** **اذا** **امر** **على** **طريقه** **وبينه** **الاصناف** **والجوز** **تأمر** **المحارب** **على**

خبر

٢٠

السلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

اللهم والفقير دون سلب الأعضاء والمحدود فلا عذر لا يمر ولا يملك به ولا يدركه
 له إلا أن لا يقع الضرب موقعا بل لا يضره مثلاً في بطنه وحده والبراءة هنا
في الضرب وترب عليه في فقهه **ويعنى** أن الرجل يجوز من سوى ما يستحق
 عونه من غير إقامته الخ عليه وأما البراءة فإنها تخرج مما يقع الضرب موقعا
 مما يقع الضرب زاعماً للبراءة فقهه فينبغي للفقهاء أن يكتفوا بقوله الرجل ثم يترد
فصول وأما البراءة وإذا أقيم عليه الخ يستحب أن تجعل في فقهه ويجعل تحتها
 نزل وبيل ما لا أجل السنه ويؤاد الضرب عليه ولا بد أن ينضم من توارب
 السلاذ فيعبر عن الوقاع لعصية الله تعالى وأوجع أذيع حبسا أو قودا بالافاق
 فترد من العمامة وتضرب في سوطها أو غيبها أو تدفع الخ أو ترفع على التفسير والقرآن
ما أرفع الصلاة على الخ وقد جعل الشارع فيها شيئا
 معلوما لكل أحد شرع في السلام على القفوة التي يستر فيها شيئا مقطوعا
 بل تختلف باختلاف النوازل وأما قولهم وأجعلهم **والمعنى** أن السلام
 يعز له عصية الله تعالى كما لا كراهة في رمضان كغيره من أوجع أذيع حبسا
 أو قودا بالافاق فترد من العمامة وتضرب في سوطها أو غيبها أو تدفع الخ أو ترفع على التفسير والقرآن
 القليل والمفول له والمفول ولا يخلوا عن حق الله تعالى إذ من حق الله عمل كل مؤمن
 مكلف ترك ما لا يفيح كما أن الله تعالى من الضرب إنما ينفع فيه باعتبار حق
 الإذاعة في جعل شيئا بلا قول **ويعنى** المراد الحق لا إذيع حبسا أو قودا بالافاق
 كحد ولعصية الله ما ليس لأحد إسقاطه وإنما فيه ناسخ الدام من ما ذكر
 لأنه ليس لنا عصية يتحكم فيها حق الإذاعة لأن العصية فيها حق القيد مع
 ضيقه ولا إفسال ما هو حق الإذاعة من الإذاعة مع الله ثم إن ما يتحكم فيه
 الحق بعد إذ جاء تأييدا بأنه صفته عند التفرع والتعزير يكون بالحصر والعدم

والاطاعة من الجليل والجليل ومنهم من ينتزع عنهما ومنهم من قيل اراهم ومنهم من
 من الافاق بان يقع على قوسهم ثم يقع وليس يكون ولا كان يقول وبالفهم ومنهم
 من تعجز به بالحق بلانزلة والفضيب والعصا وضى الفعل باللازم واذا ادى احد
 اجتماع الامام الى ان يغيره بل يغيره على الجمل او يات على ملاك النعم وان يغيره على
 وكما ان عليه حيث لم يغيره الملاك اشرافه على الاسلام واما ان لم يغيره
 ما لم يغيره ملاك النعم الملاك النعم بغيره **وبعبارة** ولو اشراف على
 النعم مع كفى عدم النص بان وفوقه ملاك النعم اذا خلا طهنة **والخلاص**
 انها مسئلة واحدة وموانع اذ لم يغير الملاك بل انتفى به ولو اشراف على النعم اشراف
 اذ اشراف على النعم لنتيجه على طهنة والربط على العاقلة والافعال كواحد منهم
 فكيف جعل **او في** التشبيه في النعم **والمعنى** ان الشيب اذ اجعل
 عليه على جعله عند علم الرب جاء ذلك الى الملاك بل انتفى **و** كذلك اذ افترق
 عما امر به بل بان يتجاوز الملاك الملاك واما ان اجعل على عاقلة لانه
 عاقل او طاهر فقول مالك في العينية ضعيف **و** مما اذا افترق في قايده لانه عاقل
 في **و** قوله او بلا اذن **و** مقتضى **و** قوله **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 جعله بغيره مع كونه على طهنة او اذ اوى بلا اذن مقتضى كان اذ اوى حيلة او حنونا
 بلا اذن بل مقتضى **و** قوله **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 بل انتفى لان اذ انتفى مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 قال وانور عليه **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 كونه بغيره **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 في يوم عا **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 في بغيره **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى

ويعبر

التمثيل على سائر المحررات

ويعبر عاقله حقيقة لمجرد ان يغيره عاقله لان عاقله الذي هو عقله ومن
 هذا هو ان يغيره بالحق واليوم والرب **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
و مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 في مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 جواز **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 ما لم يغيره **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 عليهم اذ ليس لهم **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 الاصلح فيه **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 اليوم **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 الاكثر **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 لو فصل **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
و مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 منه حيث فصل **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 على عاقلة **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 الدين **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 الخ **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 مدرك **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 المولى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 نازل **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
و مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى
 على نفسه **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى **و** مقتضى

فاعلم ان يضر ما تلقت كما اذا سجد في يوم عاصف ام لا وموطأ في كل السطوح وبار
 وجع غدا بعد ان تزلزل القلعة وان غرق قال وقصر فقله ان علم انه يتقدم (الرب لا يخرج
 ان تزلزل على المروية بلا مخرجه **يعني** ان الطالب سوارا كان مكلفا اذا اصاب على
 نفسه او قال او غيره فانه بشرع وجع عرق ذلك بعد ان تزلزل ان كانا فيهم بل ان يمسك
 القدر بان يقول له لا تشرط الله الا ما خلت سبل تلك مران وان كان لا يملك البيوت
 فانه يعامله بالزوج مع غير تزلزل ويوجه بالاعف فالاعف فانه ادنى فقله فقله
 ويقل قوله في ذلك مع ميمه اذا كان لا يجره انما سوارا فقله ان لا تزلزل مستحب
 كلامه في هذا الموضع من غير اللطاف فقل انما سوارا انما علم انه يتقدم مع عفة
 لانه لا يملكه عليه فانه كان الموصول عليه بعد على المروية مع غير مخرجه فقل له
 لم يجره فقله بل لا يجره **وما تلحقه الميمه** **لما فعل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل**
على الرجا **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل** **وما تزلزل**
 انما الجواهر انما يحكم رسته ولم يكره فقله بل لا يجره سواء كان فلكوه اللحم ام لا اذا اطلق
 شيئا من الزرع او من الخوارق او من الكرم في ايل فقله فقله على ربه كما في بعضي فممن
 ذلك على الحق ان برأه صلاصه وان لم يبر صلاصه فيصنعه على الرجا والخوف وان
 زاد فممنه انما المقتضى على فممنه البهائم وسواء كان محمدا عليه ام لا **فان**
 رتب بل ان يقال فممنه ان على حواض تزلزل على تقديم تمامه على تقديم
 حاجته كذا او بعضا فلو تفر الخكم حتى عاد الزرع لم يمتنه سفهت فممنه
 ويؤوب المعسر ويسير الزرع ان يسلم الشاشية في فممنه فلا يصح خلاف العبر الجاني
القول ان العبر مكلف هو الجاني والجاني ليست محلهمة فليست من الجاني
 وانما اصل التلحقه تزلزل فقله فقله على ربه بشره فقله ان لم يكره فقله فقله
 ان تشرع بعد الزرع بان يجره على الزرع الرق موضع فقله على انما تزلزل

فلو كان معه زرع وموفاه راع ومعهما جارة فممنه سواء سرحته بعد الزرع او في
 جملها فلو سرحته في الزرع لم يضر معها راع فان قلنا انما تلحق قلى ربه **معه**
والاعلى **الراعي** انما كان معه راع فقله فقله عليه سواء سرحته بعد الزرع
 او في جملها فقله فقله انما يجره فقله فقله انما يجره فقله فقله انما يجره فقله فقله
 سواء كان راع ام لا **ذكر المؤلف** **معه** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي**
 فلو كان ولا يعلى الراعي او على ربه فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 سرحته او الحال انما يجره فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 يعبره او معهما انما يجره فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
فولنا **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي** **الراعي**
 انما يجره فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 المحمودة فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 في من سرحته فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 اذا تزلزل ربه انما يجره فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 انما يجره فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 راع فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
باب **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 يقال عتق عتق من قبله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 عتق فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 الخوم عتق فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله
 الجمل عتق فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله فقله

من غير فطره ان يمتنع عبده فلا يكون له عليه بنته بل ان كان
 حلت الاراء مثلا فليس فطرا في حلالها فانه يقتضي عليه في الصور شيئا وموجب
 خصوصه وعمومه ومنع مبيع ووطء في صيغة الخنثى وعن عصفور وقليكم
 للعبور وجوابه في الخلاف **يعني** ان العتق يستوي مع الطلاق في الخصومة
 والعموم انه يملك في الاول دون الطلاق فاذا افسد ان ملكت عبدا او امته من الرزق
 او من البسار البغلا في مهوره فانه يلزمه ان يملكه واذا افسد ان كان رقيقا املكه مهوره فانه
 اذا افسد شيئا من الرقيق يلزمه عتقه للحكم والمنفعة لانه محرم وكذلك يستوي مع
 الطلاق فيما اذا افسد ان يملكه او يملكه فانه يملكه او يملكه فانه يملكه
 مرقه في الزوجية ووطء الامه وبيعها فانه فلت ان يملكه ولم يعمل الخلق عليه
 عتق الرقيق في ثلثه واما صيغة الرقيق فانه حلت الاراء فانه حلت حرة او انت
 طلاق فانه لا يمنع مرقه ولا بيع الامه **والحاصل** انه يمنع من الوطء
 والبيع في صيغة الخنثى عن العتق بل قبل واما صيغة البهيم فلا يمنع من واطء فيها
 واما صيغة الخنثى في الخنثى باجل كقولهم ان يملك كذا في شهر كذا فانه حرة
 يمنع من البيع لانه يقطع العتق ويضاد ولا يمنع من الوطء لانه لا يقطع العتق
 ولا يفسد **بقوله** في صيغة الخنثى ان الطلقة التي لم تنقلب بها احتري بطلت
 قوله في بيان الخلاف وان نعتي ولم يوجب منع منها وكذا يستوي مع الطلاق فيما اذا
 عتق مضمونا من العتق او الامه فيلزمه العتق طلاق مضمون الزوجية فاذا افسد يرك
 حرة فانه يعتق عليه جميعه بالحكم لانه كلامه في التثنية بالطلاق انه يحتاج عتق
 البهائم والحكم كذا في الطلاق والمزني لا يبرئ منه في العتق بالتثنية في الطلاق في ال
 الجملة **وقوله** عتق مضمون حقيقة او تنزلها بمشمل الشئ والحبال والكلام وكذا
 ان يستوي مع الطلاق فيما اذا املك العتق للعبور وجواب العتق للمسير كالمسير

الطلاق

الطلاق للزوجية فاذا اقال العتق عتقت نفسه فانه يعتق بخلاف ما اذا افسد
 اختري نفسه فلا يعتق **واذا اقال نوتق** به العتق عتق ابن الفاسم وامسا الزوجة
 اذا املكها لم يفسد فقلت اختري نفسه فانه يعتق **وقال السب**
 يعتق العتق بفسده اختري نفسه وان لم يرد العتق كذا الطلاق **والقول** عتق ابن الفاسم
 ان الزوج املكه بملكه في ان يقيم او يفارق والعراق لا يكون في الطلاق ما اذا اقال اختري
 نفسه فقلت انها اذا اقال الطلاق ففسد قوله وجوابه ان اقال فقلت انه فسد على
 كلام السب او علم كلام ابن الفاسم له جوابه الصحيح **والقول** ان فسد
 عليه كذا فقلت انفسه محرم الطلاق يفسد للعد كذا فقلت من فسد في الكلام ففسد
 الطلاق هو الخواتم الصحيح وبانه ضا ما مرقه في الطلاق مرقه ورجع مالك في ربط
 به اسره ما ذله التعريف بغير ما ذله وعرف قوله كذا الطلاق من السبيل الصلابة
 لانه هكذا لا يفسد عليه الاجل واخر كذا فقلت في اختيار اولي حملت قبله وطء عليه
الحكم من ان يملك يستوي بيا العتق ويا الطلاق في مائة السبيل **فنه**
 اذا افسد زوجته الاجل يشهد بطلوعه فانه يفسد عليه من الذي يملكه بطلوعه على
 عدم التحسين كذا المتعة بخلافه اذا اعتق الى اجل معلوم فانه لا يعتق عليه في الذي
 الاجل ويمنع التبرع في البيع والوطء والوطء في الاجل اوله اخره اليه بفسده **فنه**
 اذا افسد لا يمتنع احد الكلام فانه يمتنع واحد منهما للعرفه وعصبه **والقول** بخلافه لو فسد
 له لا يفسد زوجته من اجل كذا الطلاق فانه يفسد عليه حيث كان فيه له او نسيه
خبر المهرين كذا العتق **وقوله** ان اسوا زيدا العتق يتحقق ويجمع في المهرين
 بالسهم بخلاف الطلاق **وقوله** اذا اقال لامته ان فلت فلتت حرة فانه
 له ان يملكها في كل المهر مرة مترا قبل فاذا املك عتقت **والقول** في الزوجة اذا افسد
 له ان فلت فلتت فانه لا يملكها في فلتت فلتت عليه بفسده الوطء وسواء كان الوطء

البلاء الغير فان يقوم عليه بغيره ويعتق عليه بشروطه **منها**
 ان يرفع القيمة بالاعمال الشريكة يوم فسخ يوم الحكم المتقدم في قوله وبلا
 حكم جميعه ويجوز على وجهها وما وقع له من عود التميز للعتق بغيره
 فلو كان من اذ اذن الحكم يوم العتق بغيره افر كماله وما افر به ان
 لا يبرح العتق للبلاء في الرفع بالاعمال موقوفه على ان لا يكون له من اذ اذن
 لم يتفق باليسار الا في وعليه فلو كان بالانقويم ولم يرفع التمس ثم قلت
 العتق فان يكون مبعوثا لا يبرح التمس برفع ما وقع به لانه لم يعتق عليه
 ولا خالفه ذلك ما قلنا ان المبعوث من العتق ويدعي على قاض على
 اصل ذلك فربما يقوم ويقع من ذلك في ذمته لانه لم يتغير عن العتق وانما
 تفرغ الانقويم وتقدم لانه لا يعتق الا بالرفع وحكمه بالانقويم لا يبرح لانه لم يكن
 ان يكون مبعوثا حيث كان العتق حلالا ولا يبرح على ملكه من كماله فلو كان
 له يوم حقة القيمة او حال منها فهو موقوف بحزوه اذ حال كونه مبعوثا
 يوم الحكم وليس هو كمن قال برفع لانه يقتض ان الرفع بعد يوم الحكم مني معتق فلا يخط
 العتق الا بالرفع يوم الحكم وليس كذلك **ومنها** ان يكون المعتقد مسلما
 ولو كان المعتقد كذا لم يبرح لانه ليس بكن كذا يوم العتق كذا فلا تقويم
 خالف اذ كان اصل التمس مسلما الا في ميا والعتق ذمى حصة
 في من العتق على المشهور **منها** ان يكون المعتقد للعتق موصرا بغيره
 حصة فسر بغيره ان ليس بغيره بغيره يعتق من حصة فسر بغيره هو
 موصرا به والمعتق به لا يقوم عليه ولو اضر الشريك بالمتاع منه والقيمة
 التي يكون موصرا بها او بعضها من قبله في منزله المعتبر وتقدم ان يبرح
 له فوته والتفقه الواجبة عليه التي يبرح **منها** ان يباع عليه

الاكسوة

الاكسوة ذات المتال وكان في ذلك الاكسوة التي لا يبرح منها وعيتم الابلع ومنها
 ان يحصل العتق باختيار العتق فان حصل عتقه باختياره كذا اذ اذن جزا من
 ابيه مثلا فانه لا يقوم عليه جزء الشريك ولو كان مليا **ومنها** ان يكون العتق
 المعتقد موصرا بغيره العتق كذا لا يبرح لانه باختيار العتق بها ولو كان العتق
 حر البعوض قبل العتق فانه لا تقويم لانه من اذ اذن العتق نصيبه لم يبرح العتق
 فلو كان العتق ملاندا واعتق احوالهم كذا حصة وموصرا في العتق الاخر
 حصة لم يقوم عليه نصيب الشريك الثالث **فان** في قوله وان كان المد
 العتق في ما نهى من خمسة شروط معطوفة على الشرط الاول وموقوفه ان
 مع القيمة يوم فسخ وهو التكميل اذ السنة الا ان كان في المعطوفات ما عدا
 الثالث ولو افسد غيرها كان اخص والشيء وامر فلو كان في التكميل او بعضها
 فبطل به فكلما مستفصل ولو اريد فيه ان الله اولي وموقوف على الاول **ومنها**
حكما ان ليس له الا على الموصرا من اذ اذن العتق على الشرط الذي قبله
والمعتق ان العتق اذ كان بغيره على الشرط والاحال انهم املوا العتق
 احر من حصة ثم اعتق الشايع نصيبه فان التملك يقوم نصيبه على الاول كذا
 موصرا للعتق الا ان يرضى الشايع انه يقوم عليه ولا مفاك الاول في ذلك
 لان الاستكمال حق للعتق فلو كان الاول مفسرا فانه يقوم على الشايع ولو كان
 موصرا وان لم يقع العتق وتقابل اعتقا معا او موصرا على الاول فانه نصيب الثالث
 يقوم عليه فلو كان كذا موصرا على فسخه فلو كان احر من موصرا الاخر
 مفسرا فان نصيب الثالث يقوم حينئذ على الموصر وعجبا في ذلك في غير العتق ان
 المبرح اذ العتق في حال فانه سفيح في غير او العتق بغيره على جميعه فلو
 كان فساك من اذ اذن موصرا وموصرا في حال اتصال بغيره بغيره

يجعل عليه عنى جميع ذلك ويضم حصته شريكه فان كان ماله غير موقوف فله ان يعق
 عليه نصيبه وان نصيبه شريكه (لا يعر مونة ويعتق جميعه في ثلثه فان لم يجل الثلث
 الا بعض ذلك فله ان يعق منه بحسب الثلث وروي ما بقى مانع من ان يعق من عتق
 بعينه واما لو كان العتق في محنة واهلح عليه في ماله فموم عليه (لا يمانى راس المال
 كانه مومونا ام لا ولم يفرع على قيمته لم يفرع **يعتق** ان من اعتق في محنة صفا
 له في عتق ونا فيه لغية لم يفرع عليه حتى يقاتل ولم يفرع بالتقويم في العتق فله ان
 لا يفرع عليه لان محنة الموت اشغلت القورنة التي كنه في ملكه اعتق ولا ملك له والمضى
 لا يفرع عليه واما ان لا يفرع على عتقه وفوم كماله بغير امشاع شريكه **يعتق**
 ويقر بيع منه وتاجيل الثاني او تزييم ولا يتغل بغير ائتمان اعترفا ههنا اعلم في
 جميع مسائل التقويم على الشريك **الاعتق** ان من اعتق شفا له في
 عتق محنة او في ماله فله ان يعق نصيبه فان اعتقه فلا كلام وان اشع
 من العتق فله ان يعق العتق كماله على ان يعق لا يعق فيه لان في تقويم بعض
 من زائل الشريك ويعتق بعضه يمنع من التزاع فلا لانه يعلم (لا ان يستثنى
 السبق كقولك يعق بغيره للمضى له بغير العتق **كذلك** اذا تفرع بغيره او
 لم يفرع ويعتق ماله يوم يعق عليه في المحل ان وقع فيه العتق ومحل تقويم العتق كماله
 لذ العتق بغيره اذ في شريكه ولا تقوم حصته الشريك فقط على ان البعض من ومحل
 ايضا اذ لا شريك له مالا او اشتراه في محنة فله ان يعق كماله ومحل ماله بعض
 الثاني حصته بان يعق الثاني بعض حصته بغير عتق (الاول جميع حصته او بعضها
 مفرع على الاول البعض الباقي من حصته الثاني فقط لان من محنة ان يقول لا يفرع
 على كماله اذ كان المالك له واما نصيبه من شريكه بعض المالا فله ان يعق كماله
 ولو ان الشريك للغير العتق باع حصته او اعتق نصيبه المالا لود بتر حصته بغيره ان

اعتق

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

اعتق الا حصته من عتق او امانة بتلا وموم على مان ذلك البيع من الشريك
 ينقض لاجل التقويم وسواء كان الشريك عتقا بالعتق او مالا **كذلك**
 ينقض العتق المؤجل والتزيم لاجل العتق (لا يمانى راس المال) تنقض كتابية التلا
 ويعق فله من البروع ولو بد بر الشريك او اسم العتق (المال) بتلا مفعو
 ع حصته المذني عامي اعتق بتلا واذ اختار الشريك للغير العتق او التقويم
 على شريكه فانه لا يتغل بغير ذلك عا مالا او مالا من ماله او غيره وسواء اختار من
 قبل نفسه او غيره شريكه (لا يمانى راس المال) لانه اذا اختار التقويم ثم فله ان
 اختار العتق لم يكره ذلك لانه لم يزل حقه في العتق ومنع التقويم على الاول
 قصار حقه ان شاء تركه وان شاء تمتد به **وهذا** فله ان يكره في المور
 ونة والعينية ومور المشهور فله ان يختار العتق او المان لانه اذا اختار التقويم لم يكره
 ذلك بلا خلاف في التزيم بل في التقويم والعتق لانه ينقض لاجل التقويم (لا
 والعق بيع من اداء الاطراف من الشريك المان يعق حصته باع العتق او المالا
 جيب ومتى نفر البيع الاطراف منه نفر ما يرد من الشريك ومحل
 التفرع اذ باع للاجنب ماله يعق الا جيب وتنظيم الزرافة في ذلك غير علم
 وعلة نفر البيع ان المشتري دفع عوضا في بيعه وجب فيه القيمة وهي مجهولة فله ان
 ربي المورار **وهذا** لظلال القيمة والقيمة يعق ماله من المشتري نصيب
 من رجل او تصرف به عليه بغير العتق جاز ذلك ولم ينقض وكان التقويم للمورع
 له ومحل امان الجاه المورع ان لم يمانى له تكون له القيمة اما ان قلنا ان
 ماله قيمته تكون له القيمة فهو ماله المورع له ولم يمانى له العتق والرد
 التقويم المجهول من ماله وفوم كماله بغير امشاع شريكه **واعلم**
بمنع بعض ماضى له واذ امكن الشرع بمنع تقويم حصته الشريك المان

يعتق على الشريك المعتق لكونه معسرا يوم الفيلق مطلق ذلك انه لا يفهم عليه
 عالم اذ يفهم حكمه له الشرع كانه الحاكم حكمه به اذ لا يتوقف ذلك على ملك الحاكم **في بعض**
 النسخ يبيح له واذ الحكم يجوز بيعه بغير بيع العبد كاجل عسر المعتق ثم ليس قبل البيع
 بان الحكم يقع والحكم بالبيع مستلزم لمنع التقيوم فهو بمثابة الحكم بعدم التقيوم فلا فرق
 بين التقيوم قبله ثم ليس ان كانا من العسر **ومضى** العبد الفقيه في قبلي جح للملك
 ان عسر له قبل الحكم يمنع التقيوم ثم ليس بغير ذلك انه بعد العسر وقبل الحكم عليه بالتقيوم
 جانه لا يفهم عليه بغير الاول ان يكون العتق بين العسر بان يعلم عسر العتق وانما
 في العلم يعتق لان العتق يوم العتق **المسألة** ان يكون العبد مملوكا غير العتق فما
 جانه لم يكن بين العسر فقوم العتق ان يكون من العسر هو ان يكون غير العتق كانه العسر
 ان ليس وانما اشتراط حضور العبد لانه اذا كانه حاضر لمعتق العتق علمنا ان
 الحكم يمنع التقيوم انما هو للعسر لا التقيوم لانه اذا كانه حاضر لمعتق العتق علمنا ان
 انما هو جاذ (فوق) والمعتق موسر فقوم عليه وكان اعتق الان في حال عسر ومثل
 حضور العبد فاذا كانه غائبا غيبة يجوز التقيوم **مسألة** الفاسد
 وان كان العبد من الغيبة فمجاز في قوله اشتراط التقيوم ببيعته لان تقويمه اذ لم
 موصوفه وصفته وتنظر الغيبة جواز بعهده **واما كلامه فقبله** كما ينبغي ان لا
 المعتق بعهده احكامه قبل الحكم بتقيوم فلا فيه كالعبد ان لا يعتق فيه في سداد
 وجازيته وحزوه بناء على انه انما يعتق بالحكم وقصر اقل عتق الوقت وبالنسبة للانسان
 فلا يجوز له ان لا يعتق بعهده واذا حلت بكونه مملوكا لبعض **بعض**
 الفقيه في قبله راجع للعتق ان قبل عتقه ومواسر من عوده على التقيوم لان
 فريقوم ومنع من التقيوم مانع واليكم استسعاد العبد **كافقوله** قال الفقيه والحكم
 قليل الغيبة في ذمة العسر **بعض** ان من اعتق بعهده

لا يملك غير له ولم يفهم عسر شريكه عليه لكونه المعتق معسرا لانه لا يلزم العبد
 ان يسعى في الغيبة فبمقتضى فسخ نفسه ولا يلزمه ان يعتق قال الفقيه يعتق
 به نفسه **مسألة** لا يلزم احد الشريكين ان يعتق قال الفقيه يعتق به العبد كذا
 لا يلزم الشريك المعتق بعهده في العبد اذ كان معسرا لانه من شريكه وجوب التقيوم
 تحليل الغيبة في ذمته **مسألة** قال رضي شريكه بالتباع ذمته بغيره نصيبه الى اصل
 معلوم لان من شريكه وجوب التقيوم ان يكون المعتق موسرا والخيار في الجور
 في قوله رضي الشريك قال في تحليل اذ كان ثوب التحليل رضي الشريك الى
 اصل معلوم **واما** ان لم يسموه فلا يفهم لانه بيع الى اصل مجهول ومن اعتق
 حصته اجل فقوم عليه يعتق جميعه عنه **مسألة** ان بيت المالك بغيره
الاول **عقار** **بغيره** ان من اعتق حصته الى اقل قريب او غير فانه
 جانه يفهم عليه نصيب شريكه كذا ان يعتق جميع العبد عنه لاجل ان العبد
 انقصود تساوي الحصتين فلا يعمل اعتق نصيب المعتق لان لانه ضايق لكون
 ارفع ولا نصيب شريكه لانه تابع الا ان بيت المالك نصيب من العبد فان نصيب
 الاول يفتى على حاله قال في اصل يعتق عنه **مسألة** ان بيت المالك نصيب
 له بينه وبين غيره ام لا لو كان يملك جميعه وانه يفتى نصيبه نصيب الترتيب
 في كلامه فلا **مسألة** ان قال من يفتى مائة في العتق الى اقل بل هو ليس من
 الترتيب بل اذ اعتق بعض غيره الى اقل نصيب العتق بانه مائة في قوله واعتق
 عضو **مسألة** **بعض** **تفاوت** **له** **ليرقى** كله او يدعي **بعض** **بعض** **بعض**
 الموسر اذ اقر حصته في العبد بغير اذ شريكه فانه لا يتفرق ويان العبد له بين اقل
 فيه الى اقل فبمقتضى ان يان يفهم فبمقتضى عدل ثم يفسد التمسك التمسك بغير الغيبة
 او تم برونه زاد فيلزم بغير التمسك بغير الغيبة او تم برونه بغيره بغيره

واستأثر بغيره ولا يجوز له ان يبيع العبد اذ يقع المال في يده
 وقال لا يشتري به ما يعتق بغيره فيستثنى من البيع كل ما يبيع في البيع
 ولا يبيع المستثنى على القبر حيث منه ويغرم التمسك بالبيع ويكون العبد المستثنى
 لانه غير التمسك بالبيع **ويعتق** ولو غرم التمسك بالبيع واعتق ميسر ان كان
 يبيع على العتق لانه انما التمسك بالبيع على طرد الغرم فيقتله ولا ريب في ان
 اعتقه اما لو لم يعتقه فانه ربي له ولا يبيعه بشرط العتق **وان قال يبيعه بغير**
وكلوه ليعتقه ان استثنى ماله وراى بغيره ان العبد اذ يبيع ماله
 رجل يشتري به من يبيعه لنفسه ليعتق بغيره فان البيع لازم ويكون العبد
 حر بالبيع والبيع له لانه ملك نفسه ويبيع العبد لانه المستثنى من البيع
 وغيره مولا القيد والعبد المستثنى ملكه على نفسه فلو كان العبد المستثنى
 من البيع اذ استثنى المستثنى من البيع المستثنى من البيع فان لم يكن استثنى ماله فلا
 يربى للبايع انه يبيع على ربه ان المال ماله **فان يبيعه** ملكه من العبد
 ووكاله العبد باطل فيمطل العبد من اصله فيمطل العبد من اصله فيمطل العبد
 للعبد وفسد اقرار العبد من اقراره لانه استثنى ماله **ولا يبيعه** العبد
 لا يملك نفسه لانه يقول قول المملوك ان يشتري نفسه شراء فاسد فيعتق
 دليل على انه يملك نفسه وان اعتق عبيد في قرنيه **واوصى بعتقه ولو ما**
مع ولم يخلص المثلث او اوصى بعتقه ثلثهم او بقدر سماعهم من اكثر اقرع كما
لقد استثنى من المثلث على اربع مسائل **الاولى** ان ابتل عتق عبيده
 في قرنيه ولم يخلص المثلث **الثانية** اذا اوصى بعتقه ولم يخلص المثلث وشرك
 سماعه فقال فلان وفلان او لم يخلص لانه وكان اولهم ببيعهم **الثالثة** اذا امر
 له بعتق ثلثهم ولم يبيع من يبيع من اوصى بعتق المثلث **الرابعة** اذا اوصى

يعتق

بعتق عتق عبيده ولم يخلص المثلث من ثلثه مالا ولا ان الفرقة في الماله
 جوه الاربعة وخمسة لانه اذا جاب ومو مال الماله سماعهم في الفرقة واما باطل علم قوله
 ولو علم ان يقول بعتق لانه اذا سماعهم فقال فلان وفلان ولم يخلص المثلث انه يعتق وكل
 واصر منهم بغير المثلث من غير فرقة **وهي** الفرقة مما عتق قوله او بعتق ثلثه في
 اكثر ان يبيع كل واحد منهم ويكتب فيمته كل واحد مع اسمه في ورقة مبررة ثم يخلط
 الاوراق بحيث لا يميز واحد من البقية ثم يخرج ورقة منها فتعقب في وجه اسمه
 مما عتق ويظهر اليه فيمته فان كانت فمته ثلث الميث فواضه وان زادت عتق منه
 بغير المثلث وان نقصت اخرجت ورقة اخرى وعمل فيها كما عمل في الاول
 ومكره او امساك او اوصى بعتق ثلثه من اكثر من ثلثه ومله المثلث فواضه وان
 لم يخلص المثلث فانه يملك فيه مصلته نحو ماله وان سماعهم لم يخلص
 فانه ينسب عتقه من سماعهم الى عتق جميع رقيقه وتلك النسبة لجزء من حيث
 امكن تجزئتهم فان اعتق عشرة من ثلثه وعتق اربعة من ثلثه العشرة الرابعة
 الربع وتلك النسبة تقع التجزئة فيجعل كل عشرة منهم جزءا من ثلثه من غير
 نظر الى فيمته كل جزء ويكتب في ورقة مبررة ويخلط الاوراق في
 كل ورقة في الاوراق عايزة فيمته عليه ورقة الرئيس في الاوراق يعتق
 كل ان يملك المثلث فانه لم يخلص المثلث عتق منه بغير المثلث بالقرينة
 المتقدمة فيكتب اسم كل واحد مع فيمته من القسمة في ورقة ويخلط الاوراق ثم
 يخرج ورقة بغير اخرى على نحو ما مر وحمل الفرقة **الاولى** ان يبيع ببيع باطل يربى
 الميراث المتقدم ذكره لانه فانه رتب فلا فرقة مع والترتيب اما ان يكون في الرتبة
 كقوله اعتقوا فلانا اليوم وفلانا غدا مالا او بلاذلة كما عتقوا فلانا ثم فلانا
 وهكذا او بالوصف كما عتقوا عبيد الا علم قبل الا علم او لا طح فلا طح او بلاذلة

برليل في كتاب الاستيفاء عند قوله كما هو من شأنه وان سئل عن تركه
 يعنى نصيبه فنصيبه انما هو حرا له ليس تركه ولا كتمه فان قيل نعم **بعض**
 ان الانسان اذا امسك امره في العبد اعتد حصة منه والشرى يكسبه قلنا اكان الشر
 بك مؤسرا فان نصيب الظاهر يكون مؤسرا لا غير اياه ان لا يستحق على تركه ان
 لا يفتقر وفي ظاهره فيها حيث انكر العتق ولم يفت ما ادعاه ولا يشي للظاهر على
 تركه ويعتق نصيبه من العبد مائتا ونصيب الشهود عليه وقاله جلوسان الشريك
 مع الم يفتق من العبد **والشرى** انما يكون على غير حصة نصيب الظاهر مع ليس
 الشريك **فانه** انما يشك **فانه** وكما هو في ان يكون الشريك مؤسرا او معسرا قلنا
 يفتق من العبد **باب**
حكم من التدين
 ومعتق العبد غني ومواري يعتق بصل مؤن ط حيه يكون مدي ويدر والتدين
 في الام ان ينكر ما يقول اليه غافلة اذ في التدين ان ينكر فيه **وفان التدين** في ربه
 في التدين ان التدين ما هو في اذ بدار الحياة وفي كل شيء ما هو في بكون البناء
 ومنها والدار حية بالان يفتق وانكر بغيره في غيرهما واصلها الكتاب والسنن
 والاجماع فلا يفتق فتقوله تقالني واعلموا اني لعلم **والسنن** فتقوله عليه الصلاة
 والسلام الذي في الشك **انقول** جاء على التدين **باب** ان عمره بغير
 له عقر بوجه عتق مملوك من ثلث مائة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 قد يخرج به المستنم العتق في الرض البتل مع قلنا لا روم له اذ لم يمت **وقوله**
 بغيره لا روم يتقلى بموجب ارضه بالوصية **وسنة** التدين بغيره التدين
 تعلية **وسنة** وان زوجة في راس المثلث العتق بموتة **بغيره** ان
 التدين تعلية (الافان) الشايع الرشيد هو زوجة بملا زاد على ثلثه بغيره العتق

على مؤنة **بغيره** وان زوجة له وان كان المثلث زوجة ودرته بملا زاد
 على ثلثه بغيره بغيره وان كان محجورا عليه بملا زاد بغيره بغيره بغيره
 غير انما بغيره لا روم على الزوج في ذلك لان العتق في الرق انما هو بغيرها
 انك مملوك مملوك مملوك **وقوله** العتق بموتة معقول تعلية اذ تعلية
 بغيره العتق لان العتق انما هو بغيره العتق واما انشاء العتق بموتة (لا والله)
 بغيره لان التعلية يتعري بغيره بغيره **وقوله** انما هو بغيره بغيره
 والمعتق اما المجنون مؤنحه واما النصيب فان تدينه بطل من حبه انه تدين وان
 له من حبه انه وصية بغيره وصية ومع بغيره التدين او لا باصلا التدين عليه
 مجاز **داخل** المثلث المكران **قال المؤلف** الا في التدين كعتقه وجرم
 بالرشيد التدين والعمل على المشهور وخرج العتق لانه محجور عليه بالادخال
 لا على وصية كان من مؤنحه او بغيره او بغيره ان لم يرد له ولم يفتق
 او بغيره بموتة **باب** كلامه السابق ساملا للوصية ارضه
 وتدين في التدين بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 هو حقي معلو على الموت على غير وصية **باب** انما هو بغيره بغيره
 والزوج بغيره ان التدين بغيره على وجه التدين والعتق لا على وجه التدين او لا
 ع وموتة على **باب** او يكون كان من مؤنحه او بغيره بغيره بغيره بغيره
 غير لازمة وكذا اذ اقل العتق في حصة ارضه بغيره بغيره بغيره بغيره
 حية وصية غير لازمة **باب** التدين انما هو بغيره بغيره بغيره بغيره
 يعلم قلنا في مغل ان لم يرد التدين **باب** او لا روم له بغيره بغيره بغيره
 بلا بغيره ع حاليه ولا روم له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لازما ولم يفتق اذ على بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

كانت كلت جانبا او دخلت ابرار مثلا فاشحران مت مرقح او سبع مثلا او ان كانت كلانا
فلان حرمي مائة اء وكلم فلان او دخل ابرار مثلا **فقول** ان لم يردكم ولم يقلف
راجع لصيغ النكاح واحدا اذ اقلان يقبل ان حرمي مائة يوم او شهر او اقل او
كثير فذلك بانها تكون وصية لا فدية مجتمعة لخالفت القديم لكونه غير معلق على الموت
وسواء اذ كان به القديم او لم يرد الا انه اذ اراد ان كان وصية التزم عدم الرجوع
في جهل تلتزم اولا فقولان بربك اوانت قد ردت او حررت بربك **من** شروع
في حرمي القديم وهو معلق بالمعزوم وموت علي **والمعنى** ان النكاح
اذ اقلان العتق على قوتيه بصيغة في ملك الصيغ الثلاثة فلهذا يكون توريثه كغيره
لا ان يقول ما لم اغير ذلك وارجع عنه او يصح فلهذا يكون في نية توريثه
في القديم ابرار وصية وملك على حرمي الوصية اذ الصبي في نية على القديم انفع
عقوله اذ امانه بعينه فلهذا لا يغير عقوله وفوق ذلك ونعزب بربك **نحو** اني مسلم
واو جرت له **نحو** اني ان الله ان الله او اليهود اذ العلم بعينه قبل القديم او بعد
او اشتراه مسلمة حرمي فلهذا في ذلك ينعقد ويلزم ولا يفسخ لانه نوع في العتق والى قول
جر عليه غير المسلم لئلا يكون له عليه الاستيلاء بل الحرة وتكون اجرة لبيد حتى يعق بموت
سبيك في نفسه ولا يؤلف للمسلم ان يكون لغيره ولا اياها مسلما بمنزلة التلبيس فان
اسلم رجعا اليه عيبه وكلاه لولا ان له صيب اسلم العبد بعزل القديم واما لو كان مسلما
عنه القديم جلا لولا المسلم ولا يرجع للمسلم ولو اسلم وتولى له ورثة مسلمون
فقول ان الله عليه واو جرت له بانها للمعزوم ان الحاكم يقول ذلك ويوجب من شيئا
بشيئا لان مشي اهل السيرة لا يعلم ونعزب بالزك العجبة وتناول الحمل **نحو** قول
موت في اعيته بعزك **نحو** ان من ردت عنه فلهذا توريثه بغيره فلهذا صوابه علمت
به قبل توريثها او بعزك **نحو** ان ولول العبد المديس النكاح من امنه التي علمت به بعد

قوله

تدريس يكون تدريس مثل ابيه فلو علمت به فلهذا له قبل تدريسي ابيه يكون وقال السيد العربي
يكسر ابناء الشدة **فقول** معي واري في الرغول الحمل بعز التدريسي فلا فرق بين
او طاله اء مع تدريسيها فقول التدريسي بدار علمت بعز ذلك جميع لا مائة اء اذ اقلان
لا مائة اء لان ذلك لا يقبل **نحو** اعترافك عليه غير فلان **فقول** بعز معلق
بغير ذلك عليه اصيل كذا **نحو** استاذ فلان التدريسي قبل تدريسيها بعز تدريسيها
دون حرمي من ابيه قبل تدريسيها لان الولد كجزء منها حتى يوضع باذنه اذ بعز تدريسيها
واذ اذني الاب لم يزل تدريسيها ولا علمت حتى تحمل به بعز تدريسيها **نحو** صارت امي
به ان عتي التدريسي المجرور بانها يرجع للولد الذي علمت اياه بعز تدريسيها **نحو**
المعنى ان العبد المديس اذ عتق بعز قوت سبيك التدريسيها باه علمت الثلث فان
الامة تقسم ام ولد بثلث الحمل وصوابه ان ذلك الولد صاير ام **والمعنى**
الاولى ان النسي في قول ان عتق يرجع للولد الا لانا لا يلزم في عتقه عتق
الولد بخلاف العتق لان الاب يخدم على الابن في الصبي على ما مضى عليه المؤلف
بعز وان كان ضعيفا كذا في قوله فان عتق الاب ولم يعق الولد فلهذا نكوة به ام ولد
وعلى المشهور من انما عتق الصبي يخلطان فلا يعق احد من دون الاخر **فقول**
اب عليه **في الصبي** **يقضي** ان تلك الصبي اذا طاف عرابا وفوقه كان
الاب مفردا على الولد في العتق لان ارباب مو السبي في الجاهل **نحو** **نحو** خلاه
من مذهب المرونة على ما لا بد في توضيح اكن المؤلف اعتمد من مذهبنا انما يتجافا
في جازان ثلثة او بعضها لا تكون ام ولد لان ام الولد هي الحرة علمت **نحو**
في قولنا **نحو** ان الولد مع امه يتجافان بان عتق اء اذ عتق اء ومي قدامي
لانه كجزء منها والمسلم نزع قلله ان لم يجر ضرره ومنه وكذا بقية الاخر اجبه لغيره
ويعني بعبه ان لم يعق **يقضي** ان يجوز للمسلم ان يبتز قال مؤيد في لقوة شبهة

بجمع الموعود فإنه يعتقون تلك السنين حيث كان له صوابه كان من العتق أو غير
 من من استأجره أو وصل إليه بوجه أو غيره وإن فصل فيه عتق من المستعق وموثر ذلك
 وليست كسنة ومبني بعد أن لم يعتق - **القول** أنه يرجع مضمون عتق لا آخر وميل
 يرجع مضمون لما موارضه وموثره وانما في فعل موثر سنة إن كان السبب
 مليا لم يوفى وإذا قلنا نفي فإن من اتبع بالخوفه وعنه من رأي المال **يقضي**
 أن من قال لعبديك الشحر قبل موث سنة أو شهر أو أكثر من ذلك فإن كان السبب مليا غير مو
 ثر قبل موث لم يوفى به من خرقه العتق فإذا قلنا السبب بعز ذلك قبل
 ينظر إلى حاله قبل موث سنة فإن كان عتقا في أول السنة وهو من غير ذلك فإن كان
 السبب يبيع ورثه تسير بوجه غير مضمون في تلك السنة لا أنه فرتبه أنه كان حر من أولها
 فهو ملكا كغيره من أول السنة ويقضي من رأي المال لأنه فرتبه أنه كان حر من أولها
 في السنة ولا يخرجه ما أخرجه من الدبر في تلك السنة فلو قال أنت حر قبل موث
 لا عمل سنة فهو حر في أول السنة لم يعلم إلا جمل خفيفا ولا خروجه له لأنه يحتل
 حر فيه قبل موث استخدام الحر - **نقل** بقضائه يكون مقتضى أن جمل فله حكمه **والقول**
الملك ولم يتبع له ولا بيان كان السبب يبيع في أول السنة واستمر مرضه لم يمت
 فإن العتق يعتق من الملك لأنه يبي أن العتق في الترخي ولا يبيع ورثه تسير به
 من خرمته لأن (فلا عمل) أن كل من اعتق من الملك يكون عتقه بغيره لأن العتق فيه
 بالانقيوم إنما يكون بغير الموت وإن كان غير مله وفي خواجه سنة ثم يعظم السبب
 ما أوقف ما خرم نكته له وإن كان السبب غير مله غير فالعتق مله من قبله بوج
 فخر من العتق سنة فلا يملك على يورثه إذا لم يملك بالسير ولا على يورث العتق
 فإذا خرم العتق في السنة الثانية مرة شهر فملا فإنه يرجع للسير في الفرد المو
 فوق وموثر السبب (أولى) نفي الفرد إلى خرمته العتق في السنة الثانية

بالسير

السنة على محمد بن الحسين

بالسير تليها على يعظمها وما أوقف متعلق به عتق ما موعود يعظمها **القول**
 وقال على خرم العتق ونظمه موعود خرم ثم يعظم السبب من الله التوفيق أمه الله
 إلى خرم العتق نكته له نكته في السنة جده يعظم السبب (أولى) إلى خرم العتق سنة
 نكته له أنه يعظم السبب من السنة الثانية الفرد إلى خرم نكته من السنة استغفلة
 أن يوم موعود ما وان جمعة في جمعة وإن شمر من شهر مثلا في السبب له إذا
 نفع نفع ملتان إلى يوم من السنة الثانية يوم من السنة الأولى فغير من الأول
 قال الأول من كل منها وعلم جراه الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة
 لا تليها له ويحكم القدر بغيره سبب وعمل أو يستغفر أو الترخي أو الترخي يعظم
بجاءه الملك يعظم أن المدي إذا قتل سبب من عتق أو لا لا بما نكته فإن قد
 يبي له يملك له استغفلة الترخي أصله فقتل سبب خرمه فإن تديمه لا يملك ويقضي
 في ملك سبب إلى الترخي ولم يعتقه في السنة ومن دين عليه سبب على (العقوبة) منها في
 لأنه إنما صنع ذلك وموثره **وقوله** الله أنما ترضون عما قبله الموعود
 سبب فلم **كذلك** يملك الترخي إلى استغفر أو الدين المدي والترخي كمل موثر
 السبب عتق مثلا ويمنع المدي خمسة وعليه دين خمسة عتق فعتق استغفر الدين
 من الترخي لأن الدين يدفع على ما خرم من الملك **والقول** سبب الترخي سبب
 على الترخي أو أضافه أو مضافه إذا قام الترخي بعرفه السبب واستأجره فلا موله
 حياته فإن كان ذلك الدين سبب على الترخي فإنه يملك له الترخي ولا جلا كمل في الدين
وقوله **كذلك** يملك من الترخي سبب سبب محذوثة تلك السبب الترخي
 السبب عتق في السنة الثانية عتق فكتك الترخي سنة وثلاث من سنة الترخي
 المدي يعتق ثلثه ميرة الله **يقول** الجأزة الترخي من أضافه المدي
 إلى موعود (أعلى) محذوثة له محذوثة الترخي له محذوثة بعضه في المال الموعود

لتتوفى الشارح للجملة وتنفذ على انها تيم على ما مر في تلك اليمين وانما يتصور
 وجه جزاء اخر الى ان يستحب للسيد ان يخطى عن عبده جزءا من اجزائه ويستحب
 ان يكون الاخر من جموع الكتلة ليحصل له به الاستقلالية على العتق ولا يترتب له حصول
 وغيره من الاجزاء المصنوع قوله نقل وصلا بتعلواي غير يعلمه الله واذا اختلفت
 ما في قولنا من ان يستحب للمولى ان يقول ولا يخرجه من يده او يتركه على ذمتين له
 ونوبه من جزاء ونوبه ان يكون اجزا او اخص اخص من جزاء وان كانا جميعا والاحكام في
 الفكرة بلا مسوغ لذلك على حد قوله عليه الصلاة والسلام وطول واداءه رجال فيلزم
 او يغير محمول عن المفعول معبر كمال جمال نسبة حكم الى جزاء وجه السيد اضر
 جزاء ولم يحمي العبد عليها المشهور من ان لا يحرر العبد الا باليمين، سيجب على الكفا
 بانه نعم عليه في الجلب والاضراب الجيم عليه من المرونة التي لا تدارى بقوله **واللفظة**
منه الجيم اذ اضر السيد بمثل خراج او ازيد منه به قليل وفراغ ذلك
 ابو اسحاق من قوله يمين ومركباته عبده على نفسه وعلى عبد السيد غريب
 لزم العبد الغريب وان كره مقتضى نفوذ الجزاء للمعير المحسوس انه لم يوض
 منه الا الجيم وهو مقتضى كلام ابو اسحاق وهو ظاهر المرونة وانما كره
 اضر معنك ان التوفيق يقول من قبل وجه القول بعدم الجيم بقوله
 وروى يمين يمين عليه ابتداء ومن يمين عليه اخر ولا يلزم من جيم الغريب عليه
 ان لم يترجم ما لا لان محصل له العتق ان لم يجرى غيره ولم يقول كلام ابن رجب
 عن التوفيق والا لان يقول واخر منها الجيم حتى لا يتلوه انه اخر منها ايضا
 عدم الجيم بكتلة تبتدئ وقوله وفراغ ما اشر اليه الشرح **في كتابه** **يقضي**
 ان مراد من القطعية الصيغة في التبتدئ بكتلة اليه سماه للعبد كرم
 مثلا اوقات مكرتبة بكتلة اوقات متعق على كذا او يفتى بنفسه بكتلة

في الحيز

جالبه فيه للمعلومة كقوله اشرقتا العبد برحمه **ان** لو ترقى قوله بكتلة
 على تبطل القطعية بقاء على انما يبيع او يفتى وتكون عليه كطالبة المثل وظاهر المثل
 ونه عن الغايه ونحوه اشرطه لزوم الشرح اشرطه له لان المزمع انما
 اذ اوفقت بغير تميم كانت عجيبة ونحوه وفي ابن رجب في المغرقات جوازها
 حلتا وجه جالبه مفسد وظاهر خلافه والمزمع الاول والى في الشرح للمعنى
 ميصروا باليمين انه يجوز ان يفتى في احوال وجاز في كتابه وغيره فلا ي
جنس القول **بوجه** او **نحوه** **مكتوبة** **منه** **يقضي** **ان** **العقود** **في** **الكتابة**
 يجوز ان يكون بالغير ولا يشبه العقود في التكلم كتابي وتغير سائر ونحو ذلك
 وانما اجاز الغرر هنا لان العتق يكون مجلانا ولا يقل ان يكون على وجه مقرب
 الوجود او على وجه مستقيم وجود بلز الغرر ولا بد ان يكون كما ذكر في ملك
 العبد ولا فلا **في** **ذلك** **يجوز** **للسيد** **ان** **يكاتب** **عبد** **على** **ان** **يلتزم** **بغير** **قلا**
 لا ويسر كتابي **والا** **من** **كلام** **كذلك** **يجوز** **للسيد** **ان** **يكاتب** **عبد** **على** **جنس**
 من حيوان معلوم ناهي او هاتفي في ملك العبد **والا** **فقط** **قوله** **وجنس**
 انه سبق له وجوده واسما على ما نقل به ائمة يمشع ويلحق المولى يعطى هذا
 لا انه قبل وجوده لا يلقو عليه واليمين جنسا ولا يجوز للسيد ان يكاتب عبده على
 ان يلتزم ببلو غير موصوف او غير عدم **الاحكام** **بصفة** **القول** **ونجاسة** **الحرم**
 وعموم الاشباع به سر **على** **الشر** **في** **القول** **في** **جوهر** **غير** **تغير** **تقلد** **منه**
 الاغراض جان وقع العفو على لولم يوصف او على غير او غير بر او شبه ذلك
 جان العبد يرجع لكتابتة من له ذلك لانه اذا كان يلزم العبد مما لا يملك احدا
 ثقلية من له ما جرى ما يملك كالتوفيق **والا** **فقط** **قوله** **وقل** **من** **قليل** **ان** **في** **قوله**
 لا لولم يوصف ان القطعية تبطل بالطلبه ومثله من ابرو زوى الظاهر

وصح ما عليه مؤخر أو كثر ما في وروى هذا معقول على قوله وجاز **والغنى**
 انك قد علمت ان الكتابة ليست كغيرها من الاديان ان الكتابة في الوقت وكلامه قلاوضة
 الحصة قبل ان يكتب في ذلك مجموع السيران بعينه ماله على الكتاب في
 لا يتجلى ولا يتغير ذلك **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 ان يضع منه بقدر ذلك **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
والغنى الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 مستأخر الشوق الى الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 ان يجوز له ان يكون المحرور والعبيد والتعبد من ابد وحر او مقدم ان يكره
 عبد المحرور بالمطوعة والمجور ان يعقده على حال مجمل لا يخرج من القيد اذ لو سلك
 ان يتركه منه **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 بالحق ما طاب لكم من النسيان من ان لا يكون ناسيا من عقل ودي (استعمل يميني
 قاتل اريق) انظر من النسيان ما استعمل يميني قاتل اريق (استعمل يميني
 انظر من النسيان **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 للسيران يكره رتبة رفيعة الصغيم ان من عشرة اعوام ملائم وتكون الاقل له وكلام
 حبيب له بالعدل وامر الغرة على الركب فلا يوصفها ولا يوصفها ولا يوصفها ولا يوصفها
 في هذا كلام المؤلف عدم الاستحالة وهو الموافق لما نقل عن الاقدام في المواقف
 ان النسيان في الالة هي الغيرة على الالة اذ الالة تفتق عوم الامر عن اشياء الخيرية
 واشياء الامم يوصف بالجوهر السرا وعلى هذا القول لا يمكن ان يجوز ملكته في حال
 كونه بلا مال وجب وان كان له ذلك ان كانت الكتابة مستحبة وجواز
 ملكته الصغيم المذكور في الغول بان الشيل يحس العبد على الكتابة **والغنى** الحرة
 على هذا بل لا يملكه الا بغيره في الصغيم وحقه غير معين ويبيع كتابة او جزء

لا فخر له ولا وقصه الاول والاخر **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 وجواز بيعه منها اربعة مائة مائة كان المشتري هو العبد او كونه او كان له
 احبها **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 نفرا وان كانت غير خلا يبيع غير مخالف له او يغير نفرا وان كان يبايعه في ذلك
 انما في غير النوازل **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 على ذلك **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 كما في البر لا ان ذلته مبيعة على تقديم مجزاة ولا يبر من غير مائة **والغنى** الحرة
 السلام لا يشترط حضوره ولا امره لان الغير يقبض به الكتابة انما لا يتجلى
 في حضوره لان الغير لا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 في بيعه ان يشترط ان لا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له ولا يبيع له
 ما اخرج منه من الكتابة او الالة كالأغلة والجزر يبيع فيه معنى من الكتابة كالكثرة
 الغيرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة **والغنى** الحرة
 وما ذكره من منع بيع النجم العيس محله اذ ان يعلم ضرورة او علم وجملة نسبت
 لليلة النجم بان علم ضرورة ونسبته لما في النجم جاز يبعه ان اشتراه وقع على
 منعه في بيعه ومعلوم وهو النجم او ما يباع منه من الرقبة وحيث جاز بيع كل القطر
 به او جزء منها ووقر الكتاب ذلك المشتري قبل ان يبيع له يكون للبايع ان يخلعه
 له والمشتري قد استعمل ما اشترى له وان لم يبع بل يخرجه قبل ان يبيع له المشتري كله
 او يفر ما اشترى ولو وبيع كتابة ملكته بغيره انما يبيع له المشتري
 وفيل يري او يبيع له او يفر بغيره انما يبيع له المشتري **والغنى** الحرة
 نسلان اذ كانت بغيره في حال ملكته ثم اضر في حال فريضة ان يفر منه جميع
 نجوم الكتابة قبل ان يبيع له ذلك ان كانت وثيقة غير ثلاثة ان كان كل

فيه اربع اقسام اولها ان كانت ورثة كلالته وان لم يكن له وارث
 لا يثبت له التهمة بان كان المثلث مجله فانه يصدق لانه يجوز له ان يعتقد مع وان كان
 فيه مرفقة واخر بعضها فيه بان حمله المثلث كذا في ورثته كلالته لا يثبت له
 عقبة وان لم يجله المثلث خيم ورثته في امضاء الكتابة بان امضوا او (اعني من
 محل المثلث كذا في المرونة ومكاتبه بلا حجة بان **يقضي** انا المرفق يجوز له
 ان يكتب عبق بلا حجة بان حارباه فانه يصدق من نفسه وكذا في ورثته كلالته
 فانه **يقول** **والا** يثبت له يرجع لمصلحة الحجة بلا ولسنة او في كلالته
 فانه اصل المثلث ما اقر به او ضابطه فحق وما لم يجله روى عنه بقوله للورثة ثم ان اذني
 حرج مراد اذني ومكاتبه جماعة لذلك فتوزع على قوتهم على (رداء) يوم العفر
 ومن وان من اموالهم حمله **يقضي** ان الجماعة من الرقيق اذ لا نواها
 لك ولا حرج فانه يجوز له ان يكتبهم دبعة واحدة في عفو وامر على اهل معين منجس
 عليهم وانما ان تعذر انما له بل في ذلك لا يجوز لانه اذا انجز امر القيد او مات لا حرج
 سئل ما ان اخبر رقيق حي فيكون من بلاي اهل اموال الناس بلا اهل واذا وقعت
 الكتابة على الوجه الجاني فانه توزع على قوتهم على (رداء) يوم عفر الكتابة وعلى
 فريضة قيمه وعلى فريضة اجتهادهم على المحمود فلا توزع على العبد ولا على فريضة الرقاب
 كما قيل ومن حمله سواء كانوا كلهم احرار او مزر او بعضهم حرة وبعضهم رقيق
 وسواء استرقت اجمالا في طلب العفر او الجلاء جملة الرقيق لا تكون (بالنظر)
 في (الوقت) ان الكتابة السارية متشوية للحرية ومن ملك للسيد ولو وقع عفر
 الكتابة على ان لا ضمان مثل يفرج ذلك في العفر او يجر العفر ويطلق الرقيق
فقول ومكاتبه جماعة مصروفها لمفعوله اذ ومكاتبه سيد
وقول يوم العفر معمول لغوتهم **فقول** ومن وان من احد من

اجمع

اجمع قوتهم ومكاتبه جماعة **فقول** وانما انما تخلص العبد
 للاستغفار والواو والخال اذ ومن حمله والخال ان احرار حرة ومكاتبه
 فيهم من ان لو كان زمان يوم العفر كانت عليه انما توزع على قوتهم على (رداء) يوم العفر
 العفر والسرادة بالكتابة العفر والحق فيكون حرج من اهل الجميع ويرجع ان لم يبق
 على الواجب ولم يكن زوجا اذ يثبت كونهم حمله فانه يجوز من اهل الجميع فخرج اهل
 به كان (اخر السيد او وارثه) ثم ان الواجب يرجع على المرفوع عنه بما عزم عنه بشر
 خير (اول) اذ لم يعتق المرفوع عنه على الواجب **السا** اذ اذ لم يكن المرفوع
 عنه زوجا للواجب **فقول** على الواجب يعلق بعتق اهل المرفوع عنه
 زوجا للواجب (او كان من يعتق عليه نو ملك ولا قول والزوج والحوال فانه يرجع
 عليه في ما وقع عنه ولا يصفى عنهم في عفو واحر **يقضي** ان اذ اقلت
 منهم واحدا او اكثر او عجز فانه لا يصفى عنهم في ما الكتابة بسبب ذلك فلا
 ما ملوا يستحق احرارهم في او بحرية فانه يصفى عنهم نصيبه لان الغيب
 كشف ان كاتبا من لا يملك والظاهر ان (السر) انفسه كالموت ويدل عليه
 التقليل والسيل عنق قوي منهم اذ اوقع الجميع وفوا اقلان رد ثم حرجوا
يقضي **يقضي** انا السيد يجوز له ان يعتق من تلك القيد عتق احرار
 اذ له قوة على الصعي في الكتابة واداءه بشر **الاول** ان يفر الجميع بذلك **السا**
 ان يكونوا كلهم احرار او مزر او بعضهم حرة وبعضهم رقيق
 ضعيف فانه لا يجوز له وان رخصوا ملوا اعتق ضعيفا منهم والبلد احرار ومنه
 فانه يجوز له ان يرضوا **حيث** اجبرنا على مرفق فوقع السبع فانه يجر
 عنهم قدر نصيبه من الكتابة بخلاف لو اشترى من يعتق عليه ثم اعتقه السيد
 فلا يصفى عنهم في **وبعد** قوي منهم في الخال او في الشان

مركبة **فقولنا** وارجوع على الاول وان مبني الاكثر ليس سزايا متعلقات
 لا تخبر كانه لا يثبت حيث مبني مركبة الا فلا يعمد قوله ما قبل به بل
 هو منقطع عما قبله ومقتضاه انه اذا مبني مركبة اكثر مما في الحقيقة به ثم عجز قال البدر
 يكون مبني لا لا مريض يبيع نفسه باقل مما عفو عليه الكتابة ولا رجوع المفاطم
 على مركبة الا في بيتين وقلوب في بيت كل ان المناسبه عوض المتألفه لعمولها انقضت
 الا في الصواب الذي حكم فيه باليمين **باب الجواب** ان الاول والاحمال لا لا رجوع له
 على الاول في حلاله مبني الاول لا اكثر ولا على المساوي وان قلت اقول الاول حلاله
 بلا فطر او تركه **ولا يملك** له العوض مع حلاله لان المالكات حلاله بل ان
 اذن لم يكن في الفطاعة ياخذ جميع ماله وموعدة من غير نفقة مما تركه المالكات
 حلت الكتابة اذ لم قل لا لها قبل بالموت ثم يكون ما يقضى قبل المالكات حكمه فترى
 بعد على فروع صبي في المالكات فان لم يترك شيئا قبله لا رجوع للاذن على
 الفطاح ولا في له ولا يقيم في ماله المالكات التي فوجع وفي ماله للاذن اذ حلت
 وهي عشر وبن وعنف اقول في وضع المالكات **باب فصل العتق بيمين**
 ان اصل العتق بيمين اذ العتق في حال عتقه حصة وصبي من المالكات فلا اذا
 لم يجل على وضع المال اذ يصفه نصف كل قيم ولا يقضى نصيبه ويظهر قبل
 ذلك بيمين اذا عجز عن اذ حصة نصيب اذ في قوله في كماله لانه لما اكران
 حله عتقه لستم له الحرية بل لم تتم له رجوع رفيقا وفردل مالا اخر في حله الا ان يكون
 فطر العتق بانه يكون قول ويغفر عليه اذ لا يحجز له الا في تقويمه عليه الا ان
 فطر الولاء الى ان فطر لم يكن **وبعده** لانه ان فصل العتق اذ لا رجوع
 يكره بانه فصل العتق او يعمد منه ذلك بانه يعتق عليه من الا رجوع عليه حصة
 مركبة بيمين **فقولنا** وعنف اقول في وضع المالك اذ اوصى فصل بالعتق

رجع

وضع المال صبي لم يفسد مركبة الرقبة بانه فصل المالك او لا في له في وضع المال
 لم الا ان فصل العتق اذ لا ان فصل مركبة الرقبة بيمين او في رتبة وكره
 في بيمين **القول** كان بعلنا بيمينه ثم كذا بيمينه **فقولنا** في بيمينه
 بيمينه اذ لا يستقله وهو وضع البصا ولو فصل العتق **والمعنى**
 ان الا ان كان اذ قال العتق ان بعلنا ان اوله اذ في بيمينه بيمينه ثم كذا
 تبين في بعلنا في البيت العلوي عليه بانه لم يجل على وضع المال لا العتق فيوضع عنه
 عنه ينصف الكتابة ولو كان ذلك عتقا فهو عليه الا في اذ في بيمينه بيمينه
 في الكتابة فخرج قول وان عجز عن كماله **فقولنا** وروا كماله ان عجز بيمينه
 واليمين قبله **وبعده** لانه علم ان التنبيه ليس بيمين كماله بيمينه بيمينه
 وانما لم يكره فصل العتق مع ما به وعلم به مما قبله لانه لما كان حال اليمين بيمينه
 سبيل ففعل في بيمينه فصلت ح كماله بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 تنطق البيع به بناء على ان الكتابة بيمين بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 كماله بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 النسخ **ولا يملك** بالاذن بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 في عاقله كماله بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 واسفاه شبعته لاعتق وان في بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 الا بادن **مسألة** ان كانت المالكات كماله بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 المالكات والتمتع بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 لم يملك البيع واليمين بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 ومفاد بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 تبين على بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه

انه لا يمكن ان يكون في نفسه غفرا للخطية لانه لا يشعشع (لا بالحكم لاكن بعرض التلوم
 بل بغيره) كما ان في نفسه قاتل اذ لا يمكن ان يكون قاتلا والخطية الغفيرة كالحكم لا يكون
 له حوى البعيد فلا يتلوم له الا في حال قوته وقيل اذ اجهل حاله وعرف اذا غلب بغيره
 اذ لا يمكن ان لا يجلد بعجزه ولا يجلد بغيره ولو كان **وقولي** كذا في قوله **وان** بغيره
 في قوله فحينئذ تلع اذا تلتلوم في انفسه بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره
 من بين الحكم ولو كان السيل بغيره على الخطية عند الغفرا عدم التلوم بل لا ينعيم
 ذلك واليوم التلوم ومنه الحكم مما يعنى فيه المصنع للحاكم في الخطية ليستحقه
 بالخطية بل في راحة التلوم في الخطية وانفسه بغيره الحكم ابعثه وهي انتم
 مصر في حاله والمصر في الخطية ولو كان هو قاتل اذ لا يمكن ان يكون بغيره علمي
 قاتلا حاله وانما في ان يعنى ما عليه في راحة من وان لم يكن قاتلا **وفيه ان غلب**
سبل وان قيل **فان علمت** ان الحكم وكما في راحة باذلت نجومه
 الخطية او عجلت الخطية ومجرب غلبه فان الحكم يلزم ان يغفر ذلك ويجوز
 الى ان يلع فيستحقه ثم غا وسواء كانت نجومه عينا او غير عينا علمت ان لا يجل
 في غير الخطية من حق الخطية **وجنت** ان مات وان مر **قال** (لا لول او غير
 و غفرا بغيره او غير **مقودى** **بغيره** ان الخطية اذ مات قبل
 وبما نجوم الخطية وفيل الحكم على السيل بغيره او قبل لا سبله عليه بل انى
 بها ولم يغفر له بل لا علم له بغيره لا يشعشع ولو خلقا قاتلا بغيره بكتابه ورتبه
 سبله بالرفقة لانه مات قبل حصول المنة له (لا ان يكون معه في الخطية ولو او غير
 بل ان كانت قبل موته وتعلمت السيل من قاتله ويعنى بذلك مر معه في غفرا الخطية
فقبولي بغيره او بغيره يرجع للقول لا بغيره معا اذ قول التلوم بالخطية
 كان لانه مجرب ولا يعبر عنه قاتلا وقت غفرا الخطية بل ان صلبه لا يبرخل في الخطية

(لا بالشيء كذا في الموقنة وسواء كان من الملكات بغير التلوم من او بغيرها وارسل
 وخولد بغيره ثم لم يظلم ويكون معناه انه من بغيره غفرا واما دخول غير التلوم
 بالشيء في قوله **بغيره** وبمعنى الغفرا كذا في قوله **الخطية** من يعنى عليه في حق
 الخطية بغيره اذ سبله ويعنى عليه **قال** **فان** وطركم غفرا الخطية
 بغيره وكذا في قوله **الخطية** من يعنى عليه في الخطية بغيره **وقوله** **مع**
بغيره من يعنى عليه يعنى ان الخطية اذ مات مر قال ان كانت بغيره تؤدي
 منه حلاله ما اذا فعل بعد ذلك بغيره بل انى من معه في الخطية من يعنى
 عليه كذا في قوله وان علوا والبروع وان سبلوا والحوال **بغيره** لا من يسر معه
 بهما ولو لم يعنى عليه ولا من معه من يعنى عليه كذا في قوله **بغيره** (او
 ونحوه وانما لم يترك مر معه في الخطية اخرى مر وقيل ان من كان المتوارين
 التلوم حال الموت ومعه من غير حق الاحتمال كون اصحاب احدى الخطية اخرى
 على الاذ من اصحاب الخطية اخرى وتاد بينهم قبله وان لم يترك **وقوله** **وفى**
ولكن على السيل **بغيره** ان الخطية اذ مات ولم يترك قاتلا يومى كذا
 بغيره وفوى من معه في الخطية من ولوا وغيره على السيل بغيره يسعون
 فان اذ واعفوا والارفسوا قبل المعجم للولوم من قاتل للولوم (من يعنى
 ان مقرر الخطية يترك لولوم او غيره من معه في الخطية يوديه على النجوم
 ومن اذ كان للولوم مونا وله فوفى على السيل والارفسوا **بغيره**
 الى اذ بالولوم الوارد بالولوم في المسئلة الاولى معفوه الغ بغيره الاخر وبما
 المعنى الاخر وهو الوارد ان الى اذ مر معه في الخطية بغيره المعنى الاخر والمعنى
 بالمعنى الاخر وهو الوارد **وقوله** **علم** **ولكن** اذ كان بغيره كذا في قوله **ولكن**
 لولم يترك شيئا منها تعنى ان فوفى وامش وها هو حاله معه في غفرا الخطية

2

18

بينة بلا فراز بالوكة وقلا بعور البتات الولاية اول ثلثها ولو لم يفرق بيني ان كان له
 لم يعرفوا ولم تمنع (المنة) الى البتات ذلك **انما** عرفت من قولها ان قوله في تهيؤ
 التي عليه جزف من انقطاع من ان ثبت فيه اجمال بان ثلثها قول في العريسة
 ضيقه **والصحيح** انه من غير يقتصر على ان بالثمن وكونه شرط في ان افرار ومضى
 راسي الحال غير دافع للاستكمال مع طابع من الاستمال والحق ملائمة اليه
 ثم ما التزم من ان شرط في ان افرار ومضى من انقطاع ومعه من صورتيه احد
 ان يفر ولم تثبت الولاية والاخرى ان يترك تخضع عليه الصيغة بلا فراز جالا ولو لم يكن
 بنيتها الولد **والصحيح** ان كان الولد معروف بلا بد من البتات الولاية ولو لم يفرق بيني
 وان كان موجودا فلا اولى ولو جعل ان افرار يعني ثبت افرار و كان صورة (ان
 ثبتا راجعا بعض ماضون عليه اذ هو اعم من دوام (افرار وانقطاعه ويقام عليه
 الصيغة وعليه الاستكمال كقول **الشراد** بان عطف الزم المجتمع لان من غير
 انما سمى ان (المنة) تحميم ام ودر ولو باقى المجتمع انما اذا ثبت عليه استمالا
 يزوي منه كسائر (يعنى) غير فولد وان دما اجمع كاد عليه **سفلر** راسي
الشر تشبيه في كوى الولد اذ ان السيل يوطى وامته ولم يستثنى ما واثت بسفلر
 وموعني حاضر معها وادعت انه ميمه وحدها بقا وقال ملا مؤيد ورر النساء
 ان له شتر من الحل وتشفه استماله كان السفه حاضر معها بصرفه بانقطاع
 والخلق اجمع على التيسر ومع جلالة **وقوله** عتقت من و اسر الاستمال جوابه بقوله
 ان افرار وفولد ان ثبت في غير الشرط **والمنع** سره لامة اذ كشت انها ولو
 من سبل ما بلا فراز بالوكة او يثبت الفاء عطفه فيما هو فيها او يثبت انها الفت
 سفلر والنساء اتمه فانما تفتت من و اسر استمال الامى الملك **كذلك** ولو ما
 من غير سبل ما اذ الفت به بعد الاستيلاء لان كذا كذا رضى بقوله ما غير سبل

يكره ان يزعم ام ولد في غير ارضه بترك لانه ليس من مكانه الا خلافه ولا مانع
 عموم رضاه لا يثبت لانه ليس له جبر على النكاح على اختيار النكاح كذا في المصنف
 قوله واختار ولا يثبت بطلانها وان خلاصه او احوال وعلى ان له جبر على
 جلاله والمبالغة في الجور للفسيل جمع ام ولد في جانيها ولو لم يكن المشتري جالوس
 الحق به لا قيمة عليه فيه لان الباطح اناج من جهته لا ان يكون المشتري عاينا بل انما
 ام ولد لها بيع بل انه يفرم فيمنه الولد بل هو وجه المشتري من غير ردت مع ولدها على
 الاصح ويكون له حكم ولدها ام ولد ولو اعتقها المشتري وان اعتقها له وترجع لغيره
 وجمع المشتري ثمنه على الباطح **وكان ذلك** يرجع المشتري على الباطح بتمنائه انزل بها موت
 او غيره عند المشتري بل ان اوصيته من بطلانها لانها ملك فيه لم يتغير ومحل وعتق
 المشتري لها على ما يثبت على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 ملكا له على ما يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 ام ولد ام لا يستحق بطلانها بغيره ويكون له ولدها وامسكان بل ان يعتقها
 المشتري بمنزلة تزد على ما يثبت له بغيره وولدها الباطح ان الباطح لا يعلم انما
 ام ولد وشبهها لها يعتق بطلانها منه لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 انما واد اجمع اجمع بطلانها انما لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 فيمنه خير منها او **فصل** في السيرة اذ ثبت على شخص او اجساد شيئا ليس مما اورد
 انما او جبر في ملكه او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 منع من تسليمه للجنه عليه كذا منع من بيعها ببالاغل من ارسل الجانيته
 ومنعت امة يوم الحكم بغير ملكها فلا لاغل منى بل رقة دفعه للجنه عليه وان قال
 في رقة ولدت منه ولا ولد لها منى او رقة ولو **فصل** في السيرة اذ
 قال في رقة ولدت منه ولا ولد لها منى او رقة ولو **فصل** في السيرة اذ

لانه غير كلاله وتقتوي على سيرة اذ لا تمتد حكمه كرات الولادة في الصحة او في
 الرضاه لم يكره ولو لم يثبت على ذلك وانما يقتوي النكاح وتقتوي رقة **فصل** في السيرة اذ
 له ما يثبت من موافقة كلاله البطلان وتقتوي في الصورة كلاله من ان يصدق
 سواه رقة ولدها او يثبت في خصيل من النكاح في الصورة او في رقة **فصل** في السيرة اذ
 او يثبت في رقة لم يثبت من ذلك ولا يثبت في رقة **فصل** في السيرة اذ قال في رقة
 ولدت منه لا تمتد منه ولا ولد لها منى بغيره اذ اوردته ولو لم يثبت له من غير كلاله
 وتقتوي من سيرة اذ لا تمتد حكمه كرات الولادة في الصحة او في الرضاه
 لم يكره ولو لم يثبت على ذلك وانما يقتوي النكاح وتقتوي رقة **فصل** في السيرة اذ
 معجم موافقة كلاله البطلان **فصل** في السيرة اذ قال في رقة من غير انه اورد
 ما به حال صحته او ان يعتقها في حال صحته بل انما لا تقتوي بطلانها لم يثبت له او على ان لا يثبت له
 ولا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 له ولا حقوق **فصل** في النكاح في المسئلة الاولى انما اذ اقرت الرقة من غير رقة
 انما او يثبت في رقة او يثبت في رقة بل ان كلاله ولو استلحقه عتقت من رقة او يثبت له
 فقلد وورثه الولد وان لم يكره لولا رقة بطلان لم يثبت له ولو لم يثبت له ولو لم يثبت له ولو لم يثبت له
 ملك وان ورثه ولدها غير ما يقتوي الا ان الحكم كثر في قول ابن الفلاس
 انها تقتوي رقة او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 اعتقها في رقة بل ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
 النكاح كلاله او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له
فصل في السيرة اذ قال في رقة من غير انه اورد
 معجم ما قبله وان المؤلف يثبت على قوله ان الفلاس يجعل قوله وان اقرت رقة
 في علمه اذ لم يكره ولو لم يثبت له كلاله او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له او على ان لا يثبت له

وان والى الكلام او العبد وان استمر الكلام على كبره والعبد على حاله حتى مات الولد
فانه لا يترك الشريك المسلم المرحوم موالدته ولا يترك موالدته لوجود الشريك او الرقي
واذا اختلف القول بحرفه اسلم او عني موالدته او لا يترك موالدته فقول الله هو
الا انه يجوز ان لا يترك موالدته او لا يترك موالدته فقول الله هو
منها وان والى العبد وهو حر او عبيد او ابي او امة او ولد او ابنة او ابنة
كلام **وقوله** كان له زوج فاقم نسبه في ان من مسلم في الله يولد اذ ابلغ احد
منه ويخرج بماله اذ مات وفروا الى الكلام او العبد فقول الله **وقوله** كان له زوج
الحكمة انما هو ان يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
فوقوله ان مات او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
مات قبل ان يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
واحد **وقوله** او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
ان كان يبيع نسبه ولو كان واذا اختلف في ذلك لكان الظاهر من علم من علم ولد
حتى يولد او يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
اذ لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
القول ان لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
فان لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
وقوله وان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
ولم يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
الحرب كسائر فروع دينه وقوله وان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
من ان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
اذ ان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد

القول

القول لا يجوز كذا ثبت في غير ذلك فلو لم يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
فان اذ ان عتق او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
ثبت لقامه لقوله القول **وقوله** كان له زوج فاقم نسبه في ان من مسلم في الله يولد اذ ابلغ احد
منه ويخرج بماله اذ مات وفروا الى الكلام او العبد فقول الله **وقوله** كان له زوج
الحكمة انما هو ان يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
فوقوله ان مات او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته او لا يترك موالدته
مات قبل ان يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
واحد **وقوله** او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
ان كان يبيع نسبه ولو كان واذا اختلف في ذلك لكان الظاهر من علم من علم ولد
حتى يولد او يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
اذ لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
القول ان لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
فان لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
وقوله وان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
ولم يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
الحرب كسائر فروع دينه وقوله وان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
من ان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد
اذ ان قتل عاقل او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد او لا يولد

النوع من غير انواع ومنه القول هو انفسه الغير كذا قاله التوفيق **وقال**
 انفسه ان قول اكثر الرقاع يفسدون وهو قول افعال الاعمال وهو قول ابي
 الفلاس في المروية وله ايضا فيها فكل القول الاخر وهو انه ينوم بدون شيء ثم
 تتجدد غلته في جاذب او هو له في جاذب يساوي انما ومولك الموصي لا في جاذب
 ثم في ما يتبين جاذب لا يكون الموصي في الوصية اصل الموصي على المشهور ان
 اقول في افعال **ومعنى** ان الغلة لا قدرت بعد الموت بل في الموصي **ومعنى**
 انفسه وقال ان اولي ان يقال على القول يكون له وصية اصله ومقر
 ان تلك الماتية على الموصي في الغلة **واجاب** بضم الشين
 انك لم تقوله ان الماتية غير معلومة بوجوه الوصية الوصية لا تكون الا بما علم
 الموصي بل في الموصي بل فيهما نقاشا في افعال ولم يمتح في كذا في قبول **بغنى**
 ان موصي بعينه في جاذب ان يغلق في الموصي به والاحتياج في قبول ذلك التي
 لذي سبيل وتقدح من اجل باب النجس عن قولك وغير مراد في القول بلا ان يكون
 نكاحا بعد كذا يقابل بغير **بغنى** ان الرقيق لا يحتاج في الوصية بغيره
 ان القول هو تشبه في بغيره في الاحتياج وان كانت جهة الاحتياج مختلفا
 فالاول لا يحتاج الى اداء في قبول والاضطراب لا يحتاج الى قبول اصله وخير في جاذب
 الوط **ولما لا يقال** **بغنى** ان جاذب الوط واداة الوصير مباد
 جميعها للعتق وان لم يثبت لها في ان تغني على الرق او تحتل العتق كذا
 الغالب على جوار الوط والاضطراب بالعتق وانما غير ان العتق يسر محققا
 لان شرط العتق لا يستلزم النجس واداة العتق اصل الامر في استغنى الاخر
 في ذلك لما لا ينفذ من استغنى او لا واداة الوصير بغيرها فلا خيار لها الا
 لما ليس لها البقاء على الرق لان العتق حق لغيرها لا يجوز لها البقاء والاستراديل

الوط

الوط، التي تارة وحيث بالاعمال **واما** **بغنى** ما عدا جاذب الوط بغيره
 بغيرها من غير اختيار ومثلها العتق الوط **ومعنى** **بغنى** ان القول بغيره
ابن **العقل** فاعل في موصي **واما** **بغنى** ان اذا الوصير بعينه
 في قليل او كثير فان الوصية محيطة وليس لغير العتق ان يثبت عليها من غير
 من ان اتخذ الوارث جاذب الوط فلا ينفذ الوصية الا اذا كانت في نظامه واداة
 الموصي بغيره العتق وهو غير من الوط انما هو اداء دفع سوا العتق بغيرها
 وصية الوارث ونفسه بغيره انما علم العتق بغيره **وبعبارته**
 ان اتخذ الوارث وكله يثبت جميع المال **واما** ان كان في بعضه فلا ينفذ
 نه بمقتضى الوصية للوارث ومثل المختار اذ انفق في العتق مشتريه بينه على
 الصواب ويرثون جميع المال والام تصح انما بمنزلة الوصية للوارث بغيره
 والمراد بالنظام ما لا تلغى العتق بغيره **واما** **بغنى** ان الوصية لا تملك
 على العتق فلو لا العتق كذا **واما** **بغنى** ان الوصية للميراث
 كذا تملكه والوصية له ويصير ذلك الوصية في مصلحتك
 الاشياء كغيره وعما في مفسود انما بالوصية في ذلك بل ان الميراث
 في ميراث العتق وليت علم بغيره في بغيره **بغنى** وكذا
 تصح الوصية للميت ان علم الوصير بغيره في المال الموصي به في بغيره
 فان عمل الوصية ان ايت ذير الوصير لو لم يمان لم يعلم بغيره بغيره لان
 الميت لا يصح تملكه **فقولنا** وليت العلم الوصية لئلا ينفذ من ميراث
 تملكه وليت العلم سوا علم الوط ان الوصير عليه ذير الوط او الوط
 طامرويت المال وارثه عن ميراثه في ميراثه والعلية ذير الوط
 بغيره بغيره ان كان عليه ذير الوط ان لم يمان عليه ذير الوط بغيره

منهم ويختصرون المتولد في التقدير والتلخيص وقد روي عنه كلام الغزالي في هذا
 وقال على ان الموصى اعطى المعلوم حكم المجهول والحق به واجرى على حكمه حيث فهم
 لا يرد فلا يقال انه اذا اجتمع معلوم جعل لكل منهما انصافا فلو كان زيد قبل
 قسم المال الموصى به كان وارثا لانه لا يرد ذلك كما اذا اصاب واحد من المسلمين
 او الغزاة قبل انقسم حاله في الوارثة **قال في الموقوت** انما يكون المثلث
 في ادركه انقسم هو الى مبلغ يمتدح حق حشره في نفسه **فقوله** لو ارثه اذ
 لو ارث من ذكر وفي المجهول بلاكش بالمثلث **ومل يفسر** قل انحصر فوايه
يقضي اذا قلنا في وصلة الميت المجهول واجزى كونه مصباحا على الدوام
 بكذا او تغرد كسبيل فاء على الدوام بدو ميم مثلا او تغرد خفي على الدوام بدو ميم
 وكان فيها معلوما ايضا كوصية لزيد بكذا او لعمرك بكذا فانه يرد للمجهول او للمخبر
 ميل مع وصيته زيد و عمر بالمثلث اذ جعل المثلث قرينة ثم يقع اليها المعلوم
 ويجعل من قرينة عاتق بمثلها فاذ الاث ثلثة مثلا ثمانية جعل للجهول
 ثم يضاف اليه المعلوم فاذا كان المعلوم مثلا ثلثة مثلا ثمانية عاتق بمثلها
 فيعطى المعلوم نصف الثلثة ثمانية ويغني نصفها للمجهول فلاك ولو كان الم
 المعلوم مائة لزيد عاتق الثلثة ثمانية عاتق بمثلها عاتق بمثلها عاتق بمثلها
 ربع الثلثة ثمانية ويغني عليه ويغني (بالا في المجهول) ثم اختلف مل يفسر فاعطى
 للمجهول بينهم على قدر ميم يفسر فهمير في المثال المذكور في الملاء والحق ومو
 قول ابن الملاح في قوله او ما انحصر فيفسر على الثلث والتلخيص يجعل للملاء الما
 الثلثين والحق الثلث ومو ملاء في الموازنة واقتل في التوزيع فلو ان
واستشكال الاول بان الموصى قد جعل له اقل من الملاء فيكون ينبغي عدم
 التساوي بينهما **واجب** عز ذلك بان له الا ان له الثلث في قوله

كلام

العلم على سبيل المحررة الى وحيد

كان للجميع الطلوع على التساوي **فقوله** وفي ادم موصى او اسم **فقوله** وفي
 في ميم (أشار الى الوان مثلا وها هنا امر) **الموصى** يشترط به للعقوبية ان الملك فيفسر
 ثم استوفى ثم روي **ويجب** ان يوصى بعقل النفي والاثبات **يقضي** انه اذا اوصى
 صريحا بعقل للعقوبية بان قال ارثي واعمل فلانة واعقوله فان باعته فلا يبعد
 بغيره فلا كلام وان ارث فلانة يرد له في ميم ثلث فيفسر كما ان اناسا لم يردوا ان يفسر
 في البيع ولم يرد امته شيئا يوصى به عنده وفيه ان يفسر على ثلث ذلك كما ان الثلث
 من الغنيل والكمية في الثلث فيفسر مثلا للكمية في ان يرد له عليها عشر بقية فان باعته
 فلا كلام وان ارثي فلانة فيفسر بالثلاثة لانه اذا باعته لم يبعد بعد ذلك
 فان الثمن والزيادة ترجع اليه لانه في الزيادة المذكورة ان لم يرد له غير ثلث الموصى فان كان
 في كانه فلانة كل شيء فانه في الزيادة **وقوله** او ما انحصر فوايه **يقضي** ان يوصى
 بثلث فلانة يعلم له بان ارثه فيفسر فلا كلام وان ارث فلانة فيفسر لم يفسر
 فلو فلانة قبل لم يفسر بعد ذلك فانه يرد في الزيادة **فقوله** **يقضي** وفيه
 عطف على ثمن ابيه او بيع له او يوصى **فقوله** **يقضي** ان يوصى بثلث فلانة فيفسر لم يفسر
 في ثمن ابيه ولم يفسر في ثمن ابيه بناء على ما في قوله **يقضي** **يقضي** ان يوصى بثلث فلانة فيفسر لم يفسر
بقلت في زيادة **يقضي** **يقضي** ان يوصى بثلث فلانة فيفسر لم يفسر
 لم يرد مثلا فان باعته فلا يبعد بغيره فلا كلام وان ارث فلانة فيفسر لم يفسر
 لانه في المثلث يبيع العبد فلان الوصية فيفسر في ثمن ابيه فلان ثلث
 لانه في ميم يبيع اهل الزيادة في ثمن فلانة يرد له على ثلث ثلث فلان ابيه يبيع
 بثلث فلان الثمن والزيادة ترجع للموصى واذ ارجع الثمن فيفسر لانه في ثمن ابيه
 الوصية اولى بثلث ابيه فيفسر **فقوله** **يقضي** **يقضي** ان يوصى بثلث فلانة فيفسر لم يفسر
 في ثمن ابيه وفي الجار تقدم فيفسر **يقضي** **يقضي** ان يوصى بثلث فلانة فيفسر لم يفسر

۸۸

[illegible]

فان كانت اصرى او اضلحا بالحكم ولا لاصري ابراء ولا لاصم المثل
 و **دفعنا بعضي** او لا اضلح اذا استروا صيته لا ينسب اليه ولا كثر وحيث مكلف
 فانه لجل على التقاوي بعضي انه لا يستعمل اصرى في التقوي بعبارة
 اما ان قيل الموصى في وصيته له بالبيع او في بيته باجتماع او انما له بالبيع والبيع والبيع
 اصر الموصى وان اذ كان ينظر في امره في قلاطه كره وعرك واما كره مع غيره كما اذا اختلفا
 في بيع او في شئ من المحجور او في بيع له او غير ذلك فبان ان الحكم ينظر في (الطه) واه
 في قول اصرى ان يوصي ببيع او في ضاحيه او قلاطه في بيعه كذا لهما له بوجوب
 مع **دفعنا بعضي** ثم كلام الموصى ان الوصي الواسع له ان يبيعه كذا مقرر واما مقرر
 ان لا اصرى الا لبيعه باذن ضاحيه بغير ان له ابراء طاحيه وهو كذا
 بتفسير انه لوصي فان اذ كان اصرى في الحكم بغير يومين غير وصيته اشرى
 فانه مقرر ولا ينافي قوله بغير ولا اصرى (البيعه) لانه مقرر على علمت ومع
 فلا غير اصرى **دفعنا** سلفه ونسب له على عدم التفسير وبسبب ان يفسر
 ان كره شئ ليس ليكون شئ ما تحت يد اصرى في نظريه والظن في تحت
 بغير اصرى بل في قلاطه فانه لا يمكن ان ضاحيه للمال له في ضاح
 منه سواء ضاع من عنده اصرى او من عنده مقرر اصرى لانه لا يمكن
 ولا ينفك له بالنظر فيه واما ضاحيه لانه عنده طاحيه فليبيع بغير عنه و
 كذا ان يضمن منه في الوديعة اذا افسد ما قبلوا ففسد الصبيون
 ولا يضر كل واحد حصة ما عنده من الصبيان في المال **والوصي اقتضا** الذي
 ولا يخفى انظر والتعقبات على العمل بالمعروف وجه غنقه وعرضه وغيره ووجه
 نفقة له قلنا وانما خرج بغيره وكذا انه ووجه الحكم ان كانا حاكم بغيره ووجه ما في قلاطه وقلنا
 عنه والاعمال مقرر والاشترى من التمسك وتعقب بالنظر في كذا لهما له في قلاطه وتنفق لهما

الخ

في الخ والعلم يعني انه يجوز للوصي اقتضا من موصيه وله ما خيره من موصيه با
 لتفريق ذلك اما ان كان مقرر مطلقا للمصفي كقولنا بغيره وله ان يبيع من ارضي وان يبيع عليه
 نحو مقرر او تقليس والملك للمصفي للاختصاص لا للتفصيل فاما مقتضا ان اقتضا
 للدين واجب عليه وفيما النوع ان يبيع على العمل او السعيه بالعرفه بحسب
 المال والوصي ان يبيع على المحجور عليه في غنقه وعرضه بالمعروف ولا يبيع على
 وقل ما اكل وللوصي ان يوسع على محجور في غير مقرر في غنقه وغير ما قول الخ
 ولا يدعو للعلمين فاما ان كان مقتضى ما اصرى على المقتضى لا يلزم ان يبيع للم
 صي ان يوسع لمحجور في نفقة (التفصيل) كشره فان ضاح ان ينفق ذلك كذا
 يوسع له نفقة يوم بيوم وكذا ينفق المحجور عليه نفقة ام ولد ورفيقه على الر
 في مقرر له متعلق بنفقة لا يوسع وللوصي ان يخرج زكاة المصفي عن محجور
 وعن مقرر من حال المحجور وللوصي ان يخرج زكاة ذلك محجور بغيره ان يوسع له
 في الزكوة وجوب الزكاة في اموال الدنيا ان كان منها حنف او حنفى ثوبه
 في المستقبل ليلايهم فان ابا حنيفة لا يرى وجوب الزكاة في مال المصفي او البذر
 التي اصبغ فيها ابله فيخرج زكاة محجور في غير رفع الى مقرر للوجوب (ان ور
 بعد ان من كذا في الوجوب في مقرر وكذا ان لا يوصي في الزكاة قبل ان
 فيها الا يعرفه للحاكم لانه مقرر في خيلته في مقرر اذ لا ريب في بيعه وللوصي
 ان يوسع في مال محجور في بيعه في الزكاة في مقرر وضاغته لانه مقرر له في
 نفقة مال المحجور والواجب على المصفي ذلك في مال مقرر وللوصي ان يعطي ما له مقرر
 وفيه ولا يخفى ان يعمل مقرر بنفسه في اموال الحسن ليلايحى به من نفسه والنفق
 في الامور على الزكاة وفيه مقرر في بيعه وللوصي ان يبيع في ثوبه في الزكاة
 بل انه يبيع على الحاربان بل ان تركت الوصى المحظور واستترى بل انه ينفق بالنظر

بمعنى ان يرفع ذلك الذي يشق ما لم يرد امر عليه ان يرفع الوصي بذكره
 ان يرفع وامر ان يرفع عليه عمل يرفع عليه وقف عليه او حتى يرفع
 الاصله لا ان يكون الشيء الذي يرفع الوصي ان يرفع به نفسه من تركه الميت
 صار بينه وبينها قبل تمهيد كذا لانه قد لا يرفع فيكون ذلك بشرط ان
 تنتهي اليه في ذلك الوقت قبل مجيء غيره ليعرف الحضور السبق لانه لا يرفع في
 ذلك في الصواب وهو في مسألة **لو قال ارفع في حياة الوصي ولو لم يرفع**
لا يرفع وانما في الفصول **بعض الموت ولا يقبل له بغير الوصي**
 ان الوصي لم يرفع نفسه عن الوصية في حياة الموصي وهو المشهور في
 علمنا ان مقرر الوصية يتم لا يرفع من الشرع والوصي ان يرفع الوصي ولو لم
 يرفع في وقت ذلك لم يرفع ان اطلاق القول على ما قبل القول فيه مساعده لما
 ان يقال ان الوصي لو قبل الحالك او يقال ان الوصي لا يرفع في ذلك وقت
 ان لم يرفع ولو قبل وليس للوصي ان يرفع نفسه عن الوصية بعرفه الوصي
 والقول وسواء كان القول قبل الموت او بعد ان يرفع الوصي ان يرفع الوصي
 فيقول الوصية بعرفه الوصي وليس له ان يرفع لانه بعد ابايته صار لا يجنب باذنه
 جوع بعرفه ذلك حكم مقدم انما لا يرفع الوصي من قبل الميت لانه لا يرفع
والقول ان يرفع الوصي يعني اذا تنازع مع محجور في فروع التبعة فيقول قول الوصي
 لانه امر ولا يرفع يمينه حيث يشاء ولا ان يرضاه وقوله ملاه الا ان يرفع الوصي
 فيقول ولا يرفع الوصي على الوصي والوصي ان يرفع الوصي
 الحكم من الوصي الوصي وهو المتبادر من كلامه وقوله مقدم الفلاح والمنا
 والخاص وانما في **لو قال ارفع في حياة الوصي** وفيه **قوله يرفع الوصي**

بعض الوصي يرفع ان الوصي اذا تنازع مع الوصي في تارة الموت قبل
 ان الوصي ملاه من شئين مثلا والتبعة واصله وان الوصي ملاه من نصف
 سنة فان القول في ذلك قول الوصي ولا يقبل قول الوصي الا بيمينه وانما يقبل في تارة
 يرفع الموت وان كان في مع الوصي التبعة وكثيرا كان الا في تارة لم تتناول الزمان
 المتنازع فيه وكذلك لا يقبل قول الوصي اذا تنازع مع الوصي بعرفه ورضاه
 يقال الوصي ارفع اني ملاه في الزمان وفلان الوصي فرفع فقلت اني بعرفه
 على ورضاه ان يمينه فقول له فقل ملاه بعرفه الوصي انما هو المشهور
 عليهم ان يرفع الوصي ملاه المشهور **قوله يرفع الوصي** انما هو المشهور
 بعرفه منقول برفع وانما قبل التبعة فلا يصح ولو وافقه

باب في رفع المراض

قوله علم الوارث وبيان مريض ومريض ومريض ومريض وقوله ان يرفع الوصي
 ولا يرفع الوصي التبعة بالتركة **قوله يرفع الوصي** انما هو المشهور
 وطريق حكم ما يرفع الوصي وغيره كماله **قوله يرفع الوصي** وعلم الوصي
 يرفع الوصي موضوع وقاية **قوله يرفع الوصي** انما هو المشهور
 في حرفة من التركة **قوله يرفع الوصي** انما هو المشهور
 فيما علم عوارض الوصي التي التبعة بالتركة في مشورته لغيره وفلان
 ودينه وحق الوارث والموصي وغيره **قوله يرفع الوصي** انما هو المشهور
 لاننا نعلم ان الوصي لا يرفع الوصي على الوصي **قوله يرفع الوصي**
 يقبل النسخ ثبتت بقوت موكلان في بغيره او ما في معناه كالتكليف وال
 والولاية اذ يتفادى ان لا يرفع الوصي من غير موكلان النسخ ولا يرفع الوصي

الحجاب الرابع

اعلام النبوة

انٹرنیشنل

[illegible]

احمد (الطاهر المتكلم) رحمه الله

وَمِنْ أَلِ الثَّلَاثِ كَجَوْزٍ وَآمَ لَانَ الْبَلَاغُ بِعَدْرِ مَرْغُوبٍ وَوَصْرٍ وَاصْرٍ
سِتَّةَ خَمْسَةٍ مُجْتَمِعَةٍ بِالْفَاسِمَةِ اَنْتَانِ وَخَصْفًا وَذَلِكَ أَكْثَرُ الشُّرُوسِ إِذَا عَصَا وَاحِدٌ
مِنْ ثَلَاثِ الْبَلَاغِ إِذَا عَصَا وَاحِدٌ ثَلَاثَانَ مَتَّصِينَ بِشَيْءٍ عَشْرٍ وَبِشَيْءٍ وَاحِدٍ تَسْتَوِي
الْفَاسِمَةُ وَالْاصْرُ وَبِإِمْ وَوَصْرٍ وَخَوْفٍ تَسْتَوِي الْفَاسِمَةُ وَثَلَاثُ الْبَلَاغِ وَبِزَوْجٍ وَوَصْرٍ
وَالثَّلَاثَةُ أَقْوَى تَسْتَوِي ثَلَاثُ الْبَلَاغِ وَالشُّرُوسُ عَزْوَاجٌ وَوَصْرٌ وَخَوْفٌ تَسْتَوِي الثَّلَاثَةُ
بِقَفْوَةٍ مَعَهَا إِدْعَاءُ خَوْفٍ وَلاَ خَوْفَاتُ الْإِطَاعَةِ إِلَيْهَا لَانَ الْفَلَاحُ فِي الْجَوْعِ وَالْخَوْفِ
وَالْخَوْفَاتُ لَا تَشْفَاءُ أَوْ لَا **فَسْتَوِي** أَوْ ثَلَاثُ الْبَلَاغِ أَوْ مَانِعَةٌ خَلُوكَ مَلَانَةٍ تَجْمَعُ بَقَعٍ
يَجْتَمِعُ الثَّلَاثَةُ أَوْ اَنْتَانِ مَعَهَا لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ
وَعَدْوَالٍ وَاحِدَةٍ تُفِيضُ أَزْوَاجَ مَعَهَا لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ
أَصُولُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ
مُسْتَلْةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْمُسْتَلْةُ الَّتِي تَعْرِفُ بِهَا الْكُرْتِيَّةُ وَصُورُهَا تَزُكُّ الْبَرَاةُ وَهِيَ
جَمَاهُ وَأَمَّا وَجْزُهَا وَاحِدٌ تُفِيضُ أَزْوَاجَ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ
وَاللَّامُ الثَّلَاثُ يَقْطَعُ مِمَّنْ يَأْخُذُ الْجَوْلَانَةَ لَا يَفْصَلُ عَنْ حَرَسِ جَمِيعِ الدَّالِ وَيَقَالُ لِلْأَخِيَّةِ
بِقُلَامَةٍ مِثْلُ نَصْفِ الْمُسْتَلْةِ فَيَكُونُ الْمُسْتَلْةُ بِعَدْلِهَا مِثْلَ ثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
جَمِيعِ الْبَلَاغِ أَقْسَمُهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ
لَا تَنْفَعُ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَأَقْوَى مَعَهَا مِثْلُ ثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
فِي أَهْلِ الْمُسْتَلْةِ تَبْلُغُ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ مِثْلَ ثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
أَرْبَعَةً مِثْلَ ثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
فِي ثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
حَالًا بِثَلَاثَةِ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ مِلَّةٍ أَوْ بِمِثْلِهَا وَلِجَوْلَانِ
الْبَلَاغُ وَهِيَ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ لَحْتَ مَعَهُ لَمْ يَمُوتْ

يرث بالعرض وشركه كونه مشتركة بغيره الاضوة للام والى يكون الاضواء كلهم
 اثنا عشر كان بول الشقيق اثني عشر شقيقة وارب عات اربع شقيقة بمثل نصيبها
 التي تسعة وان كل نظر اثني عشر عات بمثل شقيقه اثني عشر ومن غلبه عول الستة وقر
 في الاضواء المشتركة للذكر مثل حظ الانثيين **فصل** في سبعة الزوج
 النصف ثلثه وثلثه او اربعة السدس واكثر من السدس للام اثنا عشر وثلثه والسدس
 للشقيق ومن معه على فاسد الاصل وقد نزلت مسألة بسيد بن عمر
 ابن الخطاب اول امره ما سجد به الاضواء ثم نزل كان في اقام الفيل اثنى عشر ثم نزل
 ما زاد ان يقضي بثلثه بفتاى انه زير ثلث ابيته الا انهم ذهبوا الى ان ابا
 مع كان حمل امارا من ابا الفيل فليل قليل ذلك امر الورثة في قليل فليله احد مع
 على الاضواء فيهم بينهم وبين ولد ام في الثلثه بفتاى ان لم ينفذ بقاءه في اقام
 اذ كان بفتاى ان عمر ذلك على ما قضينا وسئل عن ما انفذ في ينفذ احد الاضواء بين
 بالاشرك ولو كان في المشتركة جمل سجدت الاضواء ولا شقرا انما يري في ما با
 للام واكثر شقيقة كل من يرث بها **فصل في الماتية** للرجل الثلث
 الباقية بعد من الزوج والام ونصف الاضواء الاضواء مائة المسألة بالجمهورية
 والمشاركة لفتاى الفيل ان اقام كل واحد من الشريكين الشقيق مع الاضواء للام تسعة
 ايضا بالجمهورية وباتجيب في قليل انما انهم قد نزل ان ابا نكاحا جوا ملقبه ابي بل
 لغيره كان عمر سجد عنها وولد على النبي **واسفقتة ايضا الشقيقة التي لا تملك**
 بنت اوتيت ابن فاشم الغيرة واسفقتة يرمع للام للاب **والغنى**
 ان الاضواء يشق في مثل المسألة كما سجد بها قبلها فاذ ترك الميت بنتا فاكتر
 او بنت ابن بأكثروا أمثلا شقيقة واطالاب بلاكس والام للاب اجل الشقيقة التي
 صارت كالعاصب اجل بنت اوتيت ابرق اكر بفتح عر اليراث عجب مره

لان ما لها معه حال (الام الشقيق) كما يجب بالشقيق فحب ايضا الشقيقة تسعة
 بمثل ما في العلم الشقيق للاب ثم علم الرجل الاضواء في غير الشقيق وقدم مع
 الشاؤد الشقيق مطلقا لم يعطوا ثمة بفتاى ان ابا نكاحا جوا ملقبه ابي بل
 ابان في الاضواء الاضواء اولا بيز لونه من لونه الاضواء في عمرهم بهم عكبة صلبا
 الاضواء الشقيق مقدم على ابن (الام للاب) لم يعط الاضواء ثمة الاضواء فالتم تقدم علم ابن
 العلم للاب فم علمت ان عكبة الابراوى من عكبة الاب ومكبة الاب اولي من عكبة
 الجوزي ثم علم الجوزي الشقيق يتقدم على علم الجوزي وابن عم الجوزي الشقيق على ابرع
 الجوزي ومكبة الشقيق يتقدم الشقيق على غيره ومع عمر النساء يتقدم
 ثم الاضواء في الاضواء وان غير شقيق ثم الشقيق مياخذ جميع اذ ان عمر عمر
 النسب او ما ايفت بالعرض في كسامة العلاء عن مولد وقدم محاسب النسب ثم
 المعنى ثم عكبة ثم بنت ابا نكاحا جوا ملقبه ابي بل فاشم الغيرة واسفقتة يرمع للام للاب
 عن عمر عمر ميراث بالنسب او بالاولاد مياخذ جميع ان انكسروا او اللام في بعض ذوى
 المعروف ولا يرد ما فضل عمر الجوزي (ابن عم) عن مالك ويزيد واصل الفدية
 والاشايع وجميع من ماء اطلاق **فصل** في الماتية على يرد على واحد يفر
 ما ورثت من الزوج والزوجة بالاب والابن اجماعا والام مع ما مضى من الجوزي
 المعروف لزود الاضواء على الشقيق **فصل** في الشقة الشقيقة او بكر
 فيكون مولا اذا كان (الاضواء) عوا والامير على قود السماء ويد مع لزود الاضواء
 ويرث بغيره وعقوبة الابن في الجوزي وان سجدت قبل عمر الاضواء بفتاى ان لا
 با او الجوزي مني يرث بالعرض والتعصيب معام بنت النكاح وان تغزو وقدم
 بنت الابن وان تغزو في بعض احد من ميا او معش الشريين بالعرض ولا خذ
 الباقية بالتعصيب وكذا ابن العلم اذا كان اطلاقا بل انه يرث السدس بالعرض

الشقيقة التي لا تملك

بفتح عر اليراث

۱. اضعف بالضم مع الهمزة
 ۲. وان تحتها الهمزة
 ۳. وان انتهى بكسر الهمزة
 ۴. عمو مثل به جمل واعمر

او ان تزوجت مع مودة النور ومعه وجوده لا يكون ثلث لان الثلث انما هو من
 اللام والعدد من اولاده ملا ومعه يجيئون بالثلاثة واللام انما اثبت مع وجود اللام
 من مفاصل البعوضة اذ الم يكن فيها صاحب قريش وانما الثلثان وثبتا على
 بطلان ثلثون مره وقد سمعنا كل واحد كونه ثلثا رقة اولاده او خمس نسوة اعترض
 وان ثلث ثلثون وان ثلثا ممره وثلثا ثلثا ويضعف الذكر على الاثنى فيلحق الذكر مثل
 مكره الا يشيخ كل رقة اولاده وتغير من عشرة واما اذ ثلث البعوض والاعمال
 بل الستة سبعة وعشرية وتسعة وعشرة **القول** ثلثه البعوض والاعمال والنور
 وصواب لظان المال عرسا لم اعلم البعوض فقال المصلحة اذ ثلث ثلثه
 ليرحل النقص على كل واحد بغيره من ثلثه لان كل واحد ياتخذ من ثلثه ثلثا
 ضار المال وجب ان يفسد على قدر الحقون كاصحاب الديون والوعايل **القول**
 اثنى قول ثلاثة الستة والاثنا عشر والاربع عشرة والعشرون **قال**
 لستة نقول اربع عوان على توالي الاعمال الى بقية قول اثنى سبعة بمثل سر سها
 ج واضيق كما يروى في لزوم النصف والافقير الثلثان ومجوعهما والاضيق
 الستة سبعة **وهذه اول ابيضة عالت في الامام** في خلا
 به سبعة ناعم مجتمعة **الصلابة** قال نعم في مرضه تعلى للزوج النصف والافقير
 الثلثين بل ان تراث بالزوج لم يعو للافقير نصفه وان براق بالافقير لم يبق
 للزوج حقه **قال** في اضرار الفلاس في غير الكلب بالقول **قال**
 ارايت لو مات رجل وترك ستة دنانير ورجل عليه ثلاثة واهل رقة البسر يجعل
 المال سبعة اجزاء بلا فضل الصلاة بقوله **القول** لير العباس في خلا
 ذلك وانكر القول **قال** ان الذي احصى رجل عايل عتبه لم يجعل في المال نهجا
 ونهجا وثلثا ثلثا في السيف **قال** كونه اثنى اثنى محمد بن جعفر بن سنانة وعلى

من اربعة المثلثة التي وقعت في حال مخالفة ابن عباس كل تنز وحا واقتلا واما
 وقصى انقصودة هذا المثلث وليس زيادة التي صرقت في زمن علي انه ليس منها الثلث
 وقالوا في الغز انه لم يقل نصبا وليس بليس بمصروف ولا يقبلون واما
 يقول ابن عباس في نفي القول الا طريقته يسيرة مكللة لبر سر امة عمر اهل القلبي كسم
 اجتمعت الامة على اثبات القول واهل القلبي لا يعقل الخ لاجلهم **وقال** ابن عباس
 مجموع بل جمع الجماعة بقرعة على المختار من انه لا يشترط في الاجتماع انفراد احد
 ثم على من ذهب الى **عالم** بفتح الهمزة من ذوق البقر وض مبدل من التفتيح على غيره **بيان**
 انه كل من ينضم من قبله الى من كان في زوج واما في كل واحد من الامم وهو مخرج على قصى
 بفتح كسر منه في حاله الى تعصيب ومن اثباتات وبنات ابن واما اخوان لغيره **وام**
وقول الى مماثلة بمثلثه كزوج وام واخت لابن عباس في الزوج النصف
 واللام الثلث والاخت النصف ومجموعهم من الستة ثمانية **وقال**
 من بل بالاطلة سميت بذلك لقول ابن عباس من بالاطلة بالاطلة ويعلى بها
فيمثل امراة ورتبة الزوج ويستف زوجة **وقال** في ثلثه بثلث
 بثلث نصيب الزوج وام وثلاث اخوات متفرقات بالزوج النصف والاخت النصف
 النصف وكل من التفرقات الشريفة **ومجموعهم** من الستة تسعة **وقال**
 الى عشرة بمثل ثلثه كزوج واخت لابن عباس وام وقديرها واما **عشر** مثلا
 ثلث عشر وخمسة عشر وسبعة عشر **واعلم** ان ثلثا عشر تقول ثلاث عوا
 على قوله الامم اذ الى سبعة عشر فيقول ان ثلثة عشر بمثل نصف سبعة
 كزوج وام وبنين بالزوج الربع واللام السرس والبنين الثلثان ومجموعهم من
 الا ثلثا عشر ثلثة عشر **وقال** خمسة عشر بمثل ربع كزوج وابوين والبنين
 للزوج الربع وللأبوين السرس والبنين الثلثان **ومجموعهم** ثلثا عشر خمسة

عشر

الهم مل على سبيل وقصودا كحزونا ابيه وعلمهم

عشر والى سبعة عشر بمثل ربع وسوها كزوجة وام وقديرها واخت لابن عباس
 واخت لابن **والاربعة** والعشر من سبعة وعشر ومن النسيب ثمانية والواحد
 والاثني عشر **وقال** في ثلثه ثمانية عشر **واعلم** ان ربعا والربع واللام
 والعشر يقول عولته واخوته الى سبعة عشر بمثل ثلثه كزوجة والبنين والبنين
 من الزوجة الثلث والبنين الثلثان وللأبوين السرس **ومجموعهم** ثلثا عشر
 بقعة والعشر من سبعة وعشر **وقال** في ثلثه ثمانية عشر **واعلم** ان ربعا
 عليا اذ قاله رضي الله عنه سهل عنه وهو على النسيب بالثلاثة بقعة
 اذ قاله ثمانية تسعا ومضى في ثلثه فيصل ان صور الثمانية التي فيل
 له في ثلثه بالحد الذي لا يخرج الى ثلثه فيل كل نفس بما تسعون واليه العا
 د والرجعي فيسجل في ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة عليه
 ابي انه سمع في ابي بعض اشياخه وتسمى ايضا بالثمانية بقعة **وقال**
 بالحدودية لانه على ثلثه ثمانية بقعة ولا يدخل القول في ثلثه من الاصول ومن
 الاثني عشر والثلثة والاربعة والثمانية ومن ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة
 تعلق بالقول اذ ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة
 وفي ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة
 وقاله من النسيب واخذ من النسيب او اكثر او اقل من اصله من النسيب ومن
 الاخر ان ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة **وقال** في ثلثه ثمانية بقعة
 المسئلة في القول ايضا **واعلم** ان ثلثا عشر يقول ثلاث عوا
 وما لا يقول وما يثبت الى القول ثلثه في ثلثه ثمانية بقعة **واعلم**
 ان المسئلة اذ انقصت السهام منها على الزوجة كزوجة وثلاثة اخوة قالوا
 ضه وان لم تنقسم ثلثها بثلثها الثلث على سبعة بقعة والباقي ثمانية بقعة

ع
بارج
الدين
ولا تم
بالقصة
التي
12

لا يفهمون

لا ينقسمان عليهم ولاكن يوافق عدد من بالنيصه بقدر هم الى اربعة وللأخوة
 ثلاثة ثلاثة لا تنقسم عليهم ولاكن يوافق عدد من بالثلث بقدر هم الى اثنين
 وانزلوا اطلاقا في الاربعه فتنقسم بها وتضرب بالاربعه في ستة بالاربعه وعشرون
 بن وعشرون من اصل المسئلة اخذوا من ثمانية اضعاف من المسئلة وسدس
 اربعة وللأخوة سهم في اربعة بالاربعه وللأخوة الثلاثة في اربعة بالاربعه وللأخوة
 الثلاثة ثلاثة في اربعة بالاربعه عشرون لكل واحد سهمان وان كان بين الاثنين
 موافقة فارتدت تضرب اضعاف في وقت الأرض كرام وثمانية أخوة للام وثمانية عشر
 اخذوا بالمسئلة من ستة للام سهم وللأخوة للام الثمانية اثنان لا ينقسم
 ن عليهم ولاكن يوافق عدد من بالنيصه بقدر هم الى اربعة وللأخوة
 ضوة للام ثلاثة لا تنقسم على الثمانية عشر ولاكن يوافق عدد من بالثلث
 ستة وعشرون يوافق الاربعه ويوافق الأخوة للام بالاصح فتضرب بعشرون
 في كل عمل الاخرى اثنان في ستة او اربعة في ثلاثة وذلك انما عشر ثم في ستة
 اصل المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له من اصل المسئلة اثنان وعشرون
 في اثنان عشر فكان لم يبق اثنان ولا تراضا ولا توافقا في كل ضرب كل واحد
 اربعة اضعاف في اصل المسئلة كرام واربعة أخوة للام وست اخوات للام
 اثنان ثمانية وستة ونقول الى سبعة للام سهم وللأخوة للام اثنان وثلاثة
 جمع (الأخوة للام اثنان متباين لوموا) الاخوات الستة وستة ثلاثة ثلاثة
 ن في اثنين يحصل ستة ثم في اصل المسئلة بقولنا وهو سبعة يحصل اثنان
 واربعون من له من سبعة اخوة مضروب في ستة وان وقع انكسار في اصل
 المسئلة على ثلاثة اضعاف وهو ثمانية لا تنقسم فيه الا اربعة عشر فليكن اثنان
 لا يورث الاكثر من اثنين بلانه في كل في صغير منه كما في ثم انظر الى اصل المسئلة

السلام على سيدنا وولانا محمد وآله
وعلمهم

من سنة لكل ذكر سمان ولكل أنثى ستم وانثانية من ثمانية للزوجة ستم و
 البنت اربعة ولكل واحد من ولد الابن ستم منهم الميت من الاولى اثنان وفي سنة
 ثمانية متبغلان بالانصاف بقدر نصف مريضته وسواربعة في العريضة
 الاولى وهي سنة يكون الخراج اربعة وعشرين ثم تقول من له شيء من
 الاولى اخرا مضر وباء في حق الثانية وسواربعة ومن له شيء من الثانية اخرا
 مضر وباء في حق الثانية سمان موروثة ومو واحد وان لم يتوارثا ضرب
 ما علق منه من ثلثه مما علق منه الاولى كمو واحد من عمره وقت
 له وان لم توارث سمان الميت الثلث مريضته بل لا يتنهما مع ك نصف بل يتن
 سمانه بلا ضرب جميع سمان العريضة الثانية في جميع سمان العريضة
 الاولى كما لو كان احد الابنين المذكورين في المسئلة السابقة وتزوج اثنان
 وتلقوا مريضته من ثلاثة وسمنه من الاولى اثنان ومحمل متبايناه بقدر
 انثانية وهي ثلاثة في الاولى وهي سنة يكون الخراج ثمانية عشر
 تقول من له شيء من الاولى اخرا مضر وباء في جميع الثانية ومن له شيء من الثانية
 اخرا مضر وباء في جميع سمان موروثة **سكت** انقول عمر مولا له يعلم
 بالانصاف **قال في ضيق** هذا اخلا سوا اذا كانت الزكاة مغلزا او
 عروضا مغلزة وامساها ثلثه عينا او عرضا ثلثها بلا عمل ويضم
 ما حصل للميت الثلث على مريضته له وورثته وكذا العمل لو اخبر ارب
 الميت الثلث في بغيته ورثة الميت الاول كما ان اخلفا فوالده مستحقان
 كميته عرا وزوج واخا كلاب واخا شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وما
 تنعهم في المسئلة الاولى من سنة وتقول ان ثمانية للام واجد والزوج
 ثلاثة وسلاخت للاب واجد والشقيقة ثلاثة والمسئلة الثانية من

مسننة

سنة وتقول ان ثمانية للام واجد والزوج ثلاثة وسلاخت للاب واجد
 والشقيقة ثلاثة والمسئلة الثانية من سنة وتقول ان ثمانية لربها
 للام اخرا والزوج ثلاثة وسلاخت للاب ثلاثة وسلام الشقيقة من الاولى
 ثلاثة غير منقصت على مسائلها وهي ثمانية في المسئلة الاولى وهي ثمانية
 يحصل اربعة وستون من الشيء من الاولى اخرا مضر وباء في الثانية يحصل
 للزوج من الاولى اربعة وعشرون ومن الثانية تسعة ويحصل للام من الاول
 ولي ثمانية ومن الثانية تسعة ويحصل للاخت من الاول ثمانية ومن
 الثانية تسعة وان اخرا من الورثة بغيره بوارث عليه من ثمانية الا ان
العمل مريضته لانكلا وتم لا فرا وتم لا فرا مريضهما من توارثا وتبدلين
وقولهم في نسبي جلا اخرا واحد من الورثة بوارث والكره بغنيتهم فان
 المغير عرا ام لا على الموضع بلانك تنظر مريضته اجماعا في الاكل او مريضته الا
 المغير ضاحية في الاكل لانه ليس شتم وارث غيره لانه لا يزيد مريضته سمانه
 في الاكل او مريضته ثم انظر مريضته الاكل او مريضته الاكل او مريضته الاكل
 وتولمى بلان توارثا اخرا اكثر مما كان قبل تنقيا بقدر (احد) في كل واحد
 الاخرى وان توارثا اخرا مريضته ومن اخرا مريضته في الاول الاخرى ثم يجمع
 للمغير ما ينقص الاكل او مريضته على موجب الاكل او مريضته الاكل او مريضته
 سوا كماله بلا دخل على سبيل الميزان ولم يترك مالا فاقا تمام الا لوضوحه وباء
 مستلزمه والاولى تقويم مريضته الاكل او مريضته الاكل او مريضته الاكل
 والمغير وباء مالا لا تعد كل **(الاول والاطل كسيفيتين وقاصبت)**
افرت واحدا بسيفيته **(وبسفيق)** المسود بالاول والاطل وباء البنا
 في مسكر ان الاول اخوان شقيقتان وعاصبت افرت احدا مريضته

۲
تجارب

فقير

[illegible]

[illegible]

5

في مقام الوصية على العاقل البعوضه بل انما تنظر في الالف من مسئلة الوصية
ويبين مسئلة الورثة بان توافيقا في وفي مسئلة الالف في بقية الوصية فلا اجتماع
فبعضهم ثم تقول من له نص من الوصية اخذ من نصه وباقى الوصية من نصه
من البقية اخذ من نصه وباقى وفيها المسألة اذا امكن ان تكون الوصية او لم تكن
بالنصف كما في الموصى له من مخرج الوصية سهم من نصه وباقى من نصه
المسألة ومما اثنان بالثمن وللأولاد الاربعه من البقية استثنى من نصه وباقى
في وفيها بالاربعه وان لم يكن بين الالف والمسألة توافق بل يتأخر فانما نصه
تأمل المسألة في مخرج الوصية وفيها نصه ثم تقول من له نص من الوصية
اخذ من نصه وباقى المسألة من نصه من نصه وباقى كامل العاقل
بالموصى له سهم وللغير الثلثة اثنان لا يتفصلان عليهم ولا يوافقان وهو سهم بقية
ثلاثة في ثلثة بتسعة للموصى له سهم في ثلثة بثلثة وللغير اثنان في اثنان
ثمن وان اوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في اصل المسألة
او وفيها المسألة في كيفية العمل في الالف الوصية
في كيفية العمل مما اذا اوصى بجزئين مختلفين وصية العمل في ذلك انما نصه في مخرج
اصري اخرهما في مخرج الاخر ان يتأخرا او وفيه (ا) توافقا بما اجتماع باخرج منه
جزء الوصية وافهم الالف على البقية وان انفسه بواحد والآخر في الوصية
والالف في مخرج الوصية فان يتأخرا ضربت ما اجتماع من الوصيتين في اصل المسألة
وان توافقا ضربت في الوصية بما اجتماع في نصه والعمل على ما في كيفية العينة
مسألة الوصية بعد من له نص في الوصية وسبع مائة كثر في ترك الاربعه
اولاد مثلا بل انما نصه في مقام الشرس ومما ستة بمقام الجمع من سبعة
تأخرا بما بالثمن والآخر في مخرج من ذلك جزئ الوصية من نصه سبعة وسبع

كثلاثة في الزور
والسماوية تحملها

في قتل شخصه ولا عتيق والفضل والارث الشص الفركو وبلانته في علته ورسوله
 سواء فقهه عمدا او خطا وليس له عقابا او العقيق بالانكسار او قتل عتيق غير له بل حكمه
 حكم قتل من ورويه محلا **ولا محال العالج وير في حمله مع قتل او غيره** **مسألة الرابع**
 انكسر قبل ان يسلح الكافر وكما الكافر المسلم ان يكون الكافر غير مسلم قلته يا
 خذ من له بالملك لا بالارث ويترك غير الكافر اذ الاسلام وملكه قبل ان يسلح عليه قلته
 برن قلته صريح في انكسر في **مسألة الخامس** انكسر في قتل الكافر ولا يورث بالملكية
 للمسلمي **مسألة السادسة** اذ اقله او قتل على وقتة ولا يورثه قتل او غيره اذ في قتل
 لو انكسر المسلم النصرانية او اليهودية او الكفر الاسلام قلته فيقتل من غير استتلاب
 وملكه لو رثته المسلمين كالمير في يد رثته **قوله مع قتل اني وصولي** **مسألة**
سابعة ان انكسر في ارض يربيع اليه موضع والنصر له يمنع القتل من يربيعه وما
 عدلها من الكفر ملكه ولا يورثه فيقع القتل من يربيعه من الجوس وعبد الشمس
 وغير ذلك **وعلم من الثعلب انكم المسلمين انكم يلب بعضه ان يسلح بعضهم**
مسألة ثمانية ان لم يكونوا قتل المسلمين **مسألة ثمانية** ان لا يقر اذ انرا بعوا
 اليه ورضوا اليه بل عاقلنا من انكسر منهم في حمله الاسلام لا ان يمتنع بعضهم
 من حكمته او لا يسلح منهم في حمله الاسلام بغير وقتة ورسالت كالمير في يمينه (بعض
 الاخر على غيره وقر افعال اليه بل انكسر منهم في حمله المسلمين اقبل من اسلام منهم وا
 عمرة بلا متطاع الكافر منهم **مسألة ثمانية** ان يكونوا كاتليين واملاو كاتل ان في
 اسلام بعضهم بغير موت موروثهم فتدليس بل انكسر منهم في حمله موارثهم في نفسه
 المال بينهم على حكم موارث اهل الاختلاف بل انكسر منهم في حمله موارثهم عند حرم
 ومن كاتليين ويحرم موارث كاتليين وحكم بينهم بذلك ان يرضوا اصل او كاتلي
 في حمله واملاو اسلام جميعهم قبل الفسخ والبول من حكم الاسلام **مسألة ثمانية** ان يرضوا

مسألة

2 من افعال الارواح منها انهم ان كانوا في اصل الاختلاف حكم بينهم بحكم اهل الاختلاف
 ولا يحكمنا **مسألة ثمانية** ان لا يقر من علم ان لا يستنقله من مرسوم الكفر في حمله
 اهل لم يكونوا قتل المسلمين يخرج من قتل الاسلام بغيرهم **وامر حمله قتل من قتل**
مسألة ثمانية ان لا يقر من علم ان لا يستنقله من مرسوم الكفر في حمله
 ربا في سب او قتل حرم وملا القبة ذلك بل انكسر في كل واحد قلته ثم يلب
 صلبه وانما قلنا للاختلاف مورثته حلقه ما كان قتل وزوجته وثلثته يمين له وقتا
 تحت حرم ومحمل موت الشارب منهم وتزويج اياه زوجة اخرى انما له من غير زوجة او
 الميت بل من زوجة الرثبة وملا القبة وملا القبة لا يورثه الا بغيره ورسول قال
 (اليمين اخيه لا يمينه ولا يمينه للقاص **مسألة ثمانية** ان موجبة عرق الميراث من مرسوم
 حصول السلوة الكفر في النكاح والنفقة بالانكسار لا ينع عليه فيه فخره او
 ولا من حمله قتل من قتل مائة (ملا مائة او مائة تير وملا القبة منهم **وقف القسم**
المحمل وقال المفقود بالحكم بوجه المسموران لا نكاح اذ املت وتزويج
 وزوجة او امته مالا منه بل ان يركبته منه يوفى ان وقع ذلك الحبل ولا يجل في
 تركته مالا لا للغاية وانما لم يجعل النفس من امرثة لموجود غير للسلوة بل
 بوجود الحبل واريح له امره لموجوده كمال مومنا حرا او مخرجه وعليه ما لم يوجد او
 اقضى او عتقك وملا مومنا مسمور ولا يوجب يجعل النفس في الحنفية على
 الزوجة اذ في شريعتهم **قوله في حمله قتل** النفس في الميت مورثته اذ
 ارادوا تعجيله للحمل من زوجة الميت او امته متخرة او متعززة وكذا زوجة اخيه
 او ابراهيمية **مسألة ثمانية** ان لا يرضوا اصل الام التي هي زوجة لغيره
 الميت وخوف ذلك **قوله** وقف القسم اصله نعم للتركة او قسم المال الموروث
 واللام للقليل ومن جعله للغاية وفرد خلقا له لوضع الحبل لم يجب ليعوم

227

واما ما كان ثم شريك اخر من بعض من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا
 ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا
 اثنا عشر ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا ثم شريك اخر من ثلاثة ايضا
 منها اثنا عشر وعلى تقدير تباينها يكون لكل واحد منها ثمانية والعقد حسب ثمانية
 وعلى ترتيبها يكون لكل ستة عشر وللثاني ثمانية عشر وللثالث ثمانية عشر
 ما بين كل واحد من هذه من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر من ثمانية عشر
 علمت ان مجموع ما بين كل اثنين اربعة واربعون لان ثمانية عشر اثنان عشر
 وفي التباين ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر
 العاشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر
 او كان اكثر او اقل او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر او ثمانية عشر
قال السجى رحمه الله لا ينكر العقل والشرع في القول
 بحيل واكثر من ذلك لا ينكر العقل والشرع في القول بالاختيار والقبول والاعتراف في حال صحت
 حيث يجوز العقل في نفسه والشرع في نفسه والقبول في نفسه والاعتراف في نفسه والقبول في نفسه
 ما في قوله العقل في نفسه والشرع في نفسه والقبول في نفسه والاعتراف في نفسه والقبول في نفسه
 فيقول ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر ثمانية عشر
 له **وتعريف** من ابله لا يجوز ان يكون له صورة الصورة كمالا في العقل والشرع والقبول
 من اهل الفهم انه لا ينكر ان يكون له صورة الصورة كمالا في العقل والشرع والقبول
 ولا حكم لطلب العلم **قال** من لم يكن له صورة الصورة كمالا في العقل والشرع والقبول
 منها ففصل بين اثنين بلوغه ان كان غير بالغ بل نبتت له حية موهبة كي
 محرم منقوه الا اصل نبله (شع من البينة اليسرى وان نبتت له تدعى كبرى
 الفصل دون حية موهبة ان كان نبتا مقادرا ففصل بين اثنين الى قدره فلا بعد او لا

في التفسير

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

في قوله العسر الى انظر به **فقال** به غيره وعليه ما سار له لم ينسى
 عشرة فلعلم كل جانب والربط له من الجانب الا لغير ذلك ومصر لا يسع عشرة
 من الزيادة كراير يتر **وقال السجى** يسع عشرة للمرأة من كل جانب وللرجل
 من جانب واحد ستة عشر **فقال** **القول** وسبب ذلك ان الله تعالى لما خلق
 ادم عليه السلام ثم اراد ان يخلق حواء ليعي عليه ليعتق ثم انزل فلعلم من كل جانب
 لا يسع خلفها منه **خاتمة** **اول** من حكم
 في الخلق ما من به العقل ثم حكم به في الاسلام على ما ايدى طالع في قوله عنه اذ او
 فرضي به في الاسلام فلا يبا في حواء انه عليه السلام سبيل عن قوله لا قبل
 وذكر من امر رسول الله عليه السلام من حيث يقول الحديث اخرجه النبي في من
 طريق يعقوب بن ابراهيم القاضى عن ابي عبد الله وثبت في صحيحه في قوله لا قبل
 الخلفا في التفسير في تفسيره على من فروع ابراهيم **قال** **الله تعالى** **فقال** **الله تعالى**
والقول كماله الاصل وهو ابله خليل وانما الله تعالى له ينفع به وكثير
 لو علمه او سمى به في نفسه والله يعلم ما من الله به في قوله لا قبل
 والعمل بمقتضى وكثير من الله على ذلك فليدركه في قوله لا قبل **قال** **الله تعالى**
 . سمى محمد وانه خاتم النبيين وامام .
 . ابراهيم وافرغ غمونا ان الله .
 . له رب العالمين .



